





۱

۱۱۶
رسالة حروف
سيد شريف

۱۰

۶۸
قواعد اعراب
۱۱۹
حاشية على رسالة الفقياس

۱۲۲
رسالة في حق
افعال العباد

۱۳۵
رسالة مسعود
روى عن الامام

۹۱
فرید
رسالة على البسملة
۱۳۱
رسالة المتعلقة
للامام الحسن

۵۵
۴۱
۱۰۴

۴۲
۴۴
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰

من كتاب الفقير على بن ابي



اجزاء صيانه صفوف

جوب
بغیر انجانی
۶۰

باز مندل

۹۰

حلاية

۱۴

جوب
بغیر انجانی
۶۰

صفر

فر من مندل

۹۰

راوند
۱۴

۲۸۶
۱۰۴
۳۹۰

الوضع جعل اللفظ بآراء المعنى فالسيد المحققين هذا تعريف وضع اللفظ وما الوضع المطلق الت ول له ولا غيره فهو جعل في بآراء
 اخرى بحيث اذا فهم منه الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني سراسر

واعلم ان استعمال الجوز لا يحد به غير جز لا من حيث له جز لا مع قطع النظر و هو في الحال وفيه هذا الاستعمال مجاز وان كان استعماله في
 وجود الحكم فيب فهو حقيقة الحكم جزا والجوز هو كل شيء

من كان امته ما يضل في جوده
 فبقية ما يضل في جوده
 وانما ذكره بهذه العبارة
 من كان امته ما يضل في جوده
 فبقية ما يضل في جوده
 مقام على الكمال

الاستدلال من العلل على العلة البرهان الا ان
 والاستدلال من العلة على المعلول هو البرهان التام

٧١٠

الوضع هو الحكم بالحيات والرفق هو الحكم بالسلب

واعلم ان القاء الامم ذكر بعد القاء فان كان القاء لتفريعية
 فقد جاز القاء دليل لاصل الدعوى وذلك الدليل
 دليل لمذلول القاء وان كان تقليلية فذلك

دليل لاصل الدليل سماع

التمثيل ان في النوع والتنظير ان في الجنس



ابن سريج لكل شئ كنية وكنية الكذب زعموا كاتبي
 المحصول بعد الطلب
 اعز من المناسا بل لا يقب
 كاتبي

عروض اذ لان العرض على وجه التقسيم مطلقا ما لا يجد الاقدام والثالث المرتب الذي لا
الاقدام على التقدير المذكور وما يكفي ان الثايله قسم من الاول

كان يقول انه مجاز في الاسماء باعتبار ان
الصفات العبارية مدحولة في قصور
الفائدة وغير ذلك

المشاني وما ذكرناه من وجوه الحصر مخفوفة عن الانتفاض بجزء الكبر

سبب الشرا ليس
المفسد لان السبب
المفسد هو ان الله
الغفور الودود
ان الوفاء امر
الايكبر الحق
في الحصول
ولا ح

و
المتن
المقصود من هذا الكتاب هو بيان
الحق في الدين والحق في العلم
والحق في السياسة والحكم

انما الدال على جميع ما يعلق بالشيء هو اللفظ الذي يعلق به
المتعلق بالشيء باللفظ الذي يعلق به
المتعلق بالشيء باللفظ الذي يعلق به
المتعلق بالشيء باللفظ الذي يعلق به

الكتاب الذي استوفى عليه
الدراسات التي سبقها

[illegible]

الصفحة من كتابه في تاريخ
الخلافة

عليه شروع في العدم تجزأ على ان مقدمة العلم الضياء بالبرهان يكون مؤلفا عليه
للمشروع بل لتحقيق انما ما بعين في تحصيل الفن كما سبق والاقرب
ان يقال المقدمة تطلع على طائفة من الالفاظ قدمت امام المنع ليتفهم بها
فب فان كان المنع كتابا فالمقدمة مقدمة الكتاب وان كان كتابا فالمقدمة
مقدمة الكتاب وان كان فصلا فالمقدمة مقدمة الفصل فلما يحتاج الى القول
بأشتر من المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة الباب بل يكون له معنى واحد
يخص بهما يريد في كل مقام بالالفاظ هذا هو التحقيق فاحفظه فانه من التحقيق
فالمقدمة في هذه الرسالة ما بعين في غير العدم من المقاصد ان كان المراد منها
المعاني او الالفاظ على الاحتمالين السابقين ان كان المراد منها الالفاظ لان المقاصد
المذكورة فيها عامة في الاصطلاحات بعدة من الالفاظ التي يحكم على مدلولها في العلوم
العربية فبعضها في تلك العلوم وما قبلها فبعضها في تلك العلوم وما قبلها
التي هي في تلك العلوم وما قبلها في تلك العلوم وما قبلها في تلك العلوم
المعروفة في وجه الاجمال في يعرف منه مثلاً ان كل اسم اشارة وضع للمشاراة
المعينة بخصوص اى مشاراة كان فبعض من علم من اللغة كيف
وقد بين في كتب وضع الالفاظ على وجه الاجمال فيقال الجيم والنون بدائع السرا
ومن مباديها لو خص معنى اللغة بمعرفة الاوضاع تفصيلاً حفظاً لما هو الشائع
لان فيها القصور لم يجرى حكيم عليها في من اللغة على وجه يناسب احكامه ثم رعاية
جانب المعنى يقتضى ان يكون المقدمة مبتدأ بجزء محذوف اى المقدمة هذه
المعاني المذكورة من الاحكام وما يتعلق بها من التفسير او الالفاظ الدالة عليها

کل ما فیہ ص

على ما كان عليه من قبل
 ان لا يظهر ان الحق في
 عليه في هذا المقام ان
 كان قد سار على حكمه
 على ما كان عليه من قبل

[illegible]

عطف على قوله من علم من اللغة او على
قوله بعض من علم من اللغة وقوله او بعض
من اللغة جميعا في الاوضاع اي بما يقيد
الاوضاع او بموتها على ان يطلق الاسم العلم
على اللغة فيما نحن فيه على العلم بالمسائل فان
الاسماء العلوم المدونة كما تطلق على المسائل تطلق
على اركانها والمصنفين بها وقوله فان المسائل تطلق
بمنه الرسالة وقوله على وجه متعلق بالصور
والضمير في احكامه يرجع الى من اللغة

يثبت من يوفق به القول يكون الجار مفعولاً وانما لو كان لا بد من اعتبار وقوع
العلية ففهم من البعض ان هذا المعنى الوضع الحقيقي ولم يثبت لاستلزام عدم
تعيين ولا يجب لكل العبد ان يوفق بين كانه مفعولاً في العبد والوضع
بهذا المعنى الثاني هو المسمى بمرور على نقيض الدلالة الوضعية واعتبار العبد في العبد
اللفظ ونحوه وتوافق اللفظ وبناهما لا غير ذلك وما ذكره من مواضع
ذكره سيد المحققين في حاشية شرح المطالع ان الوضع مشترك بين معينين
تعيين اللفظ بانه المعنى وتعيين اللفظ بانه المعنى بنفسه ففهم ان هذا
تعريف لقسم الوضع اي وضع اللفظ كما يستفاد من كلامهم في غير موضع ثم مع
الوضع شخص بعينه ويسمى وضعاً خاصاً لموضوعه خاص وضعاً مشتركاً
على ما يستفاد من عبارة المصنف في التفسير ما يشارت مع قوله في موضع آخر من
الرسالة ان التعريف يتوقف معرفة الضمائر واسم الاشياء والحوادث والموصولات
على وجود صورها المص باعليها وان لم يكن غير ذلك ان الوضع مدخل في
معرفة ما ليس من المفاهيم في غير علمها في الوضع انما هو العفوية
فالشيء الوضع لا مركب من مفعولين او مفعول واحد وكذا لو كانت
لا يشترط في ذلك الوضع غيره وليس وضعاً عاماً لموضوعه فيكون الوضع
ولا مدخل في معرفة ما ليس كما سيكشف عليك وارجع الى الوضع المفهوم
بما اخصر او مبين او مفهومات متعددة ملحوظة في ما بين ادخل ولم يوجد في
ذكرنا ان ما قبل القسم الاول يشارك الثالث في انه لا يتعلق به غير
فيما هو الحق ان الله تعالى يميز بين ما يشارك الثالث في انما يتعلق به غير

منه لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار
العلية لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار
الوضع لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار
الوضع لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار

وذلك مثل اننا نلاحظ مفهوم الذات
مشا وتضع اللفظ الان لا نلاحظ مفهوم الذات
عليه الجسم وتضع اللفظ الان لا نلاحظ مفهوم الذات

والضمر في غير ما عائد الى الوضع
وان لم يكن في بعض الامور عام الى الوضع
الوضع لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار
الوضع لا بد ان يكون له معنى واحد ما كان في الجار

صاحب كلام نشاء العفوية في الموضع على ان الثالث ايضا يشارك الثاني في اعتبار
العام فان تعرض له يوجب مزيد توضيح صاحبنا فان تعرض للاول والى ذلك الغرض وفيه ترجيح
بما يرجح وفي نحو كاشي الشريعة الشريف ان كون الوضع خاصاً والموضوع عاماً
مستحب لان الشخص لا يمكن ان يلاحظ بأكمله وقد فسد ان الدليل لا يظن
على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكل بالشخص لا يدل على استحالة الوضع خاص
للموضوع العام اذ يصح ان يلاحظ الاخص الذي هو حيز الاعمال غير شخص على ان الامتناع
المذكور مهم وكيف لا وقد جوز قدس سره كون الاخص معرفة للعام فلم يجوز ان
يكون الشخص معرفة لملاحظة الكل الا ان يقال ان معنى الشخص في العموم والخصوص
انما يميز في الاستعداد في مقابلة لا يميز في الوجود مرة واحدة لملاحظة الشخص لا بد ان يكون
مرتبطاً بهذا الكلام وجوب كون المراتب مرتبطة بغير بين ولا بين وقد استغنى
ما قبلنا ان محض الوضع في الارقام الاربعة لا يتم لعدم دخول وضع المركب
من مفردين موضوعين بوضعين متنافيين في القسم مثل زيدان وهذا
ان في شي من الارقام بخلاف المركب من مفردين موضوعين بوضعين
متنافيين في القسم نحو الان حيوان فان وضع المركب فيه داخل في كل
فيه وضع كل واحد مفرد به اعني الوضع العام فالمفرد في ليس الا وضع اللفظ
بهذا وفي ان محض وضع اللفظ المفرد مستفيض بوضع المشتقات اذ وضعها
بوضع جزئية اي الهبة الموضوعية بالوضع العام الموضوع له خاص والادوية الموضوعية
بالوضع العام الموضوع له العام وانما انتفاض القول ان من يتحقق كمال انتفاض
بزيد حيوان اذ مع اتفاق المفردين في الوضع وضع الهبة مخالف لهما في موضوع

ويجوز ان يقال ان شاركت الاول الثاني في شخص
المعنى الذي هو موضوع له الذي هو موضوع له الذي هو موضوع له

كلما كان الشخص لا يمكن ان
الموضوع له كلياً كان الموضوع خاصاً
او اذ كان الموضوع كلياً كان الموضوع خاصاً

دون العرف في عدم تجزئه قدس سره كونه
مستنداً الى ان الموضوع في عام في قدس سره
الحوادث انما هو الموضوع في عام في قدس سره

فقد عرفت في الحاشية وكذا انما هو الموضوع في عام في قدس سره
كونه المستند الى ان الموضوع في عام في قدس سره
الحوادث انما هو الموضوع في عام في قدس سره

كما انما هو الموضوع في عام في قدس سره
الحوادث انما هو الموضوع في عام في قدس سره
الحوادث انما هو الموضوع في عام في قدس سره

التركيب لم يدخل في قسم الوضع في كتابنا في النسخة من مذهبنا
وهو متعلق بقسم الوضع نحو الذي هو هذا وهذا ان قيل الوحدة معترضة
المقصد والتركيب المذكور من قبل ما اجتمع في الاقسام فلا ينقض بوضع
الوضع في الاقسام المذكورة ولا ينقض بوضع في الاقسام المذكورة
او زائد على ما بينه والتشخيص ما به بغير تشخيص كجانب العقل في
فيه ما قبل ان تشخص له معان فانها وما لا يخص ما يتعين به الوجود
وهو لا يوجد في الشيء الذي لا يجمع اجزاه بخلاف الاول ففي ان التشخيص
ليس الا ما يتعين به الوجود اما الوجود الذي هو الوجود الحتمي والوجود
المتعلق به كونه في الشيء المتعلق به كونه في الشيء المتعلق به كونه
لم يجمع العقل في فرض الشك في بينه وبين ان يقال ان الوجود بالوجود
او الوجود في شيء من الاطراف وح كل موجود في الخارج مادة
لا فترق الا من الاخص وكانه خص النوع في الشيء الذي لا يجمع اجزاه
لما خفي من مواد الاخرين وقول بعينه اما صفة كاشفة لخصائص
ح اللفظ قد يوضع لعين كان او تشخيص وتظهر تعريف المعرفة بما وضع
بعينه وانما كيد التشخيص والمعرفة قد يوضع لنفس شخص وانما تشخيص الموضوع
بجانب التعيين والمعرفة قد يوضع لشخص حيث انه معني في الوضع للمعني
قد يكون من حيث التعيين وهو الفارق بين المعرفة والاشارة لا مجرد التعيين
الموضوع له اذ كل لفظ موضوع للمعني وعلى التقادير الثلاثة مفهوماً للشيء
يكون الوضع تشخيصاً بلفظ بامر كلي او بلفظ بامر جزئي وعنه لا يمتنع ان يقال
بحاجة الى تشخيص لما يميزه بان يقال تشخيص وجه وما يقابل موضوع تشخيص

التشخيص ما يميز به الشيء
من افراد النوع فهو امر واحد
او ما يميز به الشيء كما ان
الاشارة له امر واحد

وقوله ولولا التعيين لما افترق
الاشارة باللفظ والاشارة بالشيء
اشارة العقل في فرض الشك في
بينه وبين ان يقال ان الوجود
بالوجود

ان يكون في المعنى وهو
الاشارة باللفظ والاشارة بالشيء
اشارة العقل في فرض الشك في
بينه وبين ان يقال ان الوجود
بالوجود

التركيب المذكور من قبل ما اجتمع في الاقسام فلا ينقض بوضع
الوضع في الاقسام المذكورة ولا ينقض بوضع في الاقسام المذكورة
او زائد على ما بينه والتشخيص ما به بغير تشخيص كجانب العقل في

ليس الا ما يتعين به الوجود اما الوجود الذي هو الوجود الحتمي والوجود
المتعلق به كونه في الشيء المتعلق به كونه في الشيء المتعلق به كونه
لم يجمع العقل في فرض الشك في بينه وبين ان يقال ان الوجود بالوجود
او الوجود في شيء من الاطراف وح كل موجود في الخارج مادة

لا فترق الا من الاخص وكانه خص النوع في الشيء الذي لا يجمع اجزاه
لما خفي من مواد الاخرين وقول بعينه اما صفة كاشفة لخصائص
ح اللفظ قد يوضع لعين كان او تشخيص وتظهر تعريف المعرفة بما وضع

قد يكون من حيث التعيين وهو الفارق بين المعرفة والاشارة لا مجرد التعيين
الموضوع له اذ كل لفظ موضوع للمعني وعلى التقادير الثلاثة مفهوماً للشيء
يكون الوضع تشخيصاً بلفظ بامر كلي او بلفظ بامر جزئي وعنه لا يمتنع ان يقال

بمع

الاشارة باللفظ والاشارة بالشيء
اشارة العقل في فرض الشك في
بينه وبين ان يقال ان الوجود
بالوجود

بمع تشخيص خرافا الوضع وحده بلفظ التشخيص فلفظ الوضع له بعد خطية بامر
كل تشخيص الوضع بامره من لفظ الوضع وكثيرا ما يقع في تشخيص الاولاد حين سماع
تولدهم قبل ان يسموا واما تشخيص الوضع بما يقابل من تشخيص الشيء في المعنى
قد يوضع للفظ تشخيصا عن رعيته بان يلاحظ بلفظ رعيته لا بامره كلي كما
قيل في بيان هذا القسم من التشخيص عما يقابل ويكون هذا بعد ان يقابل
امر عام لكن يشك في بوضع بعض الامور كما سبق في كونها من هذا القسم الا ان
القوانين الوضع للامور كلها متوحد مع انه تجزئ القوانين القوانين الوضع
هو انه لا يمتنع ان يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام وفي بعض الامور المذكورة لا يلاحظ
وتجوز تشخيصها بالمعنى على نحو واحد قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره
اشي من تشخيص قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام
يقصد في الوضع الى عينه لا الى امره بامره عام هو في تشخيصه التشخيص فانه لا يقصد
في وضع اللفظ بهذا الوضع الى تشخيص بل الى كل شخص وصار التشخيص موضوعا
لوضع لكل شخص ونظيره جعل وضع المفرد وضع عين اللفظ العين المعنى ووضع
التركيب وضع اللفظ بوضع الاجزاء الاجزاء لا بوضع العين المعنى وج مع ذلك قد يوضع
له باعتبار امر عام ان يوضع تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام
بالوضع لكل شخص وكل تشخيص تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام
وقيل ولا يريشدك السبب الا في تشخيص وبما جفتنا ان دفعه عن قوله **وقوله**
تشخيصا باعتبار امر عام اي جعل الموضوع له امر كلي ملا خطية التشخيص فان كل
واحد متعدد ويعر ويسمى احاده ان وضع بعض الامور دخل في مع تشخيص

في تشخيص الوضع بامره من لفظ الوضع وكثيرا ما يقع في تشخيص الاولاد حين سماع تولدهم قبل ان يسموا واما تشخيص الوضع بما يقابل من تشخيص الشيء في المعنى قد يوضع للفظ تشخيصا عن رعيته بان يلاحظ بلفظ رعيته لا بامره كلي كما قيل في بيان هذا القسم من التشخيص عما يقابل ويكون هذا بعد ان يقابل امر عام لكن يشك في بوضع بعض الامور كما سبق في كونها من هذا القسم الا ان القوانين الوضع للامور كلها متوحد مع انه تجزئ القوانين القوانين الوضع هو انه لا يمتنع ان يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام وفي بعض الامور المذكورة لا يلاحظ وتجوز تشخيصها بالمعنى على نحو واحد قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره اشي من تشخيص قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد في الوضع الى عينه لا الى امره بامره عام هو في تشخيصه التشخيص فانه لا يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الى تشخيص بل الى كل شخص وصار التشخيص موضوعا لوضع لكل شخص ونظيره جعل وضع المفرد وضع عين اللفظ العين المعنى ووضع التركيب وضع اللفظ بوضع الاجزاء الاجزاء لا بوضع العين المعنى وج مع ذلك قد يوضع له باعتبار امر عام ان يوضع تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام بالوضع لكل شخص وكل تشخيص تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام وقيل ولا يريشدك السبب الا في تشخيص وبما جفتنا ان دفعه عن قوله تشخيصا باعتبار امر عام اي جعل الموضوع له امر كلي ملا خطية التشخيص فان كل واحد متعدد ويعر ويسمى احاده ان وضع بعض الامور دخل في مع تشخيص

في تشخيص الوضع بامره من لفظ الوضع وكثيرا ما يقع في تشخيص الاولاد حين سماع تولدهم قبل ان يسموا واما تشخيص الوضع بما يقابل من تشخيص الشيء في المعنى قد يوضع للفظ تشخيصا عن رعيته بان يلاحظ بلفظ رعيته لا بامره كلي كما قيل في بيان هذا القسم من التشخيص عما يقابل ويكون هذا بعد ان يقابل امر عام لكن يشك في بوضع بعض الامور كما سبق في كونها من هذا القسم الا ان القوانين الوضع للامور كلها متوحد مع انه تجزئ القوانين القوانين الوضع هو انه لا يمتنع ان يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام وفي بعض الامور المذكورة لا يلاحظ وتجوز تشخيصها بالمعنى على نحو واحد قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره اشي من تشخيص قولنا لا يلاحظ بلفظ تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد في الوضع الى عينه لا الى امره بامره عام هو في تشخيصه التشخيص فانه لا يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الى تشخيص بل الى كل شخص وصار التشخيص موضوعا لوضع لكل شخص ونظيره جعل وضع المفرد وضع عين اللفظ العين المعنى ووضع التركيب وضع اللفظ بوضع الاجزاء الاجزاء لا بوضع العين المعنى وج مع ذلك قد يوضع له باعتبار امر عام ان يوضع تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام بالوضع لكل شخص وكل تشخيص تشخيصا عن رعيته بامره عام يقصد الى امره بامره عام وقيل ولا يريشدك السبب الا في تشخيص وبما جفتنا ان دفعه عن قوله تشخيصا باعتبار امر عام اي جعل الموضوع له امر كلي ملا خطية التشخيص فان كل واحد متعدد ويعر ويسمى احاده ان وضع بعض الامور دخل في مع تشخيص

الاشارة باللفظ والاشارة بالشيء
اشارة العقل في فرض الشك في
بينه وبين ان يقال ان الوجود
بالوجود

الاشارة باللفظ والاشارة بالشيء
اشارة العقل في فرض الشك في
بينه وبين ان يقال ان الوجود
بالوجود

العلم الاول وهو قول **ذلك بان العقل مشترك بين المشتبهات** ان ذلك

لا يخفى بان العقل امر كلي غير مشترك بين المشتبهات صادقة
ذلك المشتبهات وبقا ان الوضع العام الكلي للموضوع لا يخص
يكو للمشتبهات يجوز ان يكون للموضوع المعين التي هي جزئيات اضافية فيها
مقتبسات ومناقبات كغير الغائب فانه موضوعها ليس بجزئيات
كان او كذا ومع ذلك من الوضع العام للموضوع لا يخص ما حقه كسب
المحققين قد سرر في حاشيته شرح المثل وان قال الوضع العام للموضوع انما من
ان بوضع لفظ جزئيات اضافية لمعنى هو محال حتما به هذا المفهوم سواء كانت
حقيقات ولا الا ان يكون عين صفة كاشفة عن ما قبل وان
الوضع العام للموضوع لا يخص يجوز ان يكون بالوضع الكلي للصرف
لا باعتبار ما قبل موضوعه بامر صادق عليها كوضع المشتبهات وبتفصيل
و باعتبار ان الوضع العام للموضوع لا العام فانه الوضع العام لا يملك حقيقة
خصوصية شخصية بوجه ان المصنف جعل وضع المشتبهات من قبيل وضع
العام والموضوع له خاص بمرشده اليه كانه في شرحه في مسألة الحروف
ان يذهب عليك ان الاول ان يقول **ذلك بان العقل مشترك بامر**
مشتبهات بينا للمشتبهات لم يفرق بين ما قبله وبين ما بعده
الشيء بوجه وكان ان ذلك بان العقل مشترك بامر مشترك بين
المشتبهات بوجه ان ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك
المشتبهات بوجه ان ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك
المشتبهات بوجه ان ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك
ان ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك

سباني في انما يمتنع بان العقل مشترك بين المشتبهات
الغائب موضوعه الجزئيات المعينة

يملك ان يثبت عند ان الحاشية في هذه المرتبة ان
الوضع العام للموضوع لا يخص يجوز ان يكون بالوضع الكلي للصرف

قال المصنف ان كنت تريد حقيقة الحاشية
ان العقل مشترك بين المشتبهات فاعلم ان العقل مشترك بين المشتبهات

الوضع
ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك

الوضع ليس هو التعيين لشيء مطلقا بل التعيين بحسب بصر متعين عند
لذلك فلو عين احد وتوقف على ذلك لشيء لم يكن موضوعه عام
ولم يجعله عند الغير متعينا لذلك وبما عد ذلك ان اللفظ انما يقع
عند اطلاقه بالغير فبما سب ان لا يستعمل في التعيين وضع عام لم يكن
لا الغير فلا يجوز ان الوضع انما يحصل بمجرد التعيين من غير ان يشترط ان يكون
وجبه لا اعتبار العقول في الوضع نعم تجوز ان العلم لا يتوقف على العقول بل يمكن ان يكون
فلا وجه لا اعتبار العقول في الوضع وتحتج في ان يقال للعقل في الوضع العلم
فذكر العقول حاشية على ما هو المعتاد وان اريد اشتراط العلم في التعيين
يستوي في جميعها على ان لا يشترط في جميعها بوجه التعيين جعلت هذه العقول كناية
عن التعيين لان التعيين انما ينشأ به فالكناية عن جعلت العقول بمعنى
التعريف كناية عن ذلك فذهب ان لفظ موضوع في انما احد الوضع لا يصح في الوضع
لم يحقق بعد من يكون هذا العقل مطابقا لواقع هذا كانه ويمكن ان يدفع
بان هذا العقل ليس خبرا بل نشأ الوضع كصيغة بعث وانما كناية عن
ثم يقال وضع هذا اللفظ كذا لان الشرح في العقول والاشارة به هو اجتهاد
اللفظ ولا يخفى عليك ان مجرد العقول بالوضع لكل واحد من هذه
المشتبهات لا يكفي بل لابد من تعين المشتبهات في ذلك العقول بحيث يكونها
موضوعه بذلك العقول مشترك فان ما يكون هذا ليس ذاتا مشتركة
كما ان عدم لول العلم من الذات المشتبهات من حيث الاشتراك يكونها
الشيء ويجزم من ذلك ان اعتبار الامر العام قد يكون من جهتين من جهة

من حيث ان
الوضع
ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك

القول يجوز ان يكون في الجازم بان يكون
السبب على المسبب لان التعيين من قبيل اطلاق
عنده لفظ اللزوم المطلق على المفهوم السببي فان العلة
لازمة للنتيجة علة لزوم السبب في العلة
فان التعيين لازم المطلق في اللزوم فان العلة
السبب المستلزم للعلة لا يخفى ان العلة المستلزمة
لا مطلقا في احد المتعينين او من علمها على الجازم

من حيث ان
الوضع
ذلك الامر الاله الكلي في ذلك بان العقل مشترك

7 و ذلک ان شاء الله

خرفين لمن خالفه حيث
 عاشت لمعضبه مات الحكيم
 لزمه وضمه الخط وبرزك
 برئ ع. هذه القب ولان
 محم في الموضع له

المقصود بالاصح والعمد في
وضع هو التسم بالثاني

ما یفهم اما اعزده قداخذنه
م سر انی

والمسألة هي أن يكون
المتكلم في الكلام
مستقلاً عن غيره من
الكلامات

عليه السلام
والله اعلم
بما فيه

قوله اللفظة اللغة الرمي من العلم بالرمي مطلقا قيل ان اللفظة أصل اللغة مصدر رمى الرمي في استعماله في باب اللغة
معنى "الفعول أي الرمي فثبت أول ما ليس بصوت وحرف واحد وما هو أكثر من حرف مهمل أو مستعلا وينتاول ما هو صادر
من العلم من الصوت المعتمد على التخرج سواء كان حرفاً واحداً أو أكثر فلذا يقال لفظ الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما هو
من شأن أن يصدر من الفهم حروف واحداً كالألف والكاف ويجري عليه أحكام كالعطف والاندال فيبندرج فيه كلام المدعي
وجعل محلاً وكذا الضمائر المستمرة وهذه المعنى العام الأول وهو المراد به هنا بقوله أبو جبري عليه أحكام عطفت
على قوله شانه والصغير في الحكم راجع إلى ما مر من شأن أن يصدر من العلم ثم إن يكون هذا المعنى التقوي من المعنى
العرفي المقصور من وجهين الأول ان المعنى العرفي التقوي ما يصدر بالفعل من العلم والمعنى التقوي ما من شأن أن يصدر من
العلم أبو جبري يجزأه والثاني ان المعنى التقوي يشتمل اللفظ الحكمي والمعنى العرفي التقوي لا يشمل ثم اعلم ان الشارح ذكر
في بعض حواشي شرح الكافية انه لم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الخاص إلى ما هو أعم منه
واما هو العادة بالعكس فهذا جعل الشارح أصل الاصطلاح ما هو مجمع الرمي بالمعنى العرفي التقوي بهذا القول
عبارة الشارح الكافية هكذا اللفظة في اللغة الرمي يقال اكملت التمرة ولفظت الثواة أي رمتها ثم نقل في
عرف النخلة ابتداء او بعد جمعه مع المفعول الى ما يلفظ به الالف حقيقة او حكماً مهما كان او موضوعاً
معناه او مركباً بهذا وقال الشارح في حاشية ذلك شرح انما صرح بقوله أي رمتها فقالان يتوهم ان الواو
رمتها من العلم فلا يصير شاهداً على معنى الرمي مطلقاً ثم قال الشارح في تلك الحاشية فان قلت من اين يعرف ان لم يقصد
الرسمي من العلم قلت لان لا يقال ذلك فيما اذا رمي الثواة لانه العمل اجرت من التمرة قبل ان يوضع في العلم التمر
قوله فان قلت يحتمل معنيين احدهما الربكوب والمراد من اين يعلم انه لم يقصد بقوله القائل لفظت الثواة الرمي من
العمل وثانيهما ان يكون المراد من اين يعلم ان الشارح لم يقصد بقوله أي رمتها الرمي من العلم حتى ياتزم منه
ان لا يكون مراد القائل بقوله لفظت الثواة الرمي من العلم وقوله في الجواب ينطبق على المعنيين فاضاهم وقوله
يقال ذلك اراك في التمرة ولفظت الثواة ثم اعلم ان ما قلناه من عرف النخلة اولاً من القائل المذكور اعلم مما
في شرح الكافية من عرف النخلة على ما قلناه لك فان اللفظ على ما قيل لا ياتزم ان يلفظ به بالفعل كما ان عرف ما في
شرح الكافية فان الظاهر من قول ما يلفظ به الالف ان التلفظ بالفعل الا ان ياؤ ذلك القول بما مر شأن
ان يلفظ به الالف وما يليق ان يجب له ان ما ذكره الشارح بقوله اللفظة في اللغة الرمي مطلقاً
العلم بالرمي مطلقاً لا يتلوغ اضطراب فانه لا ينطبق على أصل اللغة فان اللفظة في اللغة الرمي مطلقاً
لك اولاً من الثاني فثابتاً بعض شروح الكافية الرمي مطلقاً ولا عرف اللغة فانه عرف اللغة مخصوص
بالجوف الرمي من العلم على ما قلناه لك وهذا ذكره اعم من رمي الحرف من العلم ورمي غيره منه ويمكن ان يتكلف للشارح
بان ينطبق على المعنى العرفي المقصور بان مراده بالرسمي من العلم الرمي من العلم ليس الحروف

سرسر

101

ع. ارادة النفس

فان ما بسن ذكركم بشا وكم من خور وكم
عمر س اء ليس بذكر لدره مفضل كى
لانيق لدره كاه

لكن الآية اشارة فان معناه الابتداء في ص
الامر العام اعني مطلق الاستدلال او في
الاستدلال التي هي فان الاستدلال في
مبدأه اشارة الى الابتداء في
موضوعه

و اعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
فانما هو الذي لا يرى بالعين ولا يحيط به العقل
لقد جازى الله عباده على ما كانوا يعملون
من الخير والشر بما كانوا يستحقون
الذي لا يدرك بالحواس ولا يفكر بالقلوب

جيشه لا يفتقر الى احد الا وهو نفسه فلو لم يكن له الاية
بالايتية لا يستقبل الا الواحد وهو نفسه فلو لم يكن له
بالايتية لا يهدى السبيل الا بالاية فلو لم يكن له
سبيل في كل الامور اذ كان في كل الامور
بالايتية فلو لم يكن له الاية فلو لم يكن له
فان كان له الاية فلو لم يكن له

و ان اتم كتابات من كتب
الشيخ الفاضل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اسی خطہ کے مخصوص متباد و تغیر ہمارے و ما قبل ان وقت کے معقول المشتک اعم من ان کیوں

والتاء الحروف و اعراف الكسامة الغضرات واسماء الاشياء فقف ان يكون ذات الالف العاشر
او البنية المطلق والواحد المتبادر المحبوس
الحد المشترك والتاوية الحروف بنائيا حرف الحروف مرمول كان المعطوف من غير ما كان

الموضوع بالوضع الكلي لا يستعمل إلا في موضع لم يكن ذلك مقتضى
عقد الموضوع إذا وضع كحال أحد كمانه سبب الانتقال الواحد فهو كذلك
عقد الموضوع

سبب انتقال الكثرة من بيتي ان يصح استعمال اللفظ في ذلك الوضع في اكثر من
 واحد ايضا اراد ان يثبت على سبب كونه اللفظ متعلقا بحديث لا ينفك ولا ينفك
 الواحد ايضا اراد ان يثبت على سبب كونه اللفظ متعلقا بحديث لا ينفك ولا ينفك

فصل في بيان السبب في اشتراط الواضح في كنهه وكنت ان تقول
عطوا اراد
ذكره اشعارا بما يستخرج به في التنبه فان الاحتياج الى الغزبية ليس الا لما فاداة

و احد جصوه و لهذا الاستعارة بالنسبة و ليس بك ان تقول فنبه قول الواو على ذلك
 و فعلتوه من يرا و بكاء و احد جميع الالحاد هذا اللفظ الكحل على المجعول اليان الكحل اذا دخل
 من قول الواو

المحقق التفتنا في كلمة كل أو اضعف الى العرف يكون العموم لا سيما او او اضعف الى
هذا الحكم على في شفاقة يكون لاحاطة

هذا كلامه ما شاء الله تعالى فيقول كلامه أحد صغار فيما بين المحققين كالقائم للكمال لا يوافق في
هذا كلامه ما شاء الله تعالى فيقول كلامه أحد صغار فيما بين المحققين كالقائم للكمال لا يوافق في

لما مضى من سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م. من مشقة هذه
العملية فصار مما لا ينبغي ان يفتقر اليه الا لانه سبب من مشقة هذه
العملية فصار مما لا ينبغي ان يفتقر اليه الا لانه سبب من مشقة هذه

القياس في هذا المفهوم فكيف تمتعنا بآية المفهوم على لفظ كل واحد منع

عبد ارادة الله

ان ما ذكره من دعواته يتبعه في هذه
المعظمه ما ذكره في كتابه في الاما
لهم المذكور ودين الله

لكن الآية اية فان معناه
 الامر العام اية فان معناه
 الآية ان الناس فان الناس
 معناه ان الناس فان الناس
 بان الناس فان الناس
 فان الناس فان الناس
 فان الناس فان الناس
 فان الناس فان الناس
 فان الناس فان الناس
 فان الناس فان الناس

فاحمد ان ما في كرهه اليه
القبيل لا ينفيد الا ما
مما لا بد منه في اوقات
يغفد ولا يفهم به الا
جيش لا يستقبل الا
بما في اليه والميزان
صديق كل امرئ
او في بيتنا اذا كان
بالصديق هو الحكم
كل من يكذب بطلق
كل من يكذب بطلق
كل من يكذب بطلق

الحقيقة ان الله لا يورثه احد
بالعقل يكون له ما يشاء
فيما يشاء

و قول من يقولون هذا

[illegible][illegible]

عن ارادة المفهوم كمال الشئ على احد ما افسد له المقصود بفائدة الوضع وهي افادة
لانه المستعمل في الافادة
الموضوع له الجس يقوى لان المقام ليس مقام بيان فائدة الوضع بل مفاد مستغنية
عن البيان على انه لو حجب عن صاحبه المقصود الثاني للوضع وافسده له لدفعه بانه مقصود
الاستعمال في اكثر من واحد لما وضع كقول واحد ولا يخفى ان المقصود من بيان
وغيرهم سواء كان من التفهيم والافهام فمقدور واحد بخصوصه من اللفظ فلا يراد
ولانه اللفظ على القدر المشترك حين قصد الواحد منه ضروري فيكون من
يفاد ويظهر من اللفظ والمركب من نفي افادة غير الواحد بخصوصه الافادة بطريق
الوضع كما يدل عليه سون الكلام بما خفا فلما تجب على انه لا يسلح نفي صحة افادة
المشترك تجوز ولو سلم فلما يظهر منع الواضع عن ذلك في انشاء الوضع اذ ليس
والبعض الاستعمال بحسب التجوز في انشاء وضع اللفظ وقد افسد ان الاول جعل
يغيرهم من المقام فيكون قولك يفاد نظرا الى المستعمل وقوله يفاد نظرا الى اللفظ مع فلما
يكون يفادهم كيد الافادة بالكي في افادة هي جلت من الاعادة ولشبهك على
فائدة جديدة فمنها يتجسد بالتحديد والمنتهى ان العلم بان هذا اللفظ موضوع
لشخص واحد من اشخاص لا يقيد العلم بوضع اللفظ بشي من اشخاص
يتجوز العلم بان الاسد موضوع للمحيوان المعنوس والعلم بان زيد موضوع
لشخص الضاماني بان هذا مقصود اذ حفظ ما منع العلم بوضع ممكن من العلم بالوضع
كقول اولاد اولادنا حتى اذا استعمل اللفظ في احد بخصوصه وحضر في من
الامع هذا الواحد تبت بحكم التقصيص المذكورة لان هذا الواحد ما وضع
اللفظ فانقاس سبب العلم بما حدث بالوضع من اللفظ الى هذا الواحد وبهذا

الملك الذي يصفه المؤلف ذكره

الموضوع المشتمل على
القصص المذكورة في
الكتاب المذكور

قوله مع العطف مثلاً ان فيه ان قوله فان بهذا امثلة في امثال
منه المسموع من غير تكرار لفظ المثال وقوله فمثلاً اسم الالفاظ
فيها مثال بغير تكرار لفظ المثال وقوله فمثلاً اسم الالفاظ
لكن اخره فـ فذكر مثلاً على الاصحاح في نقطه

ان كذا ونون
الزحرفات
المطالب في مقام
احد هما الاشياء

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

و قد من هذا القبيل وضع المشتقات ومثله وضع اسم الفاعل مثلاً بان قيل
الزمن قيل له وضع الزمن على الوجود بالمرام كما هو موضوعه
كل اسم الفاعل موضوع لذلك بمبناه غايه الما بها فب السبب الذي هو
مذكور المصدر الذي المشتق منه هذا ومن نفول كما انهم في وضع زيد لا يجز
الوضع النوعي مع تعدده بعدة التلغظات كذلك يمكن ان لا يجز في وضع
بنيته الفاعل لذلك نسب اليه مصدر ما المشتق من اللفظ الذي نسب
بهذه السبب فان تعدد بنيته الفاعل باعتبار احوال في جوهر اسم الفاعل كعقد وزيد
باعتبار بعدة التلغظات فالقول بان الوضع النوعي قول بلا دليل فان قلت يمكن ان
يقال ان بنيته اسم الفاعل مثلاً موضوعه لذلك ما نسب اليه اكدت الا ان

[illegible]

المطلوب ثم التقيب على ان التعقيب ايضا لا بد له من دال فان زعمت ان حلول الهمزة
على الدال لا دال له وعن قول الرازي
في مادة مخصوصة واجتماعها معا وضع لذلك التقب احتجبت الى القول بوضع عام
الاوادة والهمزة
لأنه لك التقب بالكماء على سبيل المثال
موضوع له خاص وزد في كل مشتق وصفا وعدله بقا عن بعض الامثلة
كأن يضاف اليها اوصاف غائبة الاول الحديث والثاني
الحض منهم جعلوا الوضع لاسرها مملوكا بنقف وضعا فاصلا كأنه بني القسمة
لأما معناه واحداً وان كان الـ الملاحظة كثيرا
فكان كون الموضوع مختصاً باحد وثالث مدركا لشر لا على الـ الملاحظة **تنبيه** قيل

استعمل التنبية في المعلوم الصحيح من السابق ذكره المذكور في صورة الاستدلال
بيان القلم فان الحكم البداهي قد يكون سبب تحققه حتى جلاء البين وافسد ان
حكم التنبية في التنبية بالمعنى الثالث علاقات استواء الوضع بالنسبة الى جميع مشفاه
من السابق استفادة ظاهرة ويعني بقوله **ما دون هذا القليل** الموضوع بالموضع
المشخصه وان تريد الوضع الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ
قوله لاستواء نسبة الوضع بذكر الوضع دون صيغة بين جانبا الاول وما استفاد

من السابق استفادة ظاهرة ويعني بقوله **ما من من هذا الجنس** الموضوع بالوضع
العلماء ^{في} الموضوع العلم ^{بأنه} متعلق بالوضع ^{الذي} هو الموضوع
المشتمل ^{على} ذلك ان تزيد الوضع ^{الذي} لا ^{يكون} نسبة ^{الافادة} الى اللفظ
فذلك لا يستواء نسبة الوضع بذكر الوضع دون ضميره ^{بما} في حجاب ^{الاول} ما استفاد

فلو كان من ادلة كنفية لا اعتراض على ما قيل في
 ما هو المبني من قوله انكم العليم من الكلام السابق
 من المتبني بانه الحكم العليم من الكلام السابق
 بالعلم لا بالعلم الا بالعلم المعنى المستفاد
 فلو كان من ادلة كنفية لا اعتراض على ما قيل في
 ما هو المبني من قوله انكم العليم من الكلام السابق
 من المتبني بانه الحكم العليم من الكلام السابق

وَجُمِلَ الدَّلَالَةُ فِي التَّعْرِيفِ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُرَادُ

العبارة ثم بعد هذا اكمل جعل الدلالة من حيث انه مراد اعظم من الدلالة عليه
من هذه الناحية على سبيل الترتيب وعود على اللفظ بعد العدول ومن هذا
الاخيار مرتبة القبول استتابة التعريفات عند العدول فلو علم ان التعريفات
لتعين المراد ينبغي ان يجاب بان دلالة ما هو من هذا القبيل لا تحتاج الى
قرينة انما القرينة لتعين المراد لكن قد حققنا ان القرينة فيه يستعمل
اللفظ الى المعنى ولو ان القرينة لم يتصل من اللفظ فيتحقق الجواب ان الدلالة
على المعنى بنفسه معناه الانتقال من مجرد اللفظ الى المعنى بعد العلم بالوضع والقرينة
فيما هو من هذا القبيل انما يحتاج اليها لتحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع
يتصل من مجرد اللفظ الى المعنى من غير احتياج الى القرينة وذلك الانتقال وما
ينبغي ان يثبت عليه ان المثبت في كتب الميزان رسم المشترك بما عتده
معناه ويكون وهو تلك المعاني على السوية بان لا يتخلل بين المعنيين
تقارب وضع المعنى ثم ينقل عنه الى آخر لما نسب بينهما والواقع في كثير من
كتب الناصول ان المشترك ما عتده معناه ويكون حقيقة في الجميع ومن تلك
الكتب تحفة الشيخ ابن الحاجب ولم يزد المصنف في شرحه شيئا اخر عليه
ولم يوجب قيد بعبارة الوضع في مفهوم المشترك في غير التقييد الا انه جعل
في التوضيح فائدة هذا القيد اخراج اللفظ العام عن التعريف لانه وضع

في التوضيح فائدة هذا القيد اخرج القوط العام عن التعريف لانه وضع
للتعدد لما وضع كثير بل بوضع واحد ولا يخفى ان خروج العام لا يتوقف على
تخصيص متعدد بالتعدد اذ في ما كان على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد ولو
كان في التوضيح ان بان مراد التوضيح بالتعدد المطلق في عبارة التعريف المستبعد
المشترك مع انه لا ياب عنه تعريفات يقوم وبالحكم لا يوجد في التوضيح

مشتريك اولم بود فتمت في سنة ١٢٠٠

[illegible][illegible]

جعل بعض المحققين اللفظ العام على اللفظ الموضع
بالموضع العام فهو مضع للخاص ولا يخفى انه كونه
خلاف اللفظ خلاف عام التوابع من انه القابل للخاص
كما هو جيل ولفظ الباعث على ارتكاب الشئ
فيما ينبغي من قوله ولا يجزى له جرحه في الشئ
وانت جرحه بان ذلك لا يقع في ذلك فاعلمهم و
كنتم انك كبريه ع

المشهور ما يفيد خروج الموضوع للامور المخصوصة بالوضع العام عن
تعريف المشترك وتعيينها ثم ما يوجب انه فالقول ان ليس مشترك و
تعيينها العقود قائمة بما يوجب الاستدعاء ونحن لم نجد لكن حسن
للمسألة معقولة انه وجد **التقسيم** اى التقسيم بهذه الالفاظ والعبارات
المخصوصة او بهذه الالفاظ المخصوصة ووجه التعبير بالتقسيم اذ هو اياه او
التقسيم ما بين يكون النوع بالذات نفس التقسيم ويكون بهى العتبة قسما
من الخاصة او مدلولها او الاشكال في اطلاق التقسيم على ما قد افاده لان
ان كانت الخاصة عبارة عن العلة لا ما يفيد التقسيم بالذات كالا لفاظ المخصوصة
المصدر يطلق على متعدد كما يطلق على الواحد والتقسيم في عرف ارباب
التدوين ضم قيد متباينة او متغايرة الى مفهوم يحصل من الضم ككل قسم
بسمي كل من الالام المخصوصة بالعبارة الكلى فسموا بالعبارة الالاف
الى اصل من ضم قيد اخر قسما والكلى الالام بالعبارة الكلى الالام المخصوصة
منها والتقسيم الذى اقامه متباينة تقسما حقيقيا وما ليس
كذلك تقسما اعتباريا والعقد في التقسيم حقيقيا وهى المتبادرة
او اطلاق التقسيم ما نحن فيه تقسيم اعتباري لا اجتماع العلم والافعال
وليس كذلك لانها عندنا اى ما لا يفيد التقسيم حيث هو فقد لا يميز بين
في زيد وليس حقيقيا كما قبل والاغلب في الاعتبار ان يكون التقسيم
مشتق من المفهوم في الالام او المون منها غالبا فبطا ولذلك فغير
على التقسيم بانها غير حاضرة ويختلف ما امكن في قولها حاضرة واخر
المعنى فيها انه يكون عقليا بان يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة

الشيخ محمد بن القاسم
الرافعي قدس سره
الاعتراف بالثبوت في
مبدأ العارضة

ایضا در این مضمون

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the lower portion of the page, with some words written in red ink (rubrication). The script is cursive and characteristic of the Maghrebi or Andalusī style.

[illegible]

[illegible]

سنى بهى اعلام كنجى و سحران حال شيخ ابن الحاجب و فعال معده را كنجى روا تا
ناتوان است سودا عتبه معه التعيين اولاً قبله من ان بدخل علم كنجى تحت بيان
البر سر طائفة النصارى طائفة

ذات وجعل في العلم من ان يكون مجردا او متعلقا
بشيء اخر او غير ذلك من هذه الاشياء
التي هي في العلم من غير ان يكون العلم
من غير اعتبار العلم به بل العلم به
فان العلم به العلم به العلم به العلم به
فان العلم به العلم به العلم به العلم به

اعتبار معلومیه یکون اللازم کون علی الجنس است لا دخول فی اسم الجنس
فلا لازم علی نقد بران براد بالکلی اعلم احد الامرین **اولی** بینها فی کما شای

المسوبة الى السيد المحققين بيان حاصل في اللفظ الذي مدلوله كلي فحاشه
قال المدلول الكلي انما هو في وجهه وانما غيره وجهه وانما مركب منها هو في وجهه
المدلول الكلي انما هو في وجهه وانما غيره وجهه وانما مركب منها هو في وجهه

اما بان بوجه غير احدى من حيث نه معينه به على وجه من الوجوه
وتملك الوجوه كالتيه بالذات على وجه احدى في اسم الفاعل وكونه فاعلا على
في معاني الاسماء المشتقة واما بان يؤخذ احدى من حيث انه من
الايدي ان الانساب يقول المصنف
الفرع نسبه تامه خسرته او انشأته كما في الافعال فاعلم بذلك مؤخر

لكن بعد ذلك وانه انما هذا الكلام ويستفاد من ان حجة القائل على ما
ليس بجدة واعتبر من ¹ وفي الحديث ² فبما الوعدة ليكونا مقايدين

وحي قولك ونسبت بينهما على المركب منها والآية هي عن بقول
 لعلك تسكره

فقد علموا التسليم
خاصة لكنا نفقه
اننا انما نعلم
علم السخيف في
كان منطوقه في
لان مدلوله ليس
كلية وعلم الجنس
فان كانا من جنس
فان علم الجنس في
يعلم منظره

ابن حنبل اذا اراد
بالكلية اعم من
الخاصة باعتبار
المعلوم من اول

والاشرار بين القوم
لأنهم انما انبوا
عنهم اولا لئلا
يخافهم الحكمة

الاصحوا لملك وقد غلبت السعير في التجديد وتبين وكما ان شقق نصفا
الثابتة الحرة العظام بالوجه المظلم

والمصدر
وكذا في التفسير الأول في إدخال فيه اسماء المصادر التي يراد منها المصدر

او يصدق على مدلولاتها بانها كانت للغير بان يشتق من لفظها
 اسم يصدق على مدلولها اشتقاق من لفظ الذي هو المصدر ولهذا في
 الاشتقاق من لفظ المصدر الذي هو المصدر المستعمل
 الشرح بان الحجب المصدر اسم الحجب اجازى على الفعل فلم
 لا حجب فكذلك الاشتقاق من المصدر

ليقف أو يعيقه بانه اسم كذا وجعل جم الامثلة قيد الجارية
الفعل لا يخرج مثل العالمية وكذا على ان يخرج بقيد الاسم
وفي نظراته الى اسماء في عبارة الشيخ انه اخرج اعم من الاسم

حقیقۃ او حکم الایر می اندیشد و المطلق با اسم ما فاعله فی عمل فعل
مذکور بمعنی و یجعد شاملا لمرءة ولان الذی علیک انه لو لم یقتصر
المرءة

حدث بالقام بالغير بالتفسير الاول في السواد واسماء المصادر
منقول بغير تفسير في القام بالغير او بالغير
بعد الخراج عن تعريف المصدر باعتبار التفسير المذكور وانما
الجار في الفعل

لا يصح في علمه كذا لا يصح في علمه كذا
والأشياء والعلوم قد اختلفت في العلم بها
ذات غير محدث وعدم صدق البواقي بين بقى وهو ان
العلماء المتفقين على انهم
المراكمون المدلول ذواتا ما من جهة الذات بين غير اعتبار معتبر

مع کما هو المبدأ ومن العبارة جمع يخرج من تعریف اسم الجبر علی الجبر

يعلم من هذا التفسير انه لا بد من مثل اساطير
في العالم بالعجز بالوقوف الاول لما في اساطير
الشيء من اذوية في مثل البياض انهم
هو الابيض فانهم يصفون في ذلك الاسم
الجسم الذي هو مثل البياض في قولهم
الجسم البين من اساطير
ممكن ان يكون في العالم
الاساطير من التوفيق في العالم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بمعروف ان الحق ما يقيد وما
ما يستحق على جعل فيكون من جملة
فيه الوحدة فيهما مفهومي في كلمة سرية مع
مفهوم الكوة المتخلطة بغيره وحده واما غيره فمفهوم
و ان كان مفهوماً بغيره واما غيره فمفهوم
فهم الذات في كلامه فمفهوم في قوله
الاستغناء

[illegible]

النسبة الملقبة الذي مدلوله نسبة الفعل
الذات والمحدث أو جعل المراهبة للتركيب سواء بقي
حده أو كونه بتقدير الضاف من كل واحد من
بالعطف في كلام الشارح في موضع الاستشكال
الحدثية بان يقول في مشتق الاستشكال
عنه الآخرة حيث ينبذ ذلك بان يوفق

المستحقين من كل عبيد وحر
اعلم ان من اطلق العنان له

سج

نسبة بينهما بنسبة على ان من كسب اجتر فيه النسبة وتوطيت لما يكون من
وقيل ان اريد بالمذكور الموضوع فلا يقع ما قيل في قول او نسبة بينهما كسب
منها لان المركب من الذات واكثر ليس الموضوع في الفعل المشتق
بالحدث والنسبة والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث و
النسبة في المشتق وان اريد بالمذكور ما هو من الموضوع فلا حاجة الى هذا
ان قيل ان النسبة مذلول تخفى لهما الا ان يقال المركب من الحدث والذات
لا يفتقر ان يكون جميع اجزائه الحدث والذات بل يكفي فيه ان يكون اجزائه
فلا يشك في المشتق ولا يخفى انه لو اريد بقوله او نسبة او ذواته لم يشك في الفعل
ايضا فلهذا هو التاويل الحقيقي بالتعويل والتقدير قدس سره عن ان يقال
مركب من الذات والحدث غير متمثل على النسبة بينهما واحتمال كون
النسبة وجب لم يعتبر في المشتقات لا يخل هذا التفسير او ليس الموضوع
من الحكم العقلي حتى يفرق فيه تغير نسبه عقلي وكون الموضوع المذكور كسب
من غير ان يكون بل الموضوع من نوع ضبط للافراط بحيث لا يخرج عنه لفظ الواقع
ولا يصيد في مفهوم مذكور لغيره في الواقع على غيره ولا يخبر فيه عن
احتمال فرد لعدم ما يكون من ذلك التفسير بل ان لم يتحقق ذلك الفرد فلا
يتجه على قدس سره ما قيل في قول وكونه بذلك نوع ضبط للافراط
لا يحكم العقلي انما يحس لكونه الحكم الاستعراضي مع انه لا يتم خروج بعض الافراط
الداخل في المعنى عن الاقسام او مقصود قدس سره ان الاحتمال لا
يضمن هذا التفسير لانه لا يرد على هذا التفسير شيء اصلا وما ذكره وواف

ان يقال ان كانت النسبة في الذات والحدث
مشتقة عن النسبة في الموضوع فبما يكون
المشتق والفعل سر

وخاص كلام الشارح بان قدس سره يقول
والنوع في ذلك فيضات من النسبة في الموضوع
بذلك النوع ان لا يصير في ذلك من الموضوعات
المذكور في الواقع في نفسه متحققا في الواقع
على غير التفسير ولا يخرج في نفسه متحققا في الواقع
قوله قدس سره في ان الحكم العقلي ان الحكم الاستعراضي
انما هو في ذاته لا في الواقع في نفسه متحققا في الواقع
عبارته قدس سره



بوجود الحق
بوجود الحق

الاستعراضي انما هو في ذاته لا في الواقع في نفسه متحققا في الواقع

بقرينه وتبين ان النسبة على ان التزام فاعل من موضوع للمصنفات من المشتقات
كما في الفعل يقتضي ان يكون فيها نسبة الى ذات خارج عن مدلوله كالفعل فيكون
فيما نسبته الى الذات والحدث ونسبة الى الخارج ولم يقلوا به الا ان يقال
في التزام الموضوع المذكور ان ربطا لموضوع في المنه قيل بل حال الشيء به ام من
نسبة في مفهوم متوقفة على فعل هذا المرفوع وبعد يزداد ليدل به من قاطع
يدخل في هذا القسم بعض المصنفات التي مفهومها حدث خاص متقوم من حدث
ونسبة الى ذات كالمصنفات فانه سريان الماء والعمى فانه عدم البصر الا
ان يزداد في التاويل ويقال المراد او نسبة بينهما لا يكون حدثا بقرينه المقابلة
تأمل في امثال ما قيل في قوله **وذلك** هو ذو نسبة لان قوله او نسبة بتقدير
ذو نسبة او نسبة لا معنى ذو نسبة والتذكير في قوله او نسبة
اولا في مدلوله ولما ذكر ان نحو نسبة الذي الى المنه من لفظه يكون في التذكير
لما ذكر ان التذكير باعتبار ان لا يخرج عن مقرر التذكير فلو اعتبر التذكير
فذلك كان مذكورا لو اعتبر ذلك كالمعنى ويكون التعديل اما ذات
ان يعتبر ان يقال قوله ان يعتبر كونه بن ذيل المصدر في معنى اسم المفعول
فانما نفس ان يعتبر من غير تقدير ذو فيكون امر تذكيره موقرا والمعنى
وذلك انما يعتبر نسبة من غير راجع الى النسبة في قول النص او نسبة
بالنسبة وذلك وان كان اعم من ان يجعل الذات منبوا او منبوا اليه
انما هو في ذات منبوا اليه وما وقع في عبارة المحقق الكرازي
في قوله

في قوله
في قوله

في قوله
في قوله

في ان ربطا الفعل بالمرفوع المذكور في قوله
من قيل ربطا حال النسبة في كذا في قوله
المشتق في قوله
انما هو في ذاته لا في الواقع في نفسه متحققا في الواقع
على غير التفسير ولا يخرج في نفسه متحققا في الواقع
قوله قدس سره في ان الحكم العقلي ان الحكم الاستعراضي
انما هو في ذاته لا في الواقع في نفسه متحققا في الواقع
عبارته قدس سره

في قوله
في قوله

بعد تحصيل بيان المشتق بالاشتقاق
الاشتقاق المشتق المشتق المشتق

في شرح الرسالة ان معنى الراسي رمي منسوب الى ذات ما ذكره لانه
يستعمل في ان يكون النسبة في اسم الفاعل من طرف الحدث كمن يفتي
ان يجعل من جهة واحدة وهو المشتق يعني ان يجعل بتقدير وهو الراسي
فيكون عبارة الاماني المحصول ان المشتق لا يكون مقابلا لغيره بل شديدا
او الاشتقاق ان تاخذ لفظا من لفظ بان تعبر في الماخذ جميع الحروف
الاصول للماخذ من مع الترتيب وتجعلها في الماخذ من مع الترتيب
تفاوت بين ما في المعنى او لا وقد يراى في بعض المشتقات مصدر مشتقا
من الفعل كمن في حقه من الحجاب وشروطه قال المصنف شرحه في حقه
يسمى هذا الاشتقاق الصغر وقد يعبر بالحروف من غير ترتيب وقد يراى
اشتقاقا صغرا وقد يكون مناسبا للحروف في المخرج من غير اشتراط
تمام الحروف ويسمى اشتقاقا الكبر ولا يشترط في هذين القسمين
الموافقة في المعنى بل يكفي بالنسبة فيه وهذا وقد ظهر ما قلناه في امور
احد ما ان اللفظ بيان الاسم المشتق بما ذكره من وجوه مقتضى علمه ولا المقابلة
بين المشتق والمصدر الا على مذهب اشتقاق من ظاهر كلام المصنف في
شرح المحررات وافق في حقه في ترتيبه وانما انما يتحقق كقول المصنف
من جملة الاحوال لا قوة الا بالاشتقاق لا بالاشتقاق بل بالاشتقاق
بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر فالعلامة الثانية المحقق التفت زاني
في شرح الشرح ان الاشتقاق اذا اطلق كجمل على الاصغر هذا كلامه واشتقاق
المحولة اشتقاقا كبريا ليس فيه الموافقة في المعنى ولا الاشتقاق في جميع

ما ان يكون في
كاشف المشتق في
الاشتقاق في
الاشتقاق في

ان المعنى في
معناه في
الاشتقاق في

الاشتقاق في
الاشتقاق في
الاشتقاق في

الاشتقاق في
الاشتقاق في
الاشتقاق في

الحروف لاصول

في الاشتقاق الاول في الاشتقاق الثاني

في الاشتقاق الثاني في الاشتقاق الثالث

في الاشتقاق الثالث في الاشتقاق الرابع

في الاشتقاق الرابع في الاشتقاق الخامس

في الاشتقاق الخامس في الاشتقاق السادس

في الاشتقاق السادس في الاشتقاق السابع

في الاشتقاق السابع في الاشتقاق الثامن

ثم علم استعمال قولهم الشئ في غير ما كذا
 مع انما بالنظر لا غيره كذا وكذا فان الترادف
 بالنظر لا غيره كذا لا جلا غيره كذا ولا ينفك ان
 في قولهم الشئ لا غيره كذا لو جعلت اجلا
 مقطوعا لهذا المعنى واستعمال في هذا المعنى ليس
 بغير ما قلناه ويمكن حمل قول الشيخ
 ابن ابي حبيب الدار في نقله فبما على
 هذا المعنى فافهم سره

المصنف من كتاب
نيل القبول في
علوم الدين
بمقتضى
يقولون يتحقق
نحوه يتحقق
قال في كسر
بناء على الفطرية

نه بالنظم الحاضر
هذا هو كامل
ما نقصه

الفیہ نکلی عین مریض
بہشت ہوا

نقص

المطابق والواجب التضمن فان معناه المطابق لجميع
الحدث والمزاجان والشمسية وليس بهذا
المجموع ولا شيء مما اجتزانه فانما يتفهم
وتحسب او لمعنى حاصل في العبر غير الاسم
لأنه الفصل في ما لا يتحقق كونه
والاسم هو موضوع لمعنى فان لم يتفهم كونه والاسم
الموضوع لمعنى قائم بالعبر كاسم او غيره كقوله
بعد ذلك في الشئ لما ذكرنا من الاطلاق
فان موضوع الذات الالهية لا يمكن حجبها
عن شئ فلا يمكن لما ذكرنا شئ وهذا عين الاستقلال
في حجب

والفني والنجار والمبني وعواد غير ذلك، كونه نكاحاً

...

و بعد لول الفقد نسبة العظام العظم مشد
بالصباح في الزمان الماضي لا زبده فهو جرمي
و لا زبده

ولا ينفق الله التوفيق مما ذكر منها عدم كلته
منها من المركب بالفعل وما انفقا في كونه المركب
انفقا من المركب الواحد في النسبة كونه المركب
في النسبة المضافة غير العظام التوفيق فذات
العقل التي هي غير الزيادة ان كانا بالعبارة
المركب من الذات والذات في النسبة بالعبارة
جزءيا ونسبة الذات والذات في النسبة بالعبارة
نسبة الذات والذات في النسبة بالعبارة
النظر على كلية ما في النسبة بالعبارة
العقل ونسبة الذات والذات في النسبة بالعبارة
منها عدم كلته من النسبة بالعبارة
كلية نسبه النسبة بالعبارة
منها في نسبه النسبة بالعبارة

منها غير مستعمل في هذه الآية
ان الحرف تسبى من الغلط الموضع
الكل وكون الفعل ايضا كذلك
يظهر ان تقاضى سرائع

[illegible]

الذي هو نسبة بين السبر المطلق والبصر غير الابتدائي الذي هو نسبة بين
السبر الجزئي والبصر فان نسبة المطلق الى جزئيها ^{كذلك} نسبة البصر الى
جزئيه ^{مثل ان يكون} من الابتدائي الذي هو نسبة بين الجزئيين والبصر ^{كذلك}
النسبة تتغير بتغير الاطراف سواء كان تغير الاطراف بتبديل طرفي
كل واحد او بمباين بمباين وكذلك نسبة القيام في الزمان الماضي مطلقا الى الزمان
غير نسبة القيام المختص به والقيام المطلق والحاصل ان النسب اموراء
اعتبارية ينشأ عنها العقل ويعتبر بها بين الاشياء في ينشأ عنها اعتبارية بين
المطلق ونشأ هذا هو المختص بكونه في صدور التقسيم وما قبل ان المذلول
المطابق للمعاني المجموع المركب من الحذف والنسبة والزمان بغيره
بالنسبة الجزئية المستقلة بالاعتبارية المستقلة بالاعتبارية
التعريف المستفاد للخراف من تقسيم المصطلح المستفاد من عدم الاستقلال

بالمفهومية بين الفعل والحرف يمكن ان يدفع بان جزئية الجزاء لا
تستلزم جزئية الكلام وان المراد بعدم الاستقلال الذاتية وعدم الاستقلال
في معنى الفعل ليس الذاتية بل جزئية ^{اولا} اي او معنى لا يكون في غيره ^{بالمعنى المذكور}

فالتقرينة أي التوسيد المعروفة التي تنهت عليها في تنب المقدسة ان كانت
الخطاب **فالتعريض** الخطاب في اللغة توجيب الكلام الى الغير لما فهم ثم نقل
 الى الكلام الموجه الى الغير لما فهم كذا في التلويح والظان مراد به هنا المنقول اليه
 أي قد بقدر

ليكون على طبق كلامه في الفوائد العنانية فالقرينة أما الكلام وهو محتمل
 بهذا الكلام والقرينة التي في الكلام على تعيين ضمة النحاطب كون هذا
 الكلام خطا بامعه وعلى تعيين ضمة المستكملة كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمة

استغفار لك في
تقريب مع الكون
سراج

يا بالكل ولو بالتم
 يغيب الجزية
 يا مقتصد الكفا
 يا مجزءا يقتصد
 يا على كل ما اقتصد
 الذين ابراهم بالكل
 يا ابراهيم ابي ج
 يا شامسها بشوا
 يا انا اول وعمل
 يا عزه سرا

ظلام الموج الى الغي
للاضواء
الى كانه في الكمال

الف باب

الخطاب له امر في الكلام بقا ما يرجع اليه الضمير وهذا التفتيح اندفع ما ذكر
ان القريب على تعيين المراد بصيرى الحكم والى لب نفس الخطاب الذي
هو وجوب الكلام نحو الغير فالاول ترك في مكانه اراد بالقرينة الدلالة او قصد
البيان ^{بعد} ^{ما ذكر} ^{من} ^{قصد} ^{البيان} ^{بجعل} ^{الخطاب}
البا لغيره بجعل الخطاب طرفا للقرينة ^{استثنى ما ذكر} ^{من} ^{قصد} ^{البيان} ^{بجعل} ^{الخطاب}
او ان طرفية الخطاب و غيره للقرينة من قبيل طرفية الخاص للعامة وهذا

القدر من المخيرة كما يقتضي به في الطرفين ^{الذي هو المذهب الحنفي} ويندفع اليها ما ذكر ان قرينة
ضمير الغائب هو كسب من المرجع الى الخطاب كما هو الظاهر ولا يندفع بما قيل ان
الخطاب هو موجب الكلام الى المحاضر وهو الذي يفهم به خصوصية ما يرجع

الشيء سواء كان في كلام الحكم أو في طلب العلم فإنه فاسد أو مستقيم في نفسه لا في غيره
فمن ضرب هو الذي يقع به معنى الضمير كل واحد سواء كان في كلام الحكم أو في طلب العلم
أو في غيره فإنه فاسد أو مستقيم في نفسه لا في غيره
والضرب الذي في طلب العلم هو الذي يقع به معنى الضمير كل واحد سواء كان في كلام الحكم أو في طلب العلم
أو في غيره فإنه فاسد أو مستقيم في نفسه لا في غيره

لكن في بعض النسخ قد هي عكس دقيقة الا وان يكون الضمير موضوعا مستفصلا
لوتر انما يتم في غير الضمير المستتر وكذا كونه مفعلا بقرينة الخطاب او لا
موضوع ولا مفعيل هنا كـ ^{المفعول} ^{المستتر} فمفعلا عن قرينة الفاعلة وذلك لان الضمير

على ما حققه بعض المتأخرين من أن السطر ليس لفظاً وإنما كان محذوفاً
للامعنى المحذوف اللفظي لم يتلفظ به مع كون معناه مراداً في نظم الكلام مع
أنه لم يقل أحد بالمحذف في السطر بل هو الصحيح المراد من غير أن يقصد بلفظ

و از اربابان کاشف عنه و غیر عنه پست عار و فخر منقصل نحو هو و است

18

فكر في القرب
من الله تعالى
في كونه العزيم
بعد فكر في القرب

في هذه العبارة
حيث غير علم
بغير علم بالمد
علم ذكر مع ان ما
في ما يعني في ما
مدقوعا بحقيقة
الخطاب للقرآن

اما سید نجیب لودھی
موسو توجیب الکلام
الکلام الکوثر فی
مجموعہ فقہ کما افندہ
او البیانیتہ
م و جہانگیری
ریحانیہ مادہ کبر

بما حقق من
لا يمنع التوجيه وما
ان كنوز القرية في
كوهه صفت في المو
وذلك كما يقول
باسم الذي قتل عمر
ان المرجع ليس

سب وک

1

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint, irregular brown spots, characteristic of old paper. A thin, faint red horizontal line is visible near the bottom edge of the page. The page is otherwise empty of any text or markings.

جعل کلمه فی بحر مد
یا در اخلد فنفتون
یا با اشترع من خط
نیست علی کوه ما متیل
سراسر

رعاية او بـ في مشا
كر انا و بانستفني
نوع و الباطل كما عبت
فبدا ايضا مدفوع و
كفتيق و وجه كون
ان عجب في معنى سا
منه من قبيل فكر فية

من الخطاب : من
مكة الغيرة في مقام السلام
وجه لا شك فيه ثم نقول
يدركه : بمعنى من الـ
بن السجينة فافهم
في الخبر في قول كما
جعل الطريق للمبا

والتحقيق على مختار
صوف فاصم

سلام قنات سرایه

پہ کما فی
بالف
بالا
بالا

ان استاده
عنه ولم
مر مره
بطلان تحقيقه
ما انبهر
وجعل ظرفه
التي في العام
الذي

وكان يحكي
لأولئك في
بداية
السر
وكان في
السر
وكان في
السر

فان قالوا انما هو
مخبر عن الله تعالى
فان الله تعالى
هو الذي خلقهم
فان الله تعالى
هو الذي خلقهم
فان الله تعالى
هو الذي خلقهم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center. A small, dark, irregular mark is visible near the top center of the page.



١٠
 انما حين كان المنوي عبارة عما في كبريائه لا يكون
 العزيم في ضمير الخاطب ولا يجوز ان يكون في الضمير
 هذه اللفظة لان الخاطب في ذلك الوقت لا يكون
 على هذا التقدير الخاطب في ذلك الوقت لا يكون
 او سبق الذكر فان هذه الامور على هذا التقدير
 نفس الدال بالوضع

فبين ان العظم العظم المفرد على ما صرح به عند قول
 النص العظم مدكور اما ان يكون مشقوقا حيث قال
 بينا ان بل المرام العظم المفرد على ما افيد واذ كان
 قط فليس هو الشق بل المركب من لسان العهد و مد قوله
 الا ان يقال المرام بالمفرد اخر من العظم حقيقة و حكمه
 المعروف بلام العهد وان كان مركبا حقيقة الا انه
 مركب حقيقة فكذلك فاعلم و قد جمع ما ذكرنا
 امر بان تبين هذا التقدير جاز كما ان جعل الامة
 هو الماتية فليس هو المرام بلام العهد متبوعا
 بالسكون فكيف سار
 لعق و قد اتينا من المركب ليس بالاضع على جهة الامة
 و ضيق ليس لما جوضح اجزاء عهده المرام

ووضع على صدره منقوشة قال ووضعه
على قبره منقوشة قال ووضعه

[illegible]

اللفظ المذكور في نسخة عقلمه

[illegible]

١٠
 بعد من الاتام الرابع من العهد الحاربي ولتريف النفس
 الاستغناء والعهد الخامس جارية في العتبات التي تعرف
 وقد يكون في العتبات العبد من عتبات كحل التي طلب
 كحل في تلك جاني غلام زيد كما ان كان من
 عشر وثمانمائة ثم العتبات في العتبات
 العهد السادس من الاتام العتبات العتبات

الشيخ العلامة الفقيه
سيدنا محمد بن عبد الله

فاسم الحفرة هو نوء الكوكب حرف ما يبع
من اقصى الكواكب

ووجه الدارستان و ان الحاصل الافرادى ليدرس
و اياهم من مذلة و اعطاء تكافى صادق
على افراده فاقدم بآداب

توليد نشانه از عبادات اسم الجنس اولاد يصفى عليه
عالمها به كل سراج

کتاب

قال القزب والقتل فيما سبق بعدد وقوعها
 في الكلام واجبة بعدد وقوعها وقوعها
 في الحركات واهل هذا القول هم سراسه

ذكر فيما سبق في العذبة من جعل العذبة
 من قبل وما بعده من الاعاق او العاق
 قهر المكين رضيه الله عنه

قوله الطاعة الواو اما معاني تلك الاعاق والاعاق
 فتعقل واكرتوا فيكون الواو الاشتغال على كل من
 على جميعها فبعد ما عرفت واما العار يشوبه
 اشتغال التي تمتع مع التبرعات حين كان التبرعات
 عبارة عن العار فيكون من قبيل الاشتغال على
 كل من كان له ليس كذلك او يكون ان يكون التبرعات
 عبارة عن العار على ما عرفت اول التبرعات في
 اشتغال على التبرعات التي هي عبارة عن العار
 فربما الاشتغال على كل من كان على جميعها السلام
 بل من الخوف المذكور ويمكن ان يجاب بان مراد
 ان الاشتغال على تقدير يكون التبرعات عبارة عن العار
 فيكون الاشتغال على كل من كان على جميعها السلام
 فانه عبارة عن العار في معنى ذلك التبرعات
 انما هي عبارة عن العار على ما عرفت اول التبرعات
 يكون ان يرد بالاشتغال على جميعها من قبيل
 اشتغال المراد على المدلول في قوله سراسه
 فيه انه يتم مجرد حذف العار ان التبرعات
 التبرعات الاخرى وان بعد حذف العار
 لان يقال ارادة بعدد ذلك ظاهر قوله
 ال اول انما عرفت ان الاشتغال ان حذف العار
 خلاف ذلك ولعله لما ذكرنا امر بالتأمل سراسه

الموقف والموقف والموقف

يقال هذا البيت
والشعر
في هذا العهد
والاستشهاد
عده
اسم كبريا

فوقه على الاشارة الى الامام في تلك الايام سماه في
على ذمهم في الامام

فمنه فمير
الملك
لان الملك
الملك

میسما
ضمیمہ
نام
ف
و

فقد العاراة اشار قال قفا و من المعج و قوله **فما لي اسما متفرقا** عن سابقه

و قد اتى من
الملك اعطاء
الملك على قاهر
الاف اوى و هذا
الملك يتخلف
نقد الله

لما حصل الوجود
مشتاوي الحسنيين
الافراجه
بين الصفه
قاسمها
فارجا
المعروف
لانه
الفيده

٦
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٧
 هذه اقسام لما ذكرته في بحث قسرية الوصول
 من قسرات كليات الصلوات في المبدأ على المراء
 بالوصول صحه في قسرية بل في نسبة معلومة
 يتحقق منها المراء بالوصول وبالجملة كما مر
 الشك في بقية الوصول بالمحذور. النظرية فان
 حكمه والادب الوضعية منقولة الصلوات وذكر ثبات
 لقوله كليات الصلوات او وضع ثباتها
 بان العزلة لا تنجز الا الصلوات وقد ذكرنا
 سابقا ما يحكمه في هذا الشأن
 وقد ذكره في

المعتمد والمعتمد

و قد اتى من
الملك اعطاء
الملك على قاهر
الاف اوى و هذا
الملك يتخلف
نقد الله

لما حصل الوجود
مشتاوي الحسنيين
الافراجه
بين الصفه
قاسمها
فارجا
المعروف
لانه
الفيده

٦
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

بالجموع
مطلق
مراحيض
الحكيم عليه

الذاتية في موضوع الطبيعة

✓

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

فانما في الالف واللام والسين
في الالف واللام والسين

بعض الشيخ انهم جعلوه على السبعين
من الاربعة الكلام واخر اجاب عن الظاهر
من الاربعة الاول ظنهم ان اسم الله
الذي جعلوه اه انهم ظنوا جعله وانما
هو في اربعة ما قول باسم فتوا ان القول
بجعلوه مجازا فليس له

هذا القسم **انما يتعين بقية الإشارة** الى ما تضمنته هي الإشارة او الإشارة
مكونان كونه اللفظية او الإشارة انما يتبين او فساد القوة لا الموصوف
مقدارته **ومدلول الضمير بالوضع** عاقل للتعظيم اليها فقط وتباين من العبارة
ولم يذكر العلم لاختلافها حتى وانما ما فلهذا ^{ان العلم والضمير}
الف وراجع الى هذا الظن وانما الضمير بمرئى منه ولا ينبغي ان يحل
علم من السابق ان التعظيم فاسد كمان الظن فاسد وانما علم من اعتقادهم
ظن لما ان الدعوى ظنية فاما لفظ الظن او الإشارة الى الضعف وذلك
او بقوله ظنا ^{او بغيره}
ظن انما اسم فظن ان اسم الإشارة وضع للقد المشترك والضمير للجزئيات
لحوظه بالقد المشترك فبعضها التعيين المعبر في الماويل حين الاستعمال
ستفاد من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع كما تبين وانما انهم ظنوا ان كليهما
منه على الجزئيات المحلولة بالقد المشترك الا انهم جعلوا اسم الإشارة غير
سيد لتعيين المعبر في وضعه والضمير بعيد اليه وكان مثلاً هذين الظنين
هم حين اطلاق الضمير فلهذا من لفظ الضمير التعيين من غير ضمير من المستعمل
اللفظ فظنوا ان الضمير بعيد التعيين بنفسه ولم يفتنوا ان لهنا ضمير
زمنه له حين الاطلاق اما التقى طب او الكلام او السبب المرجع ولم يفهموا
ان مجرد اطلاق اسم الإشارة عالم يضم اليه عمل هو الإشارة كحسب الواضح
ما لا استعمال للفظ من المستعمل ويكتفى بالكون مثلاً اخراج اسم الإشارة
من الجزئيات فجعل موضوعها كمان صدق عليها رتبة الإشارة عقلياً
حسية لئلا تروا كل اسم إشارة مستعملاً في الحقيقة الصرفة بخلاف
غيره فانه لم يستعمل في الكلام الا قسم منه وهو الضمير الغائب في الجمل فبعض
نارة الى كماله بغير حقيقة في الجزئيات بخلاف اسم الإشارة حيث كثر

تأليفه
مؤلفه

[illegible]

...الجزء الذي هو جها، عند...

[illegible]

في تقييد التوقيف ان حرف الفعل كما اشتهر من ضيق العطف وما انفرد
ان ما ذكر في التبيين من ان الفعل والحرف يشتركان في انه ما
يدل ان على معنى باعتبار كونه ما بالعين يفيد ان معنى الفعل غير مشتق
بالمفهومية فيناقضنا بفهم من نواحيه بخلاف الاسم والفعل فليس ان المفهوم
بما ان معنى قوله ان الحرف في عدم الاشتغال بخلاف الاسم والفعل وهذا
لا يناقض الحكم بان الفعل يستقل بالمفهوم ولا يذهب عليك ان الاولى
ان يقول بخلاف قوله في توقيف الاسم والفعل دل على معنى في نفسه ليعلم معنى
توقيفهم مع مع وجود حال الاسم والفعل وقد افيد ان قوله بخلاف الاسم والفعل
في حيز التبيين ولم يتبين مما سبق في التفسير ان الاسم والفعل يستقلان
بالمفهومية الا ان يقال كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره ليس الا
مع الحرف بهذا وفي ان التثاق من العبارة انه في حيز معنى قوله لم
كما في التا انه في حيز التبيين ثم ان كون اللفظ بحيث يكون معناه في
غيره مختصا بحرف مما لا يستفاد من التفسير بل يستفاد من جملة
ما وضع لاشخص بالوضع الكلي وليس ما يكون معناه في غيره ليس الا
الحرف مما قبل التبيين **الخامس هذا قد عرفت من الفرق بين الفعل و**
المشتق ان ضاربا بالاولى انه بالضمير المراجع الى المشتق لا يرد على حد
الفعل فتبين ان يراد بالحد استفاد من التفسير فانه علم من التفسير
ان الفعل على حد ونسبة اعتبر من طرف الحد بخلاف
المشتق فانه يدل على الحد والنسبة لا لاعتبار من جانب الذات

من يأنف من كونه ذلك القول المذكور لبيان أحد المستفاد من التقسيم على ما هو الظاهر من قول المؤلف لم يستفد ذلك من التقسيم ويكن أن يجعل ضميره عن كونه
القول المذكور لأحد البيانين المذكورين أن يأنف من كونه القول المذكور لأحد البيانين المذكورين وذكرنا أننا أولم يستفد ذلك من التقسيم وكونه
القول المذكور لأحد البيانين المذكورين يقتضي استفادة الزمان من التقسيم فافهم ويجري الباب المذكور فكل من البيانين
الآن تبين القياس على رتبة الجواب

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ الْحَدُّ الْمَشْتَهَرُ فِي قَوْلِ النَّحْوَ اعْنِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى لَفْظٍ مَقْرُونٍ بَاحِدٍ
الْأَزْمَنَةِ الثَّانِيَةِ وَعَلَى التَّعْدِيلِ مِنْ قَوْلِهِ **فَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى حَدَثِهِ وَنَسْبِهِ إِلَى**
مَوْضُوعِهِ وَزَمَانِهِ بَيَانُ لِعَدَمِ الْوَرُودِ أَتَمَّ بَيَانُ الْحَدِّ الْمُسْتَفَادِ مِنَ التَّقْسِيمِ بِحُجْلِ
تَعْيِينِ الْفِعْلِ وَأَخْذِ الْوَيَاقِنِ عَنْهُ ذِكْرُ زَمَانِهِ أَوَّلُ مَا يَسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ التَّقْسِيمِ
وَأَنَّ ذِكْرَ أَنْ ذِكْرُ زَمَانِهِ يَمُنَّكَ الشَّارِعُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعَقِيدَ مَرْدُ فِي بَيَانِ
الْفِعْلِ فِي التَّقْسِيمِ تَرْكُ لِسَبْرَةِ وَأَنَّ الْأَنْسَابَ حُجَّ أَنْ يُقَالَ لَفْظٌ عَنْ نَسْبٍ مِنْ
الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَشْتَقِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ لِمُتَارَبِ الْأَوَّلِ الْمَشَارِبِ
مِمَّا ذَكَرَهُ أَنَّ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْفَرْقِ دَفْعَ مَا كَانَ مُبْدِئًا وَارْدًا عَلَى الْحَدِّ لِأَنَّهُ حَدُّ لَا
يَرُدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَأَتَمَّ بَيَانُ مَوْجِبِ حَدِّ النَّحْوَةِ وَحَاصِلُهُ بِمَقْصُوفِ هَذَا الْفَرْقِ لَمَعْنِ
قَوْلِهِ حُجَّ أَنَّ أَيْ الْفِعْلَ بِمَقْصُوفِ حَدِّ الْمَشْهُورِ وَارْدُ حُدُودِ الْمَشْهُورِ وَمَضْمُونُهُ
مَا دَلَّ عَلَى حَدَثِهِ بَانَ كَيْفَ يَكُونُ الْمَعْنَى فِي عِبَارَاتِهِمْ كُنَايَةً عَنْ أَحَدِ الْمُنْسُوبِ
الْأَشْيَاءِ بَانَ كَيْفَ يَكُونُ النِّسْبَةُ مَعْتَبَرَةً مِنْ جَانِبِ أَحَدِهَا وَمَا ذَكَرَ أَنَّ التَّوْقِيفَ
الْمَشْهُورَ مُسْتَعْنٍ بِمَا ذَكَرَهُ فِي مَعْصِيَةٍ مِنْ أَنَّ الْوَرُودَ بِالْأَقْصَرِ الدَّلَالَةِ كَجِبِ أَهْلٍ
الْوَضْعِ عَنْ هَذَا التَّوْجِيبِ بِتَجْدِيدِ عَلَيْهِ أَنْهُ أَوَّلُ الْبَيَانِ الْأَوَّلِ هَذَا أَصْرُ حُجِّ تَعْيِينِ الْأَقْصَرِ
وَلَيْسَ رَاجِعًا عَلَى الْأَوَّلِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِ الْمَصْحُوحِ كَيْفَ يَكُونُ مَعْنَاهُ عَنْ تَعْيِينِ بَعْضِ
أَنْ يَقُولَ فِي مَا دَلَّ عَلَى حَدَثِهِ اعْتَبَرْنَا بِعَدَلِ الْمَوْضُوعِ وَزَمَانِ تِلْكَ النِّسْبَةِ
لِيُظْهِرَ مَا هُوَ سَبَبُ عَدَمِ الْوَرُودِ بِمَقْصُوفِ هَذَا الْفَرْقِ وَأَتَمَّ بَيَانُ خَالِ مُتَارَبِ
عَنْ وَجْهِ تَضَمُّنِ عَدَمِ الْوَرُودِ وَحُجَّ كُنَايَةً بِمَا نَفَيْتُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَنَّهُ كَانَ مُتَارَبًا
لَمْ يَدَلَّ عَلَى حَدَثِهِ وَنَسْبِهِ إِلَى الْمَوْضُوعِ وَزَمَانِ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَهُوَ الْأَوَّلُ بِالْأَقْصَرِ

ما قبل يظهر ما ذكره انه لا يظهر بسبب عدم الوجود بما ذكره النص مع انه يظهر ايضا فان قوله ما قبل مع حديث ونسبة الموشوع
يظهر من ان النسبة تظهر من طرف الحديث فان المشتق ما قبل مع ذات ونسبة حديث الالان يقال مراده بقوله يظهر
ما بسبب عدم الوجود واليكه انما هو بسبب عدم الوجود سر السبب

[illegible]

القول حاصل ما ذكره الصاحب في كتابه في
عنده وحكم بكونه في السبب في أن حاصل كلامه
قد وقت في غير وقت التبيين من الوقوف للعقل
والعقل في السبب في السبب في السبب في السبب
قد عقل على علم من التبيين ما لم يكن قد
ما الحق من السبب في السبب في السبب في السبب
بكونه في السبب في السبب في السبب في السبب
انما يقال ان ما قلنا عليه باز حاصل كلامه
الشيخ في كلامه هو ان حاصل كلامه الصاحب
مصوله من كلام الشيخ ان هو في السبب في السبب
بكونه ما ذكره السبب في السبب في السبب في السبب
في السبب في السبب في السبب في السبب في السبب
في السبب في السبب في السبب في السبب في السبب

[illegible]

لا مفضل

51

لان مقتضى هذا السوفى ان مقتضى ظاهر السوفى ما يشهد به التام الصواب ان لا يصح ان المص هنا تجدد الفعل فلو كان الفعل للمفعول او كان الفعل لكان
او كذا مع حابه كان جارضا بهذا الاظهار جعل الضمير للمازى مع ان الكلام لا يمكن ان يتجدد مع الذات ردة الى هذا الفعل فانه لو كان الضمير للفعل
او كذا لكان كذا مع حابه ولو كان الضمير لغيره لكان الجازم فان ضار بالم بدل على حدث ونسبة الى الموضوع والفعل بدل على ذلك فيستلزم
هذا الفعل ومقتضى ان التام مع التام في الوجود عمل نظر بل يحاذر ان يكون في الكلام المجرد النفي في امثاله اكثر مما هو عليه او لا ولم ار به
مبطل فلو كان ما دل على كذا في كل وقت وكذا القول في مثل هذا السوفى فانه مع توقيف لا وانه لو كان مثل هذا السوفى يقتضى
ان يقال فان ضار بال بدل على كذا بصيغة المضارع دون الراض حتى يولد بلم او بما ينبغي سر السوفى في ما دل على كذا

لا يقف مقصود ظاهر السور رجوعه الى انساب الاقارب الشايع المبذور من مثل
هذه العقول على ما دل الوصول والاشارة في النسخ لم يدل ولا بدال وهذا يخرج مفعلا
موصولة على مفعولها في بنائنا بـ السيد قدس سره من الكواشف وليس في
قوله ونسبته لا موضع كذا لا اعتبار النسبة من مفهوم الحديث حيث
نفسه بما قام به في كذا ذكر في شرح المطالع لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق
عليه الحديث الدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار الحديث في مفهوم
الفضل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة كذا النسبة في مفهوم
والتفاد في نسبة الموضوع ولم يقل ونسبته الاشياء يعلم ان مدلول الفعل
نسبة بطريق القيام لا بطريق الوقوع ولا يفتي ان المراد بالنسبة الاشياء
ما هو مفعول الحكم وما ينبغي ان يثبت عليه بالبراع الترتيب في ذكر الترتيبات
والا تقدم هذا الترتيب على ما تقدم متعلق ولو كان بعد تقديم ما يتعلق
بالاخر من تحقيق مع الحرف واخواته تقدم كثر من الترتيبات الناشئة عن هذا
الترتيب وما يليه تامل الترتيب **سادس** من هذا قوله **ومن يعلم** معطوف على
مخروف اي يتبين ومن يعلم وليس معطوفا على قوله قد عرفت
من الفرق وما يماثل ما سبق لمنع الفصل بقوله **سادس** او اكثر ولا على
قوله **سادس** هذا لعدم مقام الوصول ليس للعدول من يعلم امور ما
سبق او كما وجه كذا في الترتيب **سادس** فجعله وليس على ان ليس
يخرج بقوله **سادس** ما بعده وآلام يصح العطف وبهم والفرق المستفاد
من سابق الكلام **الفون** من قسم من اسم **بخت** **وعلم** **بخت** **لانه** الذي بين

[illegible]

٤ حيث كنت على كونه
 من الفعل الغلط الدال على الحركات
 والاضمار ونحو ما يملك الحركات
 ما ليس به دال على الحركات
 يكون الفعل مشتقاً وما يافيه من المشتق
 وال على الحركات المذكورة خلاف الفعل
 مع النسبة الى الفعل لمشتق بعد قوله
 ويجوز ان يكون ان يدل على كونه
 معطوف الدال ان يدل على كونه
 وما يبيح ان نسب الفعل
 منبذ فانه انما اريد الفعل
 كذا كذا والعلة قدس جوهر الى حد الفعل
 في الفعل المذكور في قوله
 قول المصنف فانه نوع
 مجموع ما بعد الضم
 فانه من الفعل
 انما من الفعل
 معتبر بالتعريف

من حيث استيعابها
 ما يقع لك عند الرجوع اليها
 المذكورة وان كان لا يعلق
 منها ولعله لهذا الغرض
 على تقدير عطفه في قوله
 او لمعنى العطف في قوله
 عطفه على ما قبله
 المقدم العطف لما لا يعلق
 لما لا يعلق
 ثم يجوز ان يكون
 في قوله

من حيث استيعابها
 ما يقع لك عند الرجوع اليها
 المذكورة وان كان لا يعلق
 منها ولعله لهذا الغرض
 على تقدير عطفه في قوله
 او لمعنى العطف في قوله
 عطفه على ما قبله
 المقدم العطف لما لا يعلق
 لما لا يعلق
 ثم يجوز ان يكون
 في قوله

المجلد الأول

من الصدر وغيره **وقال غير معين** من حيث جعل مدلوله مجرد اللفظ
لا من حيث جعل عدم التعيين معتبر معه كما في قوله **ما سمعت في حل قوله**
عين بل المعنى غير معتبر مع التعيين يدل على قوله **من جاء التعيين وهو مع**
اللفظ معطوف على ما ثبت في قوله لا ينعى أنه جعل عدم التعيين معتبر معه
في الكلام والآن لزم الشافعي من وجوه الكلام على اسم الجنس والحقاق وهو مع
شركة اللفظ إلى أن المراد بغير معين ليس مالا معين له في نفس الأمر أصلاً وإنما
أن يعبر مالا معين له أصلاً معطوفاً بالوضع اللفظي ومعطوفاً بالافادة أو
بغير معين يستفاد من ظاهر قوله **من جاء التعيين** أنه بغير معين وهو الوقوف
على أنه إذا ما سمعت لما ذكره أنه عدم ما سمعت أن التعيين معتبر مع مدلول علم الجنس
من أن عدم التعيين معتبر في مدلول مقادير العلم اسم الجنس في قسمه
عدم التعيين يقال بل المعنى غير معتبر مع التعيين والآخر أن يقول بل المعنى غير معتبر مع التعيين يكون
معطوفاً على صحيح ما سبق من أن

واعلم ان المراد من اسراء الموصول
 ان لا ياتي على وجه الاستدلال
 الا بالصلوة وانما ان الاستدلال لا يبعد الا به
 بعد البيان فقولنا ان الاستدلال لا يبعد الا به
 ليس من ان الاستدلال لا يبعد الا به
 بل من ان الاستدلال لا يبعد الا به

الحروف بول صغری

من الصلة الموصولة بالمتصل بالمتصل
وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

وذلك لان المتصل بالمتصل بالمتصل
فان المتصل بالمتصل بالمتصل بالمتصل

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

مرآت
م

لا يتحقق من ظاهره بوجوب ان يكون المفعول
المفعول به فيكون المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في

انقول من هنا جازي من غير التعليل وهو ان كلامنا
في اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في
اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في

انقول من هنا جازي من غير التعليل وهو ان كلامنا
في اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في
اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في

انقول من هنا جازي من غير التعليل وهو ان كلامنا
في اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في
اننا لا نثبت ان المفعول به هو الذي
يقال له ان يكون مفعولاً به
بشيء من كون معناه مما لا يشك في

الغير العقلية فمتنع ان يكون المعنى كما قال النحاة ان يكون اللفظ مخبراً عن عبارة
كون معناه ان ثبت له شئاً وهذا الجواب قد بان الدلالة على معناه باعتبار ركونه
ثابتاً للغير بما مع اثبات الغير كما في اسم الفاعل الدال على النسبة الا ان يختلف
ويقال الدلالة على معناه باعتبار ركونه ثابتاً للغير على وجه لم يبره ذلك المعنى مع غيره
كشئ واحد يقتضي الامتناع وفي اسم الفاعل على صيغة كونه الذات والذات
النسبة بمنزلة شئ واحد لشدة الامتناع بحيث لا ينفك السبب النسبة
فقد اعلم ان كون اسم الفاعل مثلاً لم يبره بل كل اسم فاعل لم يوصف معناه او مذكور
كما حقق في موضعه وثاناً ان اعتبار ركونه شئاً ثابتاً للغير لا يمنع اثبات شئ
له الا يبرى انه اجتره بثبوت مع الغرض في قوله ان يجرى ضرب زيد ومع ذلك
ثبت له الا يجاب فلو امتنع الدلالة باعتبار الثبوت للغير من ذلك
وهذا الجواب من دفع كمال الثبوت للغير على عدم الاستعداد كما مر على ان
ان نقول لم يعتبره في مقام اثبات الاجاب له ثبوت للغير فبعد اعتبار
الاجاب له اعتبر ثبوت لتخصيص الثبوت له بذكر الالفاظ والاعتبار المعنى
والتحرر ليس له مقام مجرد عن الثبوت للغير وثاناً ان امتناع اثبات
الغير لذلك المعنى لا يفيد امتناع الجواب عن الفعل انما يفيد لو لم يكن في الفعل
معناه من هذا الاعتبار وفي الزمان فليجرب عن ولا يخلص عن الا بان
يرتك ما هو البتة ومن العبارة من رجوع ضمير له في قوله لا يثبت له المعنى
المذكور ويحل العبارة على ان من هذه الجهة لا يثبت له لكونه المعنى وثاناً ان
ذلك باق في ظرفه ووجهه والفعل انه لا يمكن الاثبات لهذا المعنى

ولا يتم
اللفظ النحوي

الاعتبار
لا يمكن الاثبات
كون كل من
متنع في
كونه كذا
في اللفظ
الزمنان
مقتضى

والاشياء معناه الدال على ذلك المعنى من غير امتناع كما في اسم الفاعل ولا يخلو
والزمنان لان اعتبار ركونه شئاً ثابتاً للغير اذا كان معقوداً بالامانة يمنع في
هذه الجهة اثبات شئ اخر له واثباته ان الاسماء اليه ما يمنع ولا اختصاص
للمامتنع بالاجابة فلو وجه تخصيص المعنى لكان ان يتردد بغيره عليها مطلق
الاسماء او لا يثبت امتناعاً له لا يثبت له شئ الا ان يبره بالاثبات
ايضا مطلق النسبة فيكون في انساب الكليات متجدياً واحداً المتعسف و
خاتمة الامور ان يقال ومن هذه الجهة يثبت امتناع الجواب عنها اذا جازي عنها
يختص في اثبات شئ المعنى مما بل يمكن بقى شئ عن الا ان يبره بقوله ومن
هذه الجهة لا يثبت له الغير انه لا يثبت له الغير ثانياً ولا اثباتاً واما ان
لا يثبت الا امتناع الحكم على مدلولها ومع ذلك اجاز الجواب عنها بالاثبات شئاً
لا يفسر ما بان يقال ضرب مفعولاً به او غداً ومن حروف جازي غير ذلك
تدل في مقام التنقيح عن هذا الجواب ان المراد بامتناع الجواب عنها مستحيلين
في مقامها وهذا التنقيح هو المشهور وقد مر في بعض النسخة ووجه ترك
تقديم المصنف الحكم بامتناع الجواب عنها بتسعيناً في معنيها
تقديم الحكم بظهور ان جميع الالفاظ افعالاً كانت او حروفاً او اسماء
ساوية الاقدام في صحة الحكم عليها بل مستحتمات كانت او مستحتمات
لا حاجة في تفصيل الحكم الا هذا التنقيح انما يحتاج اليه لو كانت هذه الالفاظ
مراداً بالانفصال حروفاً وافعالاً وهو محتمل بل ان كونها افعالاً وحروفاً حين
معانيها الموضوع في بابها او قصد ما يفرغ عليها كالجائزات والوجوبان منظور
فيها اما الاول فانه يلزم ان يكون الحكم في مرادها بالاثبات ان اللفظ في قوله

اللفظ ان يقول
والا في الاول
يظهر في الترتيب

بجانب معلوم
اللفظ لا يثبت
كونه في غير

استعداد
كانت او مستحتمات
استعدادها

من حروف جازي غير ذلك

في مقام التنقيح والاول هو قبل الاثبات

اللفظ النحوي

في صدارة مفرع على كونه كمال الكمال يستلزم الاستقلال الموقوف عليه لكونه الاضمار به ومنه بحث اذ لم
يعهد في مباح العرب متعاقبين مع ما قبله بدون العطف في المظهر ان يقال ويجز به بالعطف وتوزيع العطف
والعطف عليه على المفرع على بان يفرع الاول على التحقيق في ذوات متعدية والثاني على الحكمة
سراسر على راحة السامع

او مثل الباحت السبعة والناس
 او تلك الباحت من جهة كونه الشيء ناسا
 او لوقا منها من جهة كونه شيئا
 جميع الباحت جاريين غير البحث الرابع
 فنكتب من العلم كذا

لقد وقع الاشكال ان عن طبع ما عرفت في مسرعة
 و ما في قول الامام هو المشهور و ما في الاربعة
 هو المشهور الح

ما في ما يقيد به عبارة عن النسخ والتغيير المستمرة لما
يقيد به راجع الى الفعل والمنسوب على ما ذكرنا
فقد انما عبارة من مع الفعل فالأظهر ان يقول
لا يتعين بشئ لانه موثاقته وجعل منسوب بشئ
راجعا الى مع الفعل لا يتعين بشئ مع الفعل
لانه موثاقته وجعل منسوب بشئ مع الفعل
بين الغيبة والمعادسة

[illegible]

کیوں کہ کیا و کیوں، جزئیہ عمر اندہ
 کیوں کہ کیا و کیوں، جزئیہ عمر اندہ

بالحجث في قولك واما اذا كان المرجع اليه قد ساء
عانت فليكن كليت وجيزيت بحجث عدم ظهور حال
كليت وكليت واذن اربعين الوجود والعدم وظهور بطلانها

انه مستحسن في الناس بذكره سابقا هل هو جزئي او لا ينبغي ان
 يشترط منه على احد فضل عن المص رحمه في نظرنا بالتمام
 فتأمل في نظر ذلك ان القول بالجزئية هو من ثبوت رعاية الطرد
 فنقول وجوبه جزئيا في مقام التقسيم بوضع الضمان المستحسن مع كونه

اولا ينبغي ان من تلك الجزئية جزئيا لا كلي
 الصورة الشخصية الخاصة في نفسها لا كلي
 ان يكون جزئيا عند

ما ذكره من وجه الامر بان مدعى النسبة
 الطائفة فقط فان عادة المدعى النسبة
 فيقولون من غير نظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة
 فيقولون من غير النظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة

ما ذكره من وجه الامر بان مدعى النسبة
 الطائفة فقط فان عادة المدعى النسبة
 فيقولون من غير نظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة
 فيقولون من غير النظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة

ما ذكره من وجه الامر بان مدعى النسبة
 الطائفة فقط فان عادة المدعى النسبة
 فيقولون من غير نظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة
 فيقولون من غير النظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة

دفع لما يجوز في قول المص ونسب الموضوع ان ذكره بذكر مع ذكر الحديث فان الحديث على ما ذكره في شرح المطالع سابقا من حيث
 مناسب الاشياء والقيام وذلك ان في الموضوع فيقولون ان المص رحمه في نظرنا بالتمام
 مراد المص رحمه في قول فان ما دل على حديث مفهوم الحديث لكن مراده ما صدر عن حديث ولا يلزم من دلالة الفعل
 على ما يصدر عن حديث مفهوم الحديث كالقرب مثلا الدلالة على النسبة في يلزم التكرار المذكور وقوله لا يلزم من
 اعتبار الحديث انه دفع جواب بقدره بذكر المص رحمه في قول المص مفهوم الحديث وقوله لا يلزم من
 ممتنع ذلك واحده ان لو سلم ان النسبة في مفهوم الفعل مفهوم الحديث وقوله لا يلزم من اعتبار الحديث
 في مفهوم اعتبار النسبة الى اخرى وقوله حجب هذا الدفع يمكن بوجهين احدهما هو الظاهر ان يقال مراده ان لا يلزم
 من اعتبار مفهوم الحديث في الفعل مفهوم اعتبار النسبة الى شئ في مفهوم كامل وثانيهما ان يقال مراده
 ومعناه مناسب الاشياء بالقيام في مفهوم الفعل اعتبار النسبة في فان النسبة في مفهوم الفعل يحمل الحديث والنسبة
 ان لا يلزم من اعتبار الحديث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة في فان النسبة في مفهوم الفعل يحمل الحديث والنسبة
 معتبرة في تقديره على ما قام به في الحديث فيقولون في مفهومه ما قام به في الحديث ولا يلزم من اعتبار الحديث
 في شئ اعتبار النسبة في الا يرى ان النسبة في الحديث في مفهومه يحمل الحديث في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 ان يكون ان يكون النسبة في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 تلك النسبة في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 على عدم ايراد النسبة في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 مقابل المحول كما في الاشياء في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 يكون النسبة في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه
 النسبة في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه في مفهومه

الغائب وقيل ضمير الغائب قد يرجع الى الشخص فيكون جزئيا وقد
 يرجع الى الكلي فيكون كلياً فالحكم بكونه جزئياً مطلقاً بطريقين
 جزئياً وقد يكون كلياً على ما حققه السيد المصنفين في حواشي شرح

المطالع

المطالع وانما جعل المص في التقسيم جزئياً مطلقاً نظر الى ان اكثر اهل
 اللغة جعل الضمان مطلقاً من المعارف واعتبروا انية الجزئيات
 بناء على تعريفهم المعروف بها وضع النسبة بعينه وبعيداً عن اعتبار الاشياء
 بعد الكلام وجعلوا بيان الغرض من الوضع لا صلة بمشاريع ما هو كونه
 بالتأمل في جزئياته وكتبه ولا يخفى ما فيه من البعد عن ما ذكره ان
 قوله المعروف في ما وضع النسبة بعينه ليس بمعناه شئ شخص بل ما اعتبر
 فيه غير سواء كان كلياً او شخصياً بهذا ولو جعل هذا الغرض في قول المص
 فتأمل امره بالتأمل فيظهر له وجوب اخصاره في التقسيم الكلي النسبة
 النسبة **الحادي عشر** هو هذا ولما كان في كتب العربية نسبة شبيهة
 وهو ان يكون بعض الاسماء الملائمة الاضافة حروف التوهم ان التزام الم
 المضاف اليه في عدم الالتئام به وفي ذكره في التقسيم ما يمكن
 المعارف به ان يدفع وجوهه مع الحروف جزئياً فان المعارف
 به لو توجه ادنى توجه يعرف ان لا يلزم بهذه الاسماء على تقدير الحروف
 نسبة على ان يكون ان يمكن ان يفصل عنه في ملاحظة التقسيم
 معرفة الاوقات في سوق التقسيم لمعرفة الاوقات في ملاحظة النسبة
 وله وقع اخر وهو ان التزام المتعلق في هذه الاسماء لان ما هو الغرض
 من وضعها يتوقف عليه وان كان هذا في ما يدعى اقرب المقام
 مما استظهره في ما ذكره في **دونه** وهو مفهوم ما كلي لا سيما في ما
 وهو وصحبه في الكتابة الموضوع له فيها واخذان في قسم ما دل على كونه

ما ذكره من وجه الامر بان مدعى النسبة
 الطائفة فقط فان عادة المدعى النسبة
 فيقولون من غير نظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة
 فيقولون من غير النظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة

ما ذكره من وجه الامر بان مدعى النسبة
 الطائفة فقط فان عادة المدعى النسبة
 فيقولون من غير نظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة
 فيقولون من غير النظر في ذلك
 النسبة الطائفة والاعمال النسبة

المطالع

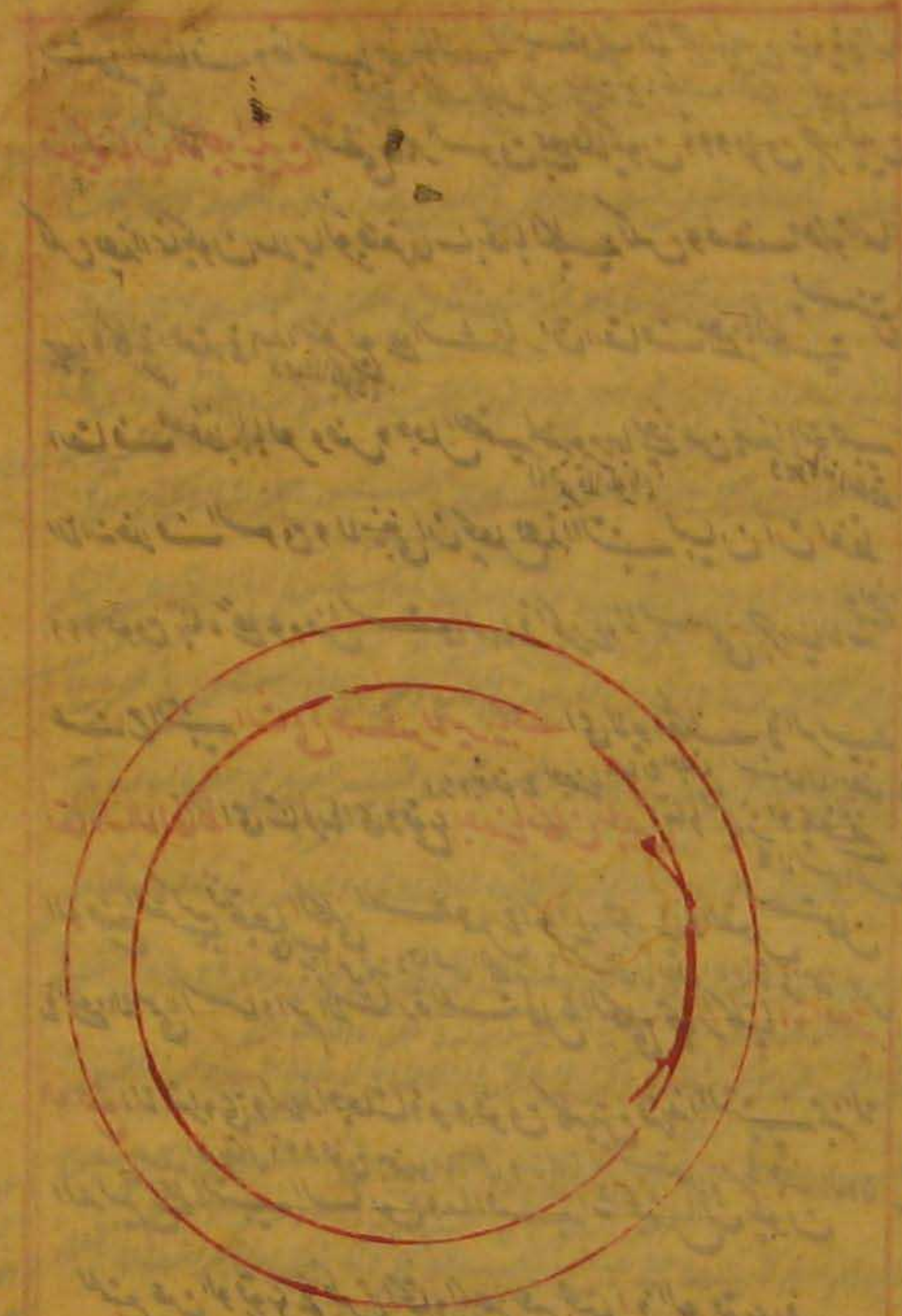
قوله وان روي عن العلاء هذه الواو اعني الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبل من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط اولى بالاشتراك لذلك الكلام السابق الذي يعارض عن اجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرم وان تشمتي واطلبوا العلم ولو بالاصغر ذهب صاحب الكشف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اكرم وان لم تشمتي وان لم تشمتي واطلبوا العلم لو لم يكن بالاصغر ولو كان بالاصغر وقال بعض المحققين من الختاة انها اعتراضية ثم قيل ان جعلها للحال يقتضي ان يكون الواقع بعد الواو من الفعل والحرف في موقع الحال وهو

المعلم الاول وهو اسطوان اسمي بكثرة العلوم الحكيمة في الباطن الى الالفاظ اليونانية المعجم الثاني وهو الفارابي وهو قد علم عبد المؤمن انما سمي بكثرة اجابة العلوم الحكيمة في الالفاظ اليونانية عبد المؤمن وهو خليفة بن خليفة لولاية بغداد وسواها الفارابي كسخر به حكمة من اليونانية الى العربية والنطق ايضا مستخرج الفارابي منه اليه عند امره من اجمع العتاف بقاعدة الاصول لا تستغرق الشراي وقد بينه للجسر

والفرق بين اذمبه واذمب بان معنى اذمب ازاله وجعله اذمبا يقال ذمب به انما استعجب ومعنى يذمب يذمب السلطان بما اذمب به لفظي الثبوت الثاني الثبوت الاول فيفتق سبيته ما ذكر بعد ما تنويع

الاجتهاد وهو حذف في الاول مقابلة الثبوت في الثاني وفي الثاني ما قبل ما ثبت في الاول سحر على والفرق بين العام والسنة العلم بحجب ان يكون في اول يوم حسبته السنة واما السنة فيجب ان يكون في اول احره من مواسم الفرق بين المذوف والتقدير ان التقدير ترك اللفظ مع ابقاء في النية والحذف هو ترك في النية واللفظ يحذف المحر والموضوع ان المحل ما يحل به الجواب كالمسؤول والموضوع ما يحل فيه العوارض

فان دخل انما على الموصوف فيفيد موصوف على الصفة وان دخل على الصفة فيفيد موصوف على الصفة على الموصوف مثال الاول انما زيد مطلق ومثال الثاني انما ينطلق زيد سحر لانه



فان دخل انما على الموصوف فيفيد موصوف على الصفة وان دخل على الصفة فيفيد موصوف على الصفة على الموصوف مثال الاول انما زيد مطلق ومثال الثاني انما ينطلق زيد سحر لانه

فلم يهذه اعلم ان اسماء الاشارة انما وضعت لان يشار بها الى المحوس المشاهد فلو اشتهر بها الرغيد المشاه
كمان مجازا ويتوقف معرفته على معرفة المراد بالبرالة والكتاب فنقول المراد بها اما النقوش المخصوصة او اللات
المخصوصة او المعاني المدلولة لهذه الالفاظ او المركب من الاثنين او المركب من الثلاثة فالجميع سبعة
ظهور المشهور ولو اعتبرت ادراكات المعاني والملكية الحاصلة من تكرار تلك الادراكات لكانت الاحتمالات احدى
ولثنين خمسة احدى عشرة ثمانية وعشرة ثلاثية وخمسة رابعة وواحد خماسية والختار عند الشك
العلامة كون الكتاب عبارة عن الالفاظ المعينة الزمانية مخشي الحيني

فالأحتمال السبعة على ما فهم من أول تقريره
الفاظ نقوش معاني الفاظ مع النقوش
~~الفاظ مع النقوش~~
~~معاني الفاظ مع النقوش~~
الفاظ مع النقوش والمعاني
الفاظ مع النقوش والمعاني

١٠
الفاظ مع النقوش والمعاني الفاظ مع الادراكات والمملكة
مع المعاني والادراكات نقوش مع ملكة والالفاظ
مع الادراكات والمملكة معاني مع الالفاظ والنقوش
ادراكات مع المملكة والالفاظ ادراكات مع النقوش والمعاني
ملكه مع الالفاظ والنقوش ملكه مع المعاني والادراكات

ملكه ثلاثية
الفاظ مع النقوش والمعاني والادراكات
ملكه مع الالفاظ والنقوش والمعاني
ادراكات مع الملكة والالفاظ والنقوش
معاني مع الادراكات والملكة والالفاظ
نقوش مع المعاني والادراكات والملكة
الملكه المشهوره والرابعه منقوله

طريق آخر بل هو المستعمل في
الملكه المعاني مع الاركان
نقوش مع المعاني والاركان
الملكه المعاني مع الاركان
والملكه المعاني مع الاركان
والملكه المعاني مع الاركان

بسم الله الرحمن الرحيم
يا من وفقنا لوظائف البحث في التحريات والتحققات ويا من س
يستونا التميز سمينها عن سقيمها والتقريبات والتدقيقات صل
على من صح الشريعة الغراء باصح التصحيحات وابطل نقايش
المكابرين باوضح البراهين والتوضيحات ومن عرفوا اشاراته فها
العلية باعرف التعريفات وقاسموها بعدما استندوا باسانيد سوية
باعلى التقسيمات **وبعد** فهذه عمالة كافية لوسائل السائلين لو
لوظائف الكلام وغداله شافية لعل الملبين على صحة المقال والرام و
وجامعة الفرائد المنظومة على ما حفظت من العلماء الاعلام غير مقتصر
على ما هو المشهور فيما بين المحصلين من الانام مع اتى رقتها بغاية اشغال
حتى لا اجد وقتا فيه انام ^{غير} محتجب عن الطرفين ليم نفعه لكل من تسامع
بالسيف والسهام وارجو من المناظرين العظام والماهرين الكرام
ان ينظروا بعين الوداد وان ردوها اهل العناد من العوام ونسئل
الله تعالى ان ينفع بهما من تناوله بالاهتمام والله ذو الهداية والتو
فيق وبه العون والاعتصام **ان قلت** بكلام فان كنت ناقله
او مدعيه فالوظائف الموجهة من الخصم المناقضة لمجاز لغويامطلقا
والنقض الاجمالى الشبهى بخصوص الفساد والمعارضة التقديرية
باثبات خلاف المراد **واما** المعارضة الحقيقية والنقض التحقيقى
والمنع المجاز العقلى والحذفى والتحقيقى فلا ولا يتعلق مؤخذه بنقول

راكات والملكة والفاظ
الفاظ والنقوش والمعاني هذه والخامسة الفاظ نقوش معاني اراكات ملكة
ية عشرة ومن الثلاثة كذلك عشرة ومن الرابعة خمسة ومن الخامسة واحد فالجميع
احد وثلاثون تدبر ولا لا تغفل
محمد امين

وبعض التحريروفي الاول اثباتهما اما باقامة الدليل على صحتهما واما بخبرهما
واما بابطال السند لو وجد مساو و باو تفصيل وظائف هذا المنع وسنده
ستعلم في بيان وظائف منع المقدمة ومستند فاذا استغلت بالدليل
على صحة النقل ولو كان نادرا مصرح به او مشارا اليه او على المدعى بالوظيفة
اما على نفسها **فالمناقضة** بحراز عقليا او حذفا مطلقا لا غير واما على
دليلهما وهو افعال يكون منه قول آخر ويستلزم بنفسه وقيل ما يمكن
التوصل بصحيح النظر فيه وفي احواله الى مطلوب خبري او الى العلم به
فمنع مقدمته المعينة بعضها وكلا المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل
شطر او شرطاليا او علميا والمنع طلب الدليل على المقدمة المعينة وهو
اما مجرد عن السند او مع السند المساوي او مع الغير المساوي وهو ما يقوى
المنع بزعم المانع ولا جائز ان يبطلها ابتداء قطعا ولا ان ينهها فيبطلها
مطلقا او ينهها ويأتي بكلام اجنبي لان الاولين غصب والثالث
غير معتد **واما** مطالبة الدليل مطلقا فنحنها بعض المهرة وسوغها
بعض اكله فبهرها واختر اعزها **واما** الوظائف من للعلل في الاول
اثباتها اما باقامة الدليل على صحتهما او بخبرها او بخبر المدعى ان كانت
الممنوعة الاستلزام مطلقا وتغيرها ومع الثاني اثباتها اما باقامة
الدليل او باحد التحريرين او بابطال السند والانتقال الى تعليل آخر او
الى بحث آخر لغرض كالدخل في السند بعدم صلاحية السندية لانه لا
يقوى المنع وبانه في حد ذاته غير مستقيم لان فيه خللا وكالدخل فيما يذكر
لتوضيح السند على ما قيل **والثالث** كالثاني سوى الا بطلان الابداء
مساواة او بتوهمها **واما** منع السند مطلقا ومنع تنويره فلا يسع
الا اذا كانا صورة الدليل في يتعلق به مطلق المؤخدة **واما** منع المنع
مطلقا فلا يسمى قطعا وكذا ابطاله الا اذا كان متعلقا بدعوى او

راكات والملكة والفاظ
الفاظ والنقوش والمعاني هذه والخامسة الفاظ نقوش معاني اراكات ملكة
ية عشرة ومن الثلاثة كذلك عشرة ومن الرابعة خمسة ومن الخامسة واحد فالجميع
احد وثلاثون تدبر ولا لا تغفل
محمد امين

او مقدمة بدیهتین او استقرا ثبوتین بلا شاهد او مسلمتین
او بمقدمة غیر ملتزمة صحیحها بحال ان منع مدفع لانه
متعلق بمقدمة کذا و ههنا منصب یجب علی المعلن وهو ان لا
يستعمل فی الجواب ویطلب عن من ینع ان یحقق ما یورده من
المنع اذ ربما لا یتکون من التوجیه فالبحت یقطع او یظهر الفساد
فالمنع یندفع او یتذکر المعلن یتکون من التعلیل فیختص من الخبط
والافحام عند توجیه المنع والتفصیل وکذا یجب هذا علی من
ینع لان کلام من المنع والجواب علی قسمین فی الشهور مضر للمعلن
اولا ومقید له اولا والمنفی مردود عند الجمهور **ونقضه** وهو ابطاله
بالتخالف او باستلزام خصوص الفساد کالتسلسل مثلا وتصور ان
دلیلک هذا جار فی مادة کذا متخلفا عنه حکم مدعاه او هو مستلزم للـ
للتسلسل مثلا وکلا دلیل هذا شأنه فاستد **واما** الوظائف من طرف
المعلن فی الاول منعان متعلقان بمقدمتین ضمیمتین لصغره فاحدهما
متعلق باحدهما والاخر بالمقدمة الاخری علی تقدیر تسلسلهم الاولی و
تغییر الدلیل وتخبره وتخبر المدعی والمادة والنقصان التحقیقان والثانی
کالاول الا ان احد المنعین متعلق بصغره والاخر بکبره **وبرد** فی صغره
فمنع باعتبار وکبره باعتبار ومن الوظائف من السائل الدخول فی الدلیل
بانه مشتمل علی مقدمة مستدرکة وبانه محتاج الی مقدمة اخری وبانه
غیر مستلزم للمدعی قال بعض الفضلاء انهما من المناقضة واخر انهما
من النقص فوجههما واخترا وجههما **ومعارضته** والمقابله علی سبیل
المانعة وهو الا وفق للحاویات والانسب للمقام واقامة الدلیل علی
خلاف ما اقام علیه الخصم الدلیل وهو الانسب للرام **وهی** علی الاول ابطال
الدلیل بمقابله الدلیل **وعلى** الثانی ابطال مدعی الدلیل بدلیل الخلاف

ترقیفا

وتصورها ان دلیلک هذا قام علی نقیض مدلوله دلیل او ان مدعی
دلیلک هذا قام علی نقیضه دلیل وکار دلیل او مدعی دلیل هذا
شأنه ففساد مع اثبات ذلك الدلیل **واما** الوظائف من المعلن
فیهما تمنع مقدمة الدلیل والتغییر والتخبر ان والنقصان التحقیقان
وما ینبغی ان یعلم ههنا ان الدلیلین ان اتحد فی الصورة وفی
بعض المادة وهو الحد الاواسط فی الاقترانبات والجزء المتکرر نقیضا
واثباتا فی الاستثنائیات تسمى معارضة بالقلب وان اتحد فی
الصورة فقط تسمى معارضة بالمثل وان تغایر فی الصورة تسمى
معارضة بالغير **ویجب** علی المناظرین ان یعلم ههنا ان مطلق
المنوع من الطرفين انما تصح وتلیق اذا لم تکن متعلقاتهما بدیهة
جلبة ولا مسالمة ولا غیر ملتزمة **ولا** نظریة معلومة بالعلم المناسب
للمطلب والا فلا تصح من المناظرین او لا یتعلق **وان** کنت معرفا فی
تعریف اللفظ وهو ما یقصد به نفس مدلول اللفظ او تشبهها وهو
احضار صورة مخرونة وهما من المطالب التصدیقية فالوظائف
من الخصم المناقضة محاز الغویا مطلقا والمعارضة التقديرية
مطلقا والنقض بشهادة فساد ما تشبهها او تحقیقا او تصور
کل من هذه المنوع الثلاثة والوظائف من المعروف معلوم من اللاحق
واما المعارضة التحقیقة مطلقا والمنع الحقیقی والمجاز العقلي
والحد فی مطلقا فلا اذا کان علین او معللین فی مجرى علیه
ما یجرى علی العللین وان کنت معرفا تعریفا حقیقا واسمیا
ما قصد به تحصیل صورة غیر حاصلة فی الذهن کنها ووجهها
ان کان لا علم وجوده فی الخارج فذلك تعریف حقیقی وان کان
بغيره فاستسمى وهما من المطالب التصورية فالوظائف من الخصم

النقض شبيهتها أو تحقيقاً بشهادة فساد ما من عدم جامعاً أو
 مانعية أو اشتماله على المشترك مثلاً أو استلزام فساداً آخر كالت
 كالسلسل مثلاً وتصويره ان تعريفه هذا غير جامع أو غير مانع
 أو مشتمل على المشترك مثلاً أو مستلزم للسلسل مثلاً وكل تعريف
 هذا شأنه فساداً وبيان المفاسد **وأما** الوظائف من المعرف فثمة صورة
 القول والثاني منعاً حقيقياً باعتبار دليلها ويجوز منع كبريها على
 مذهب التأخرين ببيان الغرض من التعريف بل على مذهب المتقدمين
 ومنع كبري الثالث والمنع بالتزديد في الصغرى هذا إذا لم يقيد ببلائية
 والآي منع صغرى أيضاً ومنع صغرى الرابع وكبراه والمنع بالتزديد والتف
 والنقصان التحقيقان وتحرير أجزاء التعريف والاحسن ان يجعل مجموع
 هذه التحريرات الثلاثة أساساً لمدى منع المقدمات **وأما** المنع مطلقاً
 أو المعارضة مطلقاً من الخصم فلا يتوجه إلا ان يعتبر الدعوى من المعرف
 بان تعريف هذا حد وجزئ ذلك فصل مثلاً وان تعريف جامع ومانع
 وعارض عن المفاسد طمها فح يجوز للخصم ان يمنع احدي هذه **الدعوى**
 الدعوى أو كلها مجازاً لغوياً لكن لا بد في الثلاثة الأخيرة من هذا
 وأما الوظائف من المعرف ففي المفهومات الاعتبارية اثبات تلك الدعوى
 بإقامة الدليل عليها وتعيين في الكل وإثباتها بإبطال الشاهد والتحرير
 المعرف وأجزاء التعريف ومادة نقضه في الثلاثة الأخيرة وفي المفهومات
 الحقيقية كما في الاعتبارية في الثلاثة الأخيرة وأما في الثلاثة الأولى فدفعها
 صعب ودون خطر القناد أو يعتبر الخصم تلك الدعوى ويقدر
 الدليل عليها فح يجوز ان يعارض الخصم ويقول وان كان ذلك دليل
 مفروض دلالة على صحة دعواك عندي دليل دال على بطلانها وهو ان
 تعريفك هذا غير جامع أو غير مانع أو مستلزم للسلسل مثلاً أو هو

مشتمل على المشترك وكل تعريف هذا شأنه فباطل وبيان المفاسد
 في الوظائف من المعرف نعلم مما ذكرنا أنفاً وجوز بعض ان يعارض
 من غير الاعتبار والتقدير ويقول ان ما ذكرته من التعريف يعارض
 بذلك التعريف وأما الوظيفة من المعرف فثمة تعارض التعريف مستنداً
 بالرسمية وهو الاظهر قال بعض الفضلاء الصواب حمل جميع الاعتراضات
 الواردة على التعريفات سوى النوع الثلاثة الأول على وضع الدعوى
 برأسه على وجه يستلزم القبح في التعريف بلا ملاحظة الدعوى الضمنية
 وان كنت فيه قاسماً تقسماً حقيقياً وهو مضمّن قيود متباينة إلى المفهوم
 الكلي أو اعتبارياً وهو مضمّن قيود متباينة إلى المفهوم الكلي وهما من المبادئ
 التصورية في الحقيقة على ما أفاده السيد المحققين فالوظائف من الخصم
 المنع مجازاً لغوياً مطلقاً والمعارضة التقديرية إذا اعتبر الدعوى الضمنية
 والنقض الشبهى بخصوص الفساد مثل النكاح والندخل وعدم الحاصرة
 وأما الوظائف من صاحب التقسيم ففي النقضين نقضان وتحرير المقسم والا
 قسام وتعيين التقسيم ومنع الصغرى فقط لو كان حقيقياً ومنع الكبري وايضاً لو كان
 اعتبارياً وأما في المناقضة فاثباتها إما بالاقامة أو بإبطال الشاهد أو بإحد التحريين
 والتغيير وأما على كونها من المبادئ التصديقية صورة أو حقيقة فهي كالاول في
 جميع الاحوال مع المنع المجاز اللغوي والمعارضة التقديرية بلا اعتبار دعوى

الضمنية ولعل الصواب السابق

لبعض الفضلاء جازهما

ههنا لكن بلا استثناء

وفس عليه التقييد

والتخصيص

الواقعة في التحريرات والتحقيقات

تم تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله العطيّة والصلوة على خير البرية وعلى آله وذوي النفوس الزكية
اما بعد فان معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب
 مفصلة غير ان ضبط فاردت ذكرها مجملة مضبوطة على وجه ينطق به كتب
 المتقاه ملين ودل عليه زبر المتأخرين فنظمت فرائد عوائد تتعلق بتحقيق
 معاني الاستعارات وانما هما قوائمه في ثلثة عقود **الفقره الاولى** في
 في انواع المجاز وفيه ست فرائد **الفريدة الاولى** المجاز المفرد اعني الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة ان كانت علاقة
 غير المشابهة فجاز مرسل والا فاستعارة مصرعة **الفريدة الثانية** ان كان
 اللفظ المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق فاصلية والا فتبعية لجراياتها
 في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر ان كان مشتقا وفي متعلق معنى الحرف
 ان كان حرفا والوارد بتعلق معنى الحرف ما يعتبر به عنه من المعاني المطلقة كالا مبتدأ
 ونحوه وانكر التبعية السكاكي وردّها الى الكنية كما ستعرفه **الفريدة الثالثة**
 ذهب السكاكي الى انه ان كان الاستعاره محققا او عقلا فلا استعارة
 حقيقية والا فتخييلية وينكشف للا حقيقة **الفريدة الرابعة** الاستعارة
 ان لم تقترن بما يلازم شيئا من المعارض او المتعارف لمطلقه زائدت اسدا
 وان قرنت بما يلازم المعارض من فرسخة تخور ايت اسدا لم يبد اظفار
 لم تقلم وان قرنت بما يلازم المتعارف لم تجوده تخور ايت اسدا
 سكاكي السلاخ وقد يجمع الترشيح والتجويد كما في قوله لدى اسدا سكاكي
 السلاخ مقترن لم يبد اظفاره لم تقلم والترشيح ابلغ لا شمالة على

من الانتهاء والتفصيل
 والموضوعات الحروف بوجه
 المعاني المطلقة عند الجهور
 لكن الواضع المتعلق شرط
 يستعمل في غير خصوص من
 جريانه في زعمهم كونه شرط
 مجازات في اعتبارها كونه شرط
 من دون الحقيقة جعل للموضوع
 له البرينات الخفية
 وجعل تلك المطلقات
 تعبيرات للجزيئات الخفية
 بها عند الموضوعات والكثرة
 الحق الحقيقة بالاختيار
 اختاره المصنف فجعلها
 معبراً بها الى الحروف
 ولم يجعلها معاني الحروف
 عصام

على تحقيق المعاني في التشبيه والاطلاق ابلغ من التجويد واعتبار التجويد
 والترشح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة مصرعة تجويدا نحو
 رابت اسدا برحى ولا قرينة الكنية ترشحا **الفريدة الخامسة** الترشح
 يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابعا في الذكر للاستعارة لا يقصد به الانقوصتها
 ويجوز ان يكون مستعارا من ملاليم المتعارف من ملاليم المتعارف ويجعل
 الوجهين قوله تع واعتصموا بحبل الله جميعا حيث استعير الحبل للعهد و
 وذكر الاعتصام ترشحا اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق بالعهد **الفريدة**
السادسة المجاز المركب وهو المستعمل في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة
 كالمفرد في لغة ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة والا فيسمى
 استعارة تمثيلية لاشتماله على التمثيل بمعنى التشبيه نحو قوله لا تفتني المشرك
 في الجواب اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخراى اي تنور في الاقدام على الامر والامام
 الى لا تدري ايها اخرى **العقد الثاني** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
 اتفقت كلمة القوم على انه اذا تشبّه امر ياخر من غير تصريح بشئ من اركان
 التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة
 بالكناية لكن اضطربت اقوالهم والنقوض لهما في ثلثة فرائد من بابه بفريدة
 اخرى لبيان انه هل يجب ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا
 بلفظ الموضوع له ام لا **الفريدة الاولى** ذهب السلف الى ان المتعارف
 بالكناية هو لفظ المشبه به السكون هذه المتعارف لثبته في نفس المومر
 اليه بذكر لازمه وجه تسميتها استعارة بالكناية او كنية ظاهر واليه ذهب
 صاحب الكشاف وهو المختار **الفريدة الثانية** شعر ظاهر كلام السكاكي
 بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه واختار رد التبعية
 اليها يجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره
 القوم في مثل نطق الحال من ان نطق استعارة لدلت والحال قرينة ويرد عليه

وبدلتك الجمل عند شحها ما
 بانها على معناه او مستعارا للوثوق
 بالاعتصام او مجازا من ملاليم
 العتوق والتعبد بغير
 الاطلاق والتبيين او في الوثوق
 مجازا بغير تعبد الله
 كانه قيل شحها بغير الله
 وفي كل من ان شحها بغير الله
 تشريح
 في امره من غير ملاليم
 ولا يحصل له في امره من غير ملاليم
 بارة اي اراك تقدم رجلا
 حيا تارة وتؤخر تلك الامور
 تارة اخرى
 اي اختلفت اقوالهم
 من قولهم اضطربت في
 غير القوم يعني اضطربت في
 كل قولهم يعني اضطربت في
 اختلفت في كل قولهم يعني اضطربت في
 معاني الاضطراب لعدم
 الاختلاف في قول السلف والاهل
 اقوالهم وانما اضطربت
 وجه قوله والنقوض لهما
 يرد به من تقدم السكاكي
 وهو في اللغة بانه من تقدمه
 من اثاره وقولنا ان من تقدمه
 لا يسمي اهل علمه ما فيه من تقدمه
 لا يسمي اهل علمه ما فيه من تقدمه

ان لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة وقد مرّح بان
 نطق استعار الامر الوهمي فيكون استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون
 الاتبعية فلزمه القول بالاستعارة التبعية **الفريدة الثالثة** ذهب الخطيب
 الى انهما التشبيه المضمّن في النفس وح لا وجه لتسميتها استعارة **الفريدة الرابعة**
 لا تشبهه في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون
 مذكورا بلفظ المشبه كما في صورة الاستعارة المصّحة وانما الكلام في
 في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه
 شي بامر ين يستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من لوازم الاخر شي فقد
 اجتمع المصّحة والمكنية مثال قوله تع فاذا قمنا الله لباس الجوع والخوف
 من اشر الضر من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له لسمه ومن حيث
 الكراهية بالطعم المر اشيع فيكون استعارة مصّحة نظر الى الاول ومكنية
 نظر الى الثاني ويكون الازفة تخيل **العقد الثالث** في تحقيق قرينة
 الاستعارة وما يذكر زيادة عليها من ملايمات المشبه في غفولاء خال
 المنية نشب بفلان وفيه خمس فرائد **الفريدة الاولى** ذهب السلف
 الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه المحم
 التحقيق وانما المختار في الاثبات ويسمون استعارة تخيلية ويمكن
 بعدم انفكالك المكنى عنها واليه ذهب الخطيب **الفريدة الثانية** جوز
 صاحب الكشاف كونه استعارة حقيقية لما يلائم المشبه كما في قوله تع
 ينقضون عهد الله حيث استعير للعهد على سبيل الكناية والنقض
 لا بطلاله على سبيل المصّحة **الفريدة الثالثة** جوز السكاكي كونه مستعلا
 في امر وهي تشبه معناه الحقيقي ويسمى استعارة تخيلية ولا يخفى
 انه تعسف **الفريدة الرابعة** المختار في قرينة المكنية انه اذا لم يكن المشبه للذكر
 تابع يشبه رادق المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي وان كان له تابع

يستغنى عن هذه البيان
 بغير لفظ في غفولاء
 بل قال الشاعر
 شئ الخراج الخوف
 من كلام الخوف والوقوع
 ان لباس الخوف في هذه الآية
 امريها انظر بحسب الاستعارة
 خفي مكنية فاذن المشبه
 ما عشتني الانسان
 عند الجوع والخوف
 عصام

تابع شبه ذلك الرادق المذكور كان مستعار لذلك التابع على طريق التفرع
الفريدة الخامسة كما يسمى ما زاد على قرينة المصّحة من ملايمات
 المشبه به ترشيح لها كذلك بعد ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات
 ترشيح لها ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية او الاستعارة الحقيقية
 اما الاستعارة الحقيقية فظاهرة وكذا التخييلية على ذهب اليه
 السكاكي لان التخييلية مصّحة عنده واما التخييلية على مذهب السلف
 فان الترشيح يكون للحجاز العقلي ايضا بذكر ما يلائم مذكوله الى ما هو له
 كما يكون للحجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلائم المشبه به الموضوع له و
 للتشبيه بذكر ما يلائم المشبه به والاستعارة المصّحة كما سبق و
 ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل نقه تخيلية او متغاف
 حقيقية او اثباته تخيلية وبين ما يجعل زائدا عليها وترشيحا قوة
 الاختصاص بالمشبه به فانهما اقوى اختصاصا ونعلقا به فهو القرينة
 ومكواه ترشيح

ثم

انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا

لفظ الحيشية يستعمل ليعان ثلث الاطلاق والتعريف والتعليل من اللامري على قدر

هو الاسم الذي يريد به العطف يعني ان يريد بلفظ الاسم المضاف الى شئ كما في بسم الله فغير المسمى وان يريد به
 ذات الشئ فيكون بمعنى بسم الله بذات الله فهو عين المسمى لكن لم يشترط بهذا المعنى ولا تفسير بذلك
 وان يوافق اسم بسم الله لان الظاهر الامر بتثنية الله في شئ به اسم اذ لا يحتمل اعتداه بهذا اللفظ لان
 شئ به اسم ايضا واجيب وان يريد به الصفة كما هو رأي الشيخ لا شئ في بسم الله وسبح اسم ربك
 وامثال هذا فنقول لا شئ في بسم الله بلفظ المضاف الى ذات الله بالصفة الغنم الفاعل الصفة
 عنده فاع الاسم عنده قد يكون عين الذات لان الوجود عنده عين الذات يكون وجود كل
 شئ عنده عينه وقد يكون غيره كالرزق فان الرزق امر اضافي مغاير للذات عنده وقد
 يكون لا عين ولا غيره بمعنى انه لا ينفك عن الذات كالعالم وغيره من الصفات السبعة فاعرف
 قارة الشبهات على الغرر على الدرس على الصاوم

هذا في تفسير
 للامري في هذا
 صفة على ان يريد
 مبداء على ان يريد
 بسم الله على ان يريد
 بسم الله على ان يريد

فان قلت ما الفرق بين الافتقار والاختصار قلت الافتقار هو الافتقار الى ما هو كذا في معقوله وان اختصار هو الاختصار بما فيه وقيل الافتقار هو
 في اللفظ لا في المعنى والاختصار هو الاختصار في اللفظ والمعنى وقيل الافتقار هو الافتقار الى ما هو كذا في معقوله وان اختصار هو الاختصار بما فيه وقيل الافتقار هو

علم ان الواسطة على ثلث اقسام احدها الواسطة في الثابتات اي في القديين والعلم كالحجة بالنسبة الى النتيجة فانها هي الحجة واسطة الى
 ثانيا في النتيجة فانها علم كالحجة العلم بالنتيجة وثالثها الواسطة في الثبوت وهي ما يكون سبب الثبوت وصف شئ كالباري عز اسمه
 واسطة وسبب الثبوت وصف السواد او البياض مثلا كزيد وكالشارف فانها واسطة وسبب الثبوت البياض والثبوت له ويقسم
 تلك الواسطة الى الواسطة في الثبوت المتعين احدها ما لا يتصف حقيقة بذلك الوصف الثابت لذكر الواسطة كالباري فانها لا يتصف
 حقيقة بالوصف المذكور الثابت لزيد وثانيها ما يتصف بالوصف الثابت لذكر الواسطة حقيقة كالشارف فانها يتصف بالثبوت
 حقيقة واما الواسطة فتقسم الى صورتين بـ حقيقة وثالثها الواسطة في العوض وهو ما يكون سبب العوض وصف شئ
 كالسفين في الواسطة العوض كالحركة كالحركة وتلك تتصف بذلك الوصف حقيقة واما فان القاصف السفينة بالحركة انما هو على
 سبيل الحقيقة واما القاصف ذي الواسطة فانما هو على طريق الحجاز فان القاصف جالس السفينة بالحركة انما هو على سبيل الحجاز حال الرحلة

علم ان الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في القديين عموم فوجد لان الواسطة في الثبوت لا توجد بدون الواسطة في القديين
 في قولنا انما اعظم الخبز والواسطة في القديين لا توجد بدون الواسطة في الثبوت في قولنا انما اعظم الخبز والواسطة في القديين لا توجد بدون الواسطة في الثبوت
 وقد يكون وجودا مع وجود الانسان هناك لان الثبوت والواسطة في الثبوت في قولنا انما اعظم الخبز والواسطة في القديين لا توجد بدون الواسطة في الثبوت
 هناك لانه متعجب وكل متعجب هناك فينتج ان هناك سرح متعجب

انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا
 انما يقال في هذا

٤٧

الكون البر اعني فيه ختمه او باولها البر اعني فاعل والواو زائدة وال عطف منه فاعرف
 والثانية البر اعني مبتدأ والعطف خبره مقدم عليه والثالثة الفاعل الكون مستكن والواو
 زائدة والبر اعني بدل والرابع الواو فاعل الكون والبر اعني بدل الواو بدل الصلواتي مس الواو
 فاعل ايضا والبر اعني عطف بيان وكذا في اسر والخبور الذين اظلموا معصرا

واعلم ان الحكم في الجملة شرطية انما هو في الجزاء والشرط مقيد حتى ان كان الجزاء خبرا فاجملة خبرية وان كان انشأ
 فاجملة انشائية هذا عند علماء العرب واما عند علماء الميزان في الحكم على ما شرط والمحكوم به هو الجزاء
 ومفهوم القضية هو الحكم بجزء الجزاء الشرطية وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم الواقع وكذبها بعدمها وكل
 الطرفين قد اختلف على الجزئية واحتمل الصدق والكذب عند علماء العرب بمطابقة الحكم الجزاء للواقع وعدمها كذبها فقط
 في شرح الحديث الثاني عشرة من الاربعين من محمد الاكبر ما سطر

حاصل ما نقله الرجال ان في صرحان مفهوم الحجة معتبر عندكم كما رأيت في موضعين وعند صدر الشريعة
 في موضع واحد وعند شيخنا في موضع واحد وعند شيخنا في موضع واحد وعند شيخنا في موضع واحد وعند شيخنا في موضع واحد
 ثم قالوا في مفهوم عرفه بان يكون المكسوت عنه في اللفظ المنطوق في الحكم انما يكون في حاشية دده جمل

قد جاءت الـ في قولهم بعد الباء والـ محذوفه الصلة بأسرها والمعنى بعد الخط التي من فواتها شأنا كيت وكيت وأنا حذفوا الياء هموا أنها بلغت مبلغا
تفادلت العبارة وكأنها من المعقل

الـ مع ترك الـ قبل الـ مع القدرة على سواها أدى إلى الخطأ أو إلى ترك الـ الأول عنكم
فوالـ بعد الباء والـ كلمة تستعمل في مقام الاستعارة والاستعظام وصلية الموصول محذوفه وكذا هو صيغة الـ بعد الـ التي كيت كيت
فوالـ بعد التثنية والـ التي الـ بضم الـ على خلاف القياس لأن قياس التثنية أن يفتح الـ المصغر ويبقى على فتح الـ الأصلية لكنهم عوضوا عن ضم
أول الـ بزيادة الـ في آخره كما فعلوا في نظائره من الـ اللذان والـ والـ والمعنى بعد الخط الصغيرة والكبيرة التي من شأنها كيت وكيت
حذف الصلة أي ما المقصور العبارة من الـ الحاطة بوصف الأمر الذي كنه بهما عن وفردك من تفهم أمره ما لا يخفى حسن حذف الـ عن المطول

مذهب الزمخشري يكون الظرف مستقرا قبلها والمعنى الشرح بها فذكر من ان التلخيص
 ملاب ومجاها باسم الله وعند الشيخ الكبير ان الجار والتجرور متعلقان بالجملة والمعنى الحمد لله
 باستعانة اسم الشريفة وذكره في فتوحاته والاول ايضا كون المتعلق مؤخر او
 مذهب الزمخشري ومن يتبع لوجوده الاول ان تقديم المفعول ينبغي مع الاختصاص
 الا انهم لان المشركين كانوا يتبدون باسماء الهاتهم فيقولون باسم اللات
 وبالحيم ثم في قصد الموقد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للمقام والرد عليه وذكره
 التفات زان في مخترع المعاني فيكون مخرج مقرا لان الموقد قصد بعبارته قطع شرعية
 الاضمار ولو اعتقد الخاطب عكس الحكم الذي ذكره المتكلم بان اعتقده مثلا ان
 الاضمار الى الله يستحق ان الحمد يتحرك بها فقال المتكلم في رده باسم الله لكان مقرا
 قلب ولوت وى الامران عنده لكان مقرا تعيين كما تقرر في كتب المعاني
 وانشاء من الوجوه ان تقديم المفعول حسن وقوله عالة اسم الله بهننا وذكر الله تعالى
 يضرب عين المؤمنين لاستيما عند الشروع في امر عظيم وانشاء ان ادخل في
 التعظيم لان تقديم الاسم تعظيم للمسمى والرابع انه اوفق لوجود فان اسم تعالى
 مقدم على التلخيص في الوجود لتقدم سماه على جميع الممكنات واسم الالبوت في الوجود
 سابق فان قيل لا ابتداء بالسمية ليس ابتداء باسم الله لان الالباء ولفظ الاسم ليس
 شئ منها اسم الله تعالى قلنا ذكره بغير الحجب ان يجهل بذكر اسم خاص من اسماء
 تعالى بل يجوز ان يكون بذكر لفظ وال على اسم تعالى و بهننا كذلك فان اضافة الاسم
 الى الله تعالى ان كانت بمعنى الاختصاص في الجملة اي سواء كان لفظا موصوفا عالة لانه على
 الذات المعذرة او على معنى صفة قائمة به تعالى يشمل اسماء تعالى كقوله وان كانت

وله اذ قد عرفت على المعنى واما الاسم الذي اخذ في المعنى في قوله بكونه
 ضمير متصلا بكونه ضمير المتكلم فانما هو متصلا بكونه ضمير المتكلم
 ان يقول تعالى وان اتوا ان حجة الله على العالمين انما هي الله وانما
 متصلا بالاسم على معنى صفة غير متصلة
 و ذكر على القادر في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 الاسم بالاسم الكسبي في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 بوجه من الحقائق في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 اوله في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 فليست بغير قياس او اوله في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 فليست بغير قياس او اوله في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ

بمعنى الاختصاص به فيكون موصوفا عالة المستجدة بجميع الكمالات فهو لفظ الله خاصة
 للاتفاق على ان ما سواه معان وصفات فظهر ان الالباء لفظ الاسم ابتداء باسم الله
 حقيقة واما الالباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبدءا للفعل فتدبر
 تارة ذكره على الوجه المعقود اعلم ان صاحب الكشاف حين كان الالباء للملابسة بوجه
 الاول كون الالباء للملابسة اكثر من الالباء الاستعانة والى ان التبرك باسم الله كما ذهب
 وتعظيم له في مختلف جملته مبتدئة غير مقصودة بذاتها والثالث ان ابتداء المشركين
 باسم الهاتهم كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في ذلك والرابع ان الالباء المصاحبة
 اول على ملازمة جميع اجزاء الفعل بالله من باء الاستعانة والى من ان التبرك
 باسم الله معنى مكشوف يفهم كل احد ممن يتدبره في امورهم والاول المذكور في قوله
 ان لا يهتدى اليه الا بنظر وقيل والى ان كونه اسم الله له لفعل ليس بالاعتناء
 انه يتوكل اليه بهر كنه فقدر جمع بالخرقة الى التبرك وليس له باعتبار الالباء زيادة
 معنى يعتد به وللاضمار البعوضي ان يجب عن هذه الوجوه بان يقول في الاول للامم
 اكثرية بلاء للملابسة بالنسبة الى الالباء الاستعانة وقوله ان تلك الحجة غير ملحوظة بل
 الحجة الملحوظة هي كونه الفعل غير معتد به شرعا عالم يصدر به وفي الثالث لان ان ابتداء
 المشركين باسم الهاتهم كان على وجه التبرك كجواز كونه مرادهم الاستعانة وفي الرابع ان
 الالباء الاستعانة تدل على الاستعانة باسماء في جميع اجزاء الفعل وليس التعديل
 ابتداء التلخيص مثلا باستعانة اسم الله تعالى بالاستعانة والى على تلك الملازمة
 وفي الخامس ان العبرة بالخواص لان العوام كالهوام فالدقة في اسباب الترجيح وفي السادس
 لانهم ان ليس في اعتبار الالباء زيادة معنى يعتد به فان جعله ان يشعر بان له زيادة

وله اعلم ان كونه اسم الله تعالى
 شبيهة لما في قوله في تفسيره نقلا عن الاستاذ
 مسهل

مدخل في الفعل يشترط جعل الفعل الموصوف للفوات ما يعتد به بشر ما بمنزلة المدوم
 ومثله بعد من المحركات وذكره ابن السكيت في حاشية النوار التنزيل والاسم عند البرية
 من الاسماء المحذوفة والاعجاز كيدوم لكثرة استعمالها وبشهادة بعض علماء الاسماء
 واسامي سمي وسميت ويجي سمي كهدى لغزوف واشتقاق عندهم من السمو
 هو الارقاء لانه راقية للسمي وعلامته ان صدقوا في تحذيف كثر استعمال
 فحذف اخره لذلك والتعاقب الحركات على حروف العلة واجتلبت الف الوصل
 ليكن الابدالات من الهم ان يتبدلوا بالمتحرك وان يفتقروا على الساكن كما في
 فصار اسم واختلف في وزنه اصد ان فعل بكسر الباء او فعل بضمه وجعل على التقديرين
 اسما وقال بعضهم فيه جنس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها واسم بكسر
 السين وضمها واسم كهدى وتبين في ابدال الساكن بعد حذف الواو لانها لما حذفت
 بقي حرفان اولهما متحرك وثانيهما ساكن وكوف ان اس لما صار اخر الكلمة بسبب
 حذف الواو واجري الاعراب على ذلك حرك الساكن وجب تكسيع المتحرك لمفصل
 الاعتدال فاصحح الزيادة الهمزة للابدال لانها من حروف الزيادة واشتقاقه عند
 الكوفية من السمية واصله كسم حذفت الواو وبقي السيم وزيدت الهمزة في اخره
 على المحذوفة وزيدت الف الوصل في اوله لابدالها وليكون عوضا عن الواو فصار اسم وز
 مذهب الكوفيين بان الهمزة لم تقدر داخلية على ما حذف صدره في كلامهم قال الزجاج
 ما ذهب اليه الكوفيون خطأ لان الهمزة في حروف شيا ما حذف فاعلموا انه عدة دخلت عليه
 الف الوصل انتهى ومعناه عندهم العلامة واسم الشيء واخطا كما علمت المعوف
 ومعناه فسمي اسما لذلك كذا في حاشية تفسير البيضاوي قال في القاموس اسم الشيء

والاسم هو الذي يسمي به الشيء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء

بالضم والكسر علامته واللفظ الموضوع على اجوبه والوضو للتمية انتهى والاسم ان اريد به
 اللفظ فغير المسمى لانه ينافي الف من اصوات مقطعة غير مارة وبخلاف باختلاف الالمام
 الاعصار وتعد مارة وتجد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء
 فهو المسمى كمن لم يشتر هذا المعنى وتولد في فتح اسم ركب المراد به اللفظ لانه كما يجب
 تنزيه ذاته وصفاة عن التعاقب يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن العرفه وسواء الواو
 او الهمزة في فتح وان اريد به الصفة كما هو رأي الشيخ ابنا الحسن الاشعري انقسم انقسام
 الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والما هو غيره والما ليس هو عينه ولا غيره كما في انوار
 التنزيل وانما قال اسم الله ولم يقل الله لان المتحرك والاسم انما هو الاسم والما هو غيره
 بالتحريك واليمين واليمين مجاز بسم الله لان اليمين لا يكون الا بالاسم في قوله
 بعضهم ذكره لتعظيم المفعول الميم فان فيه خلاف كما في شرح النفاة واصناف الاسماء الى
 الله ببيانته الى اسم هو الله وذكره بعضهم في تعليقاته على الحاشية النفاة فان قلت ان
 همزة الوصل حكما في الابدال الثبوت وفي الوصل سقوطا على الخط اعبروا وان كنت بينهما
 حكما في الابدال فاني يتوهم انك تطلقا كما في اقراء باسم ركب فتعلم يكتبون في بسم الله
 قلت ان ذلك هو الاصل لكن حذفت ههنا تلفظا وكنا به لكثرة الاستعمال في اكثر الاوقات
 عند اكثر الاحوال وكثرة كتابتها ايضا وهي توجب التحذيف من اقراء وحيث كان مع انها
 لم تترك بالكلية لانها لما حذفت طولت الباء لتدل على الالف المحذوفة وقيل الخليل انما
 حذفت الالف في بسم الله لانها انما دخلت بسبب ان الابدال بالسين ان كانت غير ممكن
 فتدخلت الباء على الاسم نابت عن الالف فحذفت ولم تسقط في اقراء بسم لان الباء لما
 سبب عن الالف فيه لا مكان حذف الباء مع بقاء المعنى صحيحا فانك لو قلت اقراء باسم

والاسم هو الذي يسمي به الشيء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء والاسماء هي التي يسمي بها الاشياء

انما يسمى للعبادة من يبع صدره بانه وقيل من اله بكسر اللام وكذا ما ياتي بعده
 اذا تحير فكيف لا ياله بحسب المتحيز لان العقول تتحيز في معرفته او من الهت الى فلان الى
 سكنت فيه لان العقول تظن بذكر الله والارواح تسكن في معرفته او من اله
 اذا فرغ من امر ينزل عليه واليه يحزن اجاره وخلقه فالله لله للعباد لان العباد
 يفرح اليه وهو يحزن حقيقة ان كان الاله بالحق او بغيره ان كان باطلا فيكون الاله بمعنى الحق
 او من اله العقول اذا اولع بانه والتجاء اليها بحرص والشوق وكذا التجاء يولعون بالفرح
 اليه في الشرائع ومن له اذا تحير وتخطى عقده وهو الاله لفظان مترادفان في معنى التحير
 وكان اصدا وله فقلت الواو همزة لا مشتق الا كسرته عليها استعارة لظهور وجهه
 فقلت اله كاهن واشياؤه وعاء وشاح ويرى هذا الوجه لجمع على اله واوله ولو كان
 اصدا ولما كان ينبغي ان يجمع على اوله لان جمع الكثرة كالقبحير والشئ الى اصدا
 اصدا وقيل له مصدر لاه ميب ولا يا اذا اوجب وارفع لانه معناه محبوب في اوارك
 الابصار ومرتفع عن كل شئ وعما لا يليق به وقيل علم لانه المخصوصة وليس مشتقا
 وهو ما وضع لانه مبني باعتبار بعض معانيه واو صا لانه بوصف فيقال اله كحي
 القيوم ولا بوصف به فلا يقال اله القيوم الدوام او ر عليه قوله في الله اعلم اعلم اعلم اعلم
 الحكيمة لانه ما في السموات واجيب بان فيه قرأتين احداهما الرفع بالابتداء فلا اشكال وانما هي
 بانه عطف بيار ولا لانه لا بد له من اسم يحرك على صفاته ولم يصح له ان يطلق عليه سواء
 ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لاله الاله توحيد امثال لاله الاله من فانه لا ينعى الشئ
 والظاهر انه وصف في اصدا كنه على كنه لا يستعمل في غيره وصار كالعلم كالمشاهدة
 مثل الشرب والصنع اجرى مجراه في اجزاء الاوصاف على امتناع الوصف وعدم

قوله مثل الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع

قوله في قوله
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع

نظرنا احتمال الشبهة اليه لانه قد تيق من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير
 معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد وانه المخصوص لما افاد ظاهرا
 قوله تيق وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاستعانة به هو كونه احد العظمى مشتركا
 للاطراف المعنى والترتيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة وقيل اصدا بالسرية
 معرب كجذوف المالف الاجيزة والخال اللام عليه وتخييم لانه اذا انفتح ما قبله او انضم
 سنة وقيل مطلقا مكسورا او مفتوحا او مضموما وحذف الفة التي قبل الهاء كمن يقف
 به المصنوعة ولا ينفقه به مرجح اليقين لان المالف من اجزاء اللفظ فبنا شفاه ينبغي
 اللفظ لان اشفاه اجيزة يستلزم اشفاه الكل وباشفاه اللفظ ينبغي المعنى الموضوع له
 فينتهي التسمية التي هي من الفاعل عند ان فني فنفس العلوقة لقوله عدم لاصول
 الا بقاء الكتاب وانما حذف في الخط لئلا يشبه بخط اللات اسم المصنوع لان بعضهم
 يقاب هذه التاء في الوقف فيكتبها بالقوة اللفظ بصورت حال الوقف انتهى
 كلام البصائر فخطا بعض كلام ابن الشيخ ثم لما كانت الجملة دالة على العظمة والكبرياء
 المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم بانها تيق موصوف بالجدال دون الجبال اراد ان
 يدكر بعد ما وصفها بما يدل على الجبال ليعلم انه ذو الجلال والاکرام سبقت رحمة الله
 غضب فقال اله من اله حليم فيكون من باب الاحتراس المذكور في علم البلاغة
 فانه قد ما قيل ان لفظ الجلال اذا كان اسم الذات السميع سائر الصفات فاما في
 ذكر ما بعد فتنطق فانه لطف يتي على سائر الصفات المتعاقبة في القرآن كحديث
 مثل ذي الجلال والاکرام والعز والمذاك كذا في التوفيق وبها صفات مشبهة
 بنيتان من رحم كالعظيان من غضب والعليم من علم فان قلت الصفات المشبهة

قوله وقيل اصدا بالسرية
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع

قوله في قوله
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع

قوله في قوله
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع
 هو ان الشرب والصنع

لا يثبت الا من مغل لازم فكيف الشقاق من رحم وهو متعدي اجيب عنه بان الفعل
المعدي قد يجعل لا زما بمنزلة الفعل العزيمي فينتقل الى فعل بضم العين ثم
تشتق من الصفة المشبهة وهذا مطرد في باب المدح والمذم صرح به السكاكي في
تسمي الحرف من المفتوح والرحمة في الفتحة رقة القلب و الفطاف يفتني المتفضل
والاحسان ومنه الرحم الذي هو معتز الولد في البطن سميت رجلا لفظا فاعا في ما فيها
واسماء الدرع انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال و هي المبادر التي تخرج الفاعل
فيراد بالرحمن الرحيم المحسن المتفضل بالارادة والاحتيا رقتا حاجات المحتاجين
وبالحاجة ان اطلاق هذين الاسمين عليه يعجز عن تسلي قبيح اطلاق السبب
على المسبب لان الرحمة مثلا التي هي من الكيفيات لا تنفي سبب الاحسان الذي
هو من الافعال وكذا الحال في سائر الاسماء الدالة على الصفات التي لا يمكن بثبوته
في كثر الوصف والعطوف والكبر والفضيل والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع فان التشديد في التثنية لا يكثر وكذا زيادة الالف
والنون في الرحمن تدل على ان الرحمة التي هي مدلول لفظي له ان يميز التي تقسمها الرحيم
نفقت هذه الفاعلة بالصفة المشبهة التي قلت حروفها من حروف اسم الفاعل
تحو حذر وحاذر فان الاول لدلالة على البهت والدوام ازديدي من التثنية مع
ان التثنية في ازديديها من اجيب عنه بان تلك الفاعلة مشروطة بكون البنائين
من اصل واحد باحتمالها في النوع مثل الرحمن الرحيم فاشتمالها من نوع واحد وهو الصفة
المشبهة فلا بد من النقص نحو حذر وحاذر لاشتمالها من فان الاول صفة مشبهة والتثنية
اسم الفاعل وقد يجب بان يكون الفاعلة اكثرية لا كلية فلا اشكال في كون الرحمن

ابغ

ابغ من الرحيم انما تؤخذ تارة باعتبار انكبة فيقال يا رحمن الدنيا لان الرحمة المدلول عليها
بلفظ الرحيم متعلق بالمؤمن والكافر بل جميع انواع الدواب والطيور والحشرات والبهائم
البرية والبحرية ويقال يا رحيم الاخرة لان الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحيم تختص بالمؤمنين
وان شئت ان المرحوم في الاخرة اقل من المرحوم في الدنيا فيكون الرحمن ابلغ من الرحيم
نظرا الى كثرة افراد متعلقه وتوفاه اخرى باعتبار الكيفية فيقال يا رحمن الدنيا والاخرة
بالاضافة الى الدنيا لان من نعمها ما هو عظيم يتوسل به الى السعادة الابدية وبالاضافة
الى الاخرة لان نعم الاخرة كلها عظام تكوننا حوتا ويقال يا رحيم الدنيا بالاضافة الى الدنيا
لان من نعم الدنيا ما هو حقيرة فناسب ان يضاف اليها لفظ الرحيم فيكون المعنى يا منعم
ما هو اجل نعم في الدنيا والاخرة ويا منعم جلائل نعم في الدنيا فان قلت فلهذا
ينبغي ان يقدم الرحيم ليطهر ما ذكره الرحمن بعده لانه لما كان ابلغ من الرحيم كان
مستلما على معناه مع زيادة فيفيد ذكره بعد ذكر الرحيم وانما اذا قدم الابلغ فلا يفي
لذكر الاخر بعده فاعلة وقد اجاب عن البضاوي بوجوه الاول ما ذكره بقوله واما
قدم والقياس يقتضي كون الترتيب من الاول الى الاخر لتقدم رحمة الدنيا يعني ان
الرحمن باعتبار انكبة يتناول نعمة الدنيا بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا متقدمة
في الوجود فناسب ان يقدم اللفظ الدال عليها وهو الرحمن وان شئت ما ذكره بقوله
ولان صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره فناسب ان يقارن لفظ الجلالة
الذي هو علم لان معناه المنعم الحقيقي ابلغ من الرحمة غائبا وذلك لا يصدق على
غيره لان من عده تعالى فهو طالب عوض بطله والغايم ويريد به جزيل ثواب
او جميل مثا او بزيل انفة الخسيس او حب المال عز القلب ثم انه كالمواظفة في ذلك

[illegible]

الشرع جمع الجسد والحيوة والنفس والانتقال كذا
في القاموس

المسئلة على وفق عليه الاجماع لان الامة قد اجتمعوا على كتابة
العمل عند ما ثبتوا الكتب و المر سائل قال القبط في جامعة
كتابا فكتبوا المسئلة في اوله
فولت الف

الف باب في باب وهو فعلان من فعل م خذ علم فان الزه
غير متصرف في اول الشرح على فعل في قول من لا تسمونه نفعاً ويحكم
بان لا لاولم يمنع الالف ففان بجاء من فف

١٠٣
 فليس هو صاحب العلم بل هو العبد
 فون كل من علم عليه ان يغفل ان كل واحد منها يرب
 في نفسه ويطرف في شدة الركون
 والاسماء في كل من العلم والابتداء
 القارض كل من العلم والابتداء
 فأن قلت كل من العلم والابتداء
 كذا قلت كل من العلم والابتداء
 في كل من العلم والابتداء
 في كل من العلم والابتداء

فوله في هذا الاستعانة بما فرغ
منها في هذه المراسل
والتي لا بد من ان
تكون في هذا الاستعانة بما فرغ
منها في هذه المراسل

واما السبعة والاربعون فيمن في
 البيت له بالكلية استعانة الله والدار والعشيرة
 فان قلت لا جرم ان يخرج ابا ولا استعانة لان الاربعين
 لا تفي بالثقة والاربعون فيمن في البيت له بالكلية
 الاستعانة بالله والدار والعشيرة
 فان قلت لا جرم ان يخرج ابا ولا استعانة لان الاربعين
 لا تفي بالثقة والاربعون فيمن في البيت له بالكلية
 الاستعانة بالله والدار والعشيرة

فقد قيل ان هذا هو البيت
من بيت النسيب

البيت
النسيب

مطلع
الخاتمة

المحقق الشريف في شرح المفتاح فظهر منه عدم احتياج كون الجنس في القضية والاعمال مستوفان
 بقضية المقام اي كل فرد من افراد الحكم له تعالى او الحكم في الحقيقة كذا اذا ما من خبر الآو
 هو موثوق بوسط او خبر وسط كما قال وما يكبر من غيبة في الله ذكره البيضاوي وزعم بعضهم
 ان كون الاسم في الحكم للاستغناء عن خلاف ما ذهب اليه المحققين لان المعنى كمالا ليس مخصوصا
 به تعالى عنده بناء على ما عدته الاشارة اليه ان افعال العباد ليست مخلوقة له تعالى فاللام
 عنده للجنس وهذا الزعم مردود لما ذكره التفات في المطول من قوله وقدم الحكم لاقتضا
 المقام من هذا بهتمام به وان كان ذكره اعم في لغة عن ان صاحب الكشاف قد صرح
 بان من في اس في التقديم ايضا والانه على اختصاص الحكم بانه حقيقة ولما ذكره السيد الشريف
 في حاشيته من قوله اختصاص جنس الحكم به يستلزم اختصاص جميع الحكم به
 كما هو الاول ثبت على ذلك التعديل فرد من الحكم لغيره لكان جنس ثابته في ضمنه فلا
 يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه فضايل الكشاف حيث صرح باختصاص جنس
 الحكم به تعالى فلهذا حكم باختصاص المحامد كلها به تعالى فكيف يجوز من ان يمنع الاستغناء
 بناء على ان افعال العباد عند الله ليست مخلوقة له تعالى فلا يمتنع جميع الحكم راجعة اليه
 فان قلت جعل الحكم مدبرا بمحضته به بنا في هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال
 فكيف يذهب اليه مع ثبوت مدبره قلت هو لا يمنع ان يمكن العباد واقدارهم
 على افعالهم الحرة التي تستحق بها الحكم من الله فن هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحكم راجعا
 اليه تعالى ايضا يشترك في هذا المعنى ان قال في سورة التقابن قدم الظاهر ليدل تقديمها
 على اختصاص الحكم بالله تعالى ثم قل واما محمد غيره فباعتبار ان الله تعالى جبرته على يده
 انتهى كلام الشريف فالحاصل ان الحق صين متلازمان لان اختصاص بالجنس

والتحقق انما يقتضيه مطلق الحكم بالله تعالى فثبت على اصل
 الشئ انما يقتضيه مطلق الحكم بالله تعالى فثبت على اصل
 بالانطلاق فافعال العباد عند الله ليست مخلوقة له تعالى فاللام
 عنده للجنس وهذا الزعم مردود لما ذكره التفات في المطول من قوله وقدم الحكم لاقتضا
 المقام من هذا بهتمام به وان كان ذكره اعم في لغة عن ان صاحب الكشاف قد صرح
 بان من في اس في التقديم ايضا والانه على اختصاص الحكم بانه حقيقة ولما ذكره السيد الشريف
 في حاشيته من قوله اختصاص جنس الحكم به يستلزم اختصاص جميع الحكم به
 كما هو الاول ثبت على ذلك التعديل فرد من الحكم لغيره لكان جنس ثابته في ضمنه فلا
 يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه فضايل الكشاف حيث صرح باختصاص جنس
 الحكم به تعالى فلهذا حكم باختصاص المحامد كلها به تعالى فكيف يجوز من ان يمنع الاستغناء
 بناء على ان افعال العباد عند الله ليست مخلوقة له تعالى فلا يمتنع جميع الحكم راجعة اليه
 فان قلت جعل الحكم مدبرا بمحضته به بنا في هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال
 فكيف يذهب اليه مع ثبوت مدبره قلت هو لا يمنع ان يمكن العباد واقدارهم
 على افعالهم الحرة التي تستحق بها الحكم من الله فن هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحكم راجعا
 اليه تعالى ايضا يشترك في هذا المعنى ان قال في سورة التقابن قدم الظاهر ليدل تقديمها
 على اختصاص الحكم بالله تعالى ثم قل واما محمد غيره فباعتبار ان الله تعالى جبرته على يده
 انتهى كلام الشريف فالحاصل ان الحق صين متلازمان لان اختصاص بالجنس

يستلزم

يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى كما عرفت من كلامه قدس سره وان اختصاصا لا فائدة
 اختصاص بالجنس فلا بد ان الجنس لا يتحقق بدون الفرد والمقدر ان كل فرد من الحكم
 متحقق به تعالى فيلزم اختصاص بالجنس بلا شبهة والله سعي في اعلمه واما العهد النجاشي
 وهو اوله من كونها للاستغناء عن الاصوليين لما تقرر عندهم ان العهد مقدم على الاستغناء
 ذكره العلامة في واجازة الواحد في المعنى والمقام الذي هو محمده تعالى على ذاته
 العباد وصفاته العظمى فخص به تعالى كما في التحقيق وقيل حمد النابيا ومنه قول النبي عليه
 السلام التحيت له وقوله لا احصي ثناء عليك الا فاني اظن العجز عني والحمد كمال الحمد
 وقيل حمد الاولياء العارفين وقيل حمد العلماء الراسخين وقيل هذا قول المعتزلة
 قالوا يتحقق الافعال الاختيارية للعباد فلم يكن لهم جعل جميع الحكم مدبرا به تعالى فجعلوا معظم
 الحكم له كونه غلبا واما كون العهد الذي من فلا ينافي سبب المقام كما لا يخفى واما عدل في
 الفعالية لان اصل الحمد النصب وهو من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة
 لا يكاد يستعمل مع الابدل على عموم الحكم وثبته دون تجرده وحدونه لان الجملة
 الاسمية بقصد الاستمرار بحسب المقام استمرار الثبوت اذ كانت مثبتة
 واستمرار النفي اذ كانت منفية وكل من استمرار الثبوت والنفي اعم من انه
 يكون ممكن الزوال ولا هو المعبر عنه بالضرورة عند اهل الميزان فقوله الحمد
 له اما خبر او انشا على الاختلاف المشهور ففعل الاول اما تفتيت طبعية
 او موجبة كلية او شتمية على ما مر من الاحتمالات في لام التعريف وعلى
 تقدير كون موجبة كلية اما دالة او ضرورة لان الحكم اذ لاحظ ثبوت الكمالات
 له تعالى حقيقة فهو ضرورة لان ثبوت ذاته تعالى ضروري وان لم يلاحظ ذلك



وهي التي يكلم فيها به وام ثبوت القول هو موضوع او سبب
 عنه ما دام ذات الموضوع موجودا او مستلزما
 وهي التي يكلم فيها بغير ضرورة ثبوت القول هو موضوع او سبب
 عنه ما دام ذات الموضوع موجودا او مستلزما



الا اذا اضيف او شئ فثبت بالالف فقبل صلواتك او صلواتي وقال ابن درستويه لم
 يثبت بل هو اوز غير القرآن كما في امداد الفتاوى للشيخ بلالي ومعاها الشفاء الكامل للشيخ
 ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح السؤاليات والفضل
 ما قال الامام الرزوقي اللهم صل على محمد وقيل هو التعظيم فالجاء اللهم عظمته في الدنيا
 بايلاء ذكره وبقاء شرايعه وفي الاجرة بتضعيف اجره وتضعيف زامته كما قال
 ابن اثير وفي المعنى انه المعطف لكن بالنسبة اليه في الرحمة والى الملك الاستغفار
 والى المؤمنين الدعاء والجهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز ثم المالف
 واللام اما للجنس او للاستغفار وهو من فروع بالابتداء على المشهور ويجوز
 ان يكون المعطف على الاسم اي بالصلوة في لف وجملة الصلوة في انشائية وعائية
 حتى تتكفوا عطفها على الجبة الحمدية فقدرة واما في لفظ فتوافق قالوا اخرى بان
 الجمة الحمدية ايضا انشائية وان كان على خلاف مذهب الجمهور ويجوز ان يقال
 انه عطف العقدة على العقدة مع قطع النظر عن ما في خط مخصوص من المعطوف و
 المعطوف على من الجبرية والانشائية وقول السلام اسم من الشيم وقيل مصدر
 ثلاني اي جعل الله اياه سالما وكل مكره وانما ذكره لان الصلوة بوزن السلام مكرهه
 قال النووي ولان فيه امثالا لفظا لمصدر عليه وسماواتها ومنهم من الكافي
 بلفظ الصلوة لما في نام مع السلام ولان الذكر لانه في الاكتفاء ممنوعة وقول على نية
 جبر لقوله والصلوة على تقدير كونه مبتدأ ومنعق به على تقدير كونه عطفا على
 او صفته لا ويحتمل تعريفه بالجنس اي الصلوة والسلام نازلة عليه واصلة اليه
 منصبة عليه انصباء المطر على الارض فان قيل الدعاء اذا استعمل على ما يكون

السلام صل على محمد وآله
 استمال الله تعالى ان يصلي ولا يصلي بنفسه
 فانما هو بالصلاة وقصوره في القيام بهذا الحق كما ينبغي
 الله تعالى ونسبته الى العبد مجاز كما في الج
 قال في الاثر ان الله تعالى في الصلاة على النبي
 الاول او مكره او حرام على الاطلاق استعمل

بالشر فكيف يصح قولهم والصلوة على نبي قلنا انه مخصوص بلفظ الدعاء واعلم ان النبي
 بعث الله لتبليغ الاحكام والرسول من بعث الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او اداة كما في
 التمهيد وقيل النبي من بعث الله وان لم يكن معه كتاب والرسول من بعث الله كتاب كونه
 عيسى كذا في الكشاف وقيل النبي هو الذي اوحى اليه بملك غير جبريل والرسول من
 اوحى اليه بغيره كره ابن الملك واور على اشتراط الكتاب ان الكتب مائة
 واربعة والرسول ثلثمائة وثلاث عشرة وايضا واور على ان الكتاب وليس برسول
 واجيب عن الثاني بتفصيل كتاب مجابتي في الاحكام وهو الاول بانه يحتمل ثلثة
 رسائل في كتاب الابرار ان يارون كان سفر كالموسى في رسائله ولها كتاب واحد
 ومنهم من اجاب باحتمال تكرار الشؤا كما في سورة الفاتحة ذكره بعض الفضلاء في
 خفياته على شرح العقائد للجمال الدواني ثم انما انما يتبينان فالرسول من جاء
 بشرع جديد مبتدأ والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح السؤاليات واما
 مترادفات على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث لتبليغ كما في الشفاء وذكره
 القمحايني والنبي بالهداية عند البعض وزن فاعيل بمعنى مفعول كسر العين يعني النبي
 عا الله وقيل فاعيل بمعنى مفعول يعني النبي انما النبي انبأه الله بالاجابة وكلا المعنيين صحيح
 لان النبي مجبر على الله ومجبر لان الله اجبره بالاجابة والاكثره على انه غير مأمور من النبوة
 وهي الارتفاع لانه مشرف على جميع الكائنات يقال النبي الطريق الواضح سمن عليه السلام
 بذلك لانه طريق يوصل به الى الحق كما في حاشية الخليلي واذن النبي الى الغيبة المرجع
 الى الله لتبليغ كيف كما في بيت الله وقال الفاضل العصامي والاصل في الاضافة الحمد
 الاصل بغيره في انبأنا وم وقد يكون للجنس والاستغفار فيسكن المعنى والصلوة

فقبل حرام وقال اكثر من مكره كرهته تنزيه وذهب كثير لا انه خلاف الاول
وانما على غيرهم بطريق التبعية فجاز كما قال الله صلى الله عليه وسلم على محمد وعلى ال محمد كما في نسخ معتزة
اجزائي قوله واصحابه باجزة عطف على الآل الصبياني هو الذي راي البنية عام اوراق
البنية هم ابناء مؤمنين ومات على الايمان به عاب السلام سواء كان المراد به في حال البلوغ
او قبله او بعده وسواء اختلف الرواية بين ايمان به عام وبين موته على الاسلام او لم يتخلل
وسواء طال صحبت اولادهم كونه المحققين الدواعي وشرط بعضهم طول المصاحبة واليه
ذهب الاصوليون حيث قالوا يشترط ملازمة ستة اشهر فصاعدا وشرط
بعضهم مع طول المصاحبة ان يروى حديثا والقول الاول والشمول كل
صاحب ثم ان المصاحب جمع صاحب والفاعل جمع على افعال كما صرح به سيبويه
مثل صاحب والصحابة وهو مراد عن الرضا وقيل ان محشري وقال بعضهم
والتحقيق انه جمع صاحب بكسر و هو مخفف من صاحب بجذوف الالف او جمع
صاحب بسكون وهو اسم جمع كسر وانما ثم اكد الكمال والاصحاب بقوله اجمعين ونفا
مع عدم ما في طائفة من اصحابه من ان الدعاء لبعضهم كسب الالكاحل بكونه
من قبيل الكمال والاراء البعض فاندفع بالتوكيد وهو في الاصل جمع اجمع التفضيل
فان توفيقه است الكتاب اجمع معناه اجمع جعازة فقه اعمى من كل شيء ثم صار اسما في
باب التاكيد بهذا اخر ما جمعنا وتام ما كتبنا بعون الله تعالى وحسن توفيقه
آمين الحمد لله في كل آن واوقات وعلى رسول اكل التحيات تمت بعون
من الطاف عنت محمد عيسى بن ابي الجواد عيسى بن محمد

والمراد من قوله في حال حيوة وانما قوله بعد موته
وقيل في حال حياته في شدة الحاجة فلو لم يكن له في حال حياته
وخل من راده وانما قوله في حال حياته في حال حياته
فقد اجمعوا على ان قوله في حال حياته في حال حياته
والفريق في شدة الحاجة في حال حياته في حال حياته
وانما قوله في حال حياته في حال حياته في حال حياته
اعلم ان قوله في حال حياته في حال حياته في حال حياته
فان صار في حال حياته في حال حياته في حال حياته
الاستدلال على الفارق في حال حياته في حال حياته

اعلم ان قوله في حال حياته في حال حياته في حال حياته
او باجتماع بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
تدفع عنه الالزام وكذا في حال حياته في حال حياته
بعد ما في طائفة من اصحابه من ان الدعاء لبعضهم كسب الالكاحل بكونه
فان لا يقبل لقوله في حال حياته في حال حياته في حال حياته
على راء من اصحابه من ان الدعاء لبعضهم كسب الالكاحل بكونه
الاراء من اصحابه من ان الدعاء لبعضهم كسب الالكاحل بكونه
وقال في حال حياته في حال حياته في حال حياته
اجب بان لا يكون في حال حياته في حال حياته في حال حياته
كونه في حال حياته في حال حياته في حال حياته

في الجنته آتين جبرية البرية التدهم استجب و عاشر سريخ الاجابة فان
 اذ عين الضعفاء الذي مستجابة وبعد ذلك فلتشرع لا ماكن فيه بعده
 قال الخطيب السدش الفتح الثاني علم البيان وهو علم يعرف به ايراد المعاني
 بطرق مختلفة في وضوح الدلالة على قول **الفرد** وهو في اللغة النوع
 وفي الاصطلاح عبارة عن المسائل الكثيرة والمراد من العلم الذي كان يجمع
 التي يكون موضوعها واحدا ومحمولها مختلفا متعددا **الثاني** وهو اسم
 من اسماء العدد التي تجري على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع
 المذكور ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والثلاثان وما يجر على صيغة الفاعل
 ويجري في الاسم الذي كان على صيغة الفاعل اربعة او خمسة او افراد
 اذا كان كذا فيقال ثلث ورابع وخامس وغيرها ومعناه واحد موصوف
 بمراته الصفة وتانيا ان يضاف الى ما هو مشتق من فيقال ثلث اثنين
 وثلاث ثلثة ورابع اربعة وغيرها ومعناه واحد من اثنين او واحد من
 ثلثة او واحد من اربعة وثلاثا ان يضاف الى ما دون فيقال ثلث اثنين
 ورابع ثلثة وخامس اربعة وغيرها ومعناه جاعل الاثنين بصفة ثلثة وكذا
 الباقى ورابعها ان يضاف ما دون فيقال رابع ثلثة بنحوين رابع وبف
 اثنتي كما يقال جاعل الثلثة اربعة والمراد هنا هو القسم الاول والتقدير
 الفن الواحد بالموصوف بالثلاث علم البيان من الفنون الثلثة واخذ بعض
 الفضلاء القسم الثالث وقال في التقدير ثلثة الاول فانه جعل الفن الاول اثنين
 لكن يرد عليه بان يقال لم يوجد شرط اخذ المعنى الثالث فان شرطه ان
 يضاف الى ما دونه والحال انه لم يضاف فكان تقديرنا اول من قوله
علم البيان وهو علم للفن الثاني علما جنسيا تركيب اضافية كعبير الد

وانما كان على جنسها لان سماء غير موجود في الخارج والذال مثلا جلال ان اسامي الكتب من
 اعلام الاجناس في التحقيق وانما كان اسامي الكتب اعلاما جنسية فيكون اجزاء اسامي الكتب علما
 جنسيا وللعلم تعريفات اعم بامه صفة تجلي بالذكور لمن قامت به عند الشيخ اليه مفهوم وثانيا
 هو اعتقاد الشيء لا يتحمل التقيض معناه او شرعا او عادة عند البعض وثالثا هو الاعتقاد الجازم
 المطابق لما وقع عند المعانين واربعا هو حصول صورة الشيء في العقل عند المتعلمين وخامسا هو
 اعتقاد الشيء على ما هو به دفقة من ارباب عند بعض المعتزلة وتقرير علم البيان هو المذكور في المتن وهو
 تعريف بالاسم وغاية الاحتراز عن التعقيد المعنوي وموضوعه الالفاظ الواقعة في السرائر العربية
 بحيث يعقود الى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة على قوله **وهو** الواو الموصوف
 هو لم يكن جزء من التعريف لانه لو كان جزءا من الكلام التعريف جزء من المعروف وهو باطل وانما جازبه
 لجزءه ربط المعروف الى المعروف قوله **وهو** ملكة بقدرها على ادراكها جزئية وملكة في اللغة الوجود
 الاصطلاح كيفية ركنة للنفس الناطقة هي ثلثة الاول ملكة المشاهدة وهي التي كانت غفصة بالانسان
 والاوليا والثانية ملكة الاستنباط وهي التي كانت غفصة للمجهدين والثالث الملكة التي تنقسم الى
 قسمين استخارية واستحضارية الاستحضارية هي الملكة التي تقوم المعنوية غفصة ومحفوفة عند
 النفس الناطقة بحيث اذا اراد المستحضر استحضار اعماله يحصل له وتأمل وتوجه نفس الاستحضار
 بخلافه بخلاف الاستحضارية بحيث اذا اراد المستحضر استحضار اعماله يحصل له بعد تأمل وتوجه
 مقدمات والمراد يجوز ان يجه القسم الثالث بجملة قسم الكيفية في اللغة الحال الثاني
 وفي الاصطلاح هيئة قارة في الشيء لا يتقضى تسمية ولا نسبة لذاته والكيفية الراسخة
 هي المسوسة اثباتية في الشيء بحيث لا تنفك عما صاحبها مادام صاحبها موجودا كحلاوة العسل
 ملوحة ماء البحر فان حلاوة العسل ملوحة ماء البحر لا تنفك عنهما مادام العسل وما البحر موجودين

[illegible]

كذا من حيث سبب من فشب وذا في معقول الاله لو كان معقولاً لغيره لمدلولاته والاربع
 بل المدلولات العقلية والطبيعية الفاظ مصنوعة موضوعة باذا، هذه المعاني ومتبوعه بتلك
 المعاني هذه المستعمل لان هذه المدلولات هي نتجها بالالفاه السابغ لايوجد بد ولا المتبوع وادكا
 كذا في غير نعيم القوم الدلائل مطلقا الى وضعيه وطبيعية وتقسيم الوضعية الى اللفظية والى
 غير اللفظية عشا واللازم باطل المعزوم مثله فوجب ان يكون المعنويات باعها بالمعنى ووزن
 قوله **واحد** وهو وصف للمعنى والاول ان يقال المعنى المفرد بدل قوله المعنى الواحد كما قال ابن الجاب
 في اول مقدمته في الاعراب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد او يقال المعنى الواحد لان الواحد يقبل التنصيف
 والتنصيف مثل عالم واحد وادكا ان الامر كذا كان المعنى الواحد مركبا حكيميا وانما ان
 بسيط والذ من البسيط لا يقدر ايراد المعنى المركب في آن واحد بطرق مختلفة بخلاف ^{الواحد}
 فانه بسيط حقيق لا يقبل التنصيف كما يجوز ايراد القام الا ان يقال ان الواحد مخصص بالامرين
 دون غيرهما كذا في بيان موضوعه واما الواحد ليس كذا لا يري اذا قيل ليس في الدار ^{واحد}
 فيجوز ان يكون من الدواب والطير والجن والاشياء فعم اناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار
 احد فانه مخصوص بالآدميين فلهذا قال المص المعنى الواحد ولم يقل المعنى الا واحد او يقال في جواب
 ان المص لم يفرق بين الواحد والواحد كما لم يفرق بعض العلماء لما جاء في التنزيل بل هو ^{واحد}
 وهل انما الحكم آله واحد فان قيل هذا اخصوص ممنوع لانه يقال الله احد كما ترى مع انه غير
 الآدميين فلما الكلام هنا مستند الى ما هو سوى الله تعالى قوله **بطريق** الباء متعلقة
 بالاياء والاول ان يقال بطرقت مختلفة لا بطرق مختلفة لان طرقا جمع طريق جمع ^{كسرا}
 ولما كان كذا فيطلق على ما فوق العشرة فيقتضى بطريقه ان يكون ايراد المستعمل المعنى الواحد
 بطرق مختلفة مرتقبا الى ما فوق العشرة وآله يستلزم ان يكون مرتقبا الى العشرة

واذ اختلف الواقع لنا وجدنا بعضا من التواضع مستعملا ومورد بطرق مختلفة في حكاية العشرة مثل
 زيد مضيا وزيد يمشي الم ما وزيد جبان الكلب وزيد مهزول الفصيل وغيره من الامثلة فان هذه
 التراكيب طرق اربعة دلالة بعضها على المعنى الواحد المعنى او صيغة واحدة دلالة بعض اخر الدلهم الا ان يقال
 جمع الكلمة قد يستعمل في ما حكمت العشرة مجازا مع القرب كمن يرد على المص السؤال بان يقال
 لا يجار الى المي زال عنه بعد الحقيقة والى ان الحقيقة غير متعذر وهذا ما قلنا ولو سلم
 على افعال بان يقال الاخر ازمة المي زال في التوقيف واجب والى ان الاخر ازم بوجدني متعذر
 اذ هو مختلف قربة لنا صفة الطريق وانما يجوز ان يسمي صفة اياها لان في اصلا مختلفات على صيغة
 جمع الفدة التي تستعمل في ما حكمت العشرة حقيقة بغير تسمية في ذمت الالف واللام للعقد الا
 كذا قيل في هذا من هذا الى على صيغة المفرد ~~لكن~~ الاختصار والطرق هنا كانت استعارة
 لغة اكيه العربية استعارة مصرفة اصلية واجبة ابي مود بينهما كواكل واحد منها موصلا
 الى المطا اما التراكيب فتوصل الى ما هو المعنى منها والاسماء المذكورة استعارة سرشني لانه ملازم بها
 قوله **مختلف** الاول ان يقال بطرق في اللف لا في الحقيقة لان الاختلاف كونه الطريق واحد والمعنى
 مختلف لا يرى يقال اختلاف العلماء رحمة والى ان طريقهم واحد وهو طريقة المسلسل
 والجماعة ومعظمه وكل واحد منهم مختلف الى الآخر في الاجتهاد والعلم كاختلاف السبل
 النهار واما المعنى لانه من اختلاف واختلاف كونه الطريق مختلفا والمعقود واحد وهو
 موافق بما نحن فيه وعامة ما في البناء دلالة بعضها على المعنى المعنى او صيغة واحدة دلالة بعض اخر عليه
 كما مشتت المذكورة قوله **في موضوع** الدلالة كلمة في متعلقة بمختلفة والوضوح مصدر من وضع
 بوضع من البناء الثاني وكان في الاصل بوضع فذمت الواو لو توقعه بين ياد كسرة وفتح الفاء
 لثقل الكسرة على الحرف الذي كان جوار حرف الحلق وهو اى انفسار بفتح على صورة الباب

الثالث لاسن الباب الثالث واثباته الوضوح الى الدلالة من قبيل
 اضافة الموصوف الى صفة والتقدير بطرق مختلفة في الدلالة **الوضوح**
 على المعنى الواحد وانما فعل هذا للايجاد في الكلام المباعدة ومنه من الحسنات
 المعنوية وهي مقبولة عند البلغاء ومجوبة عند العلماء **قوله** الدلالة و
 هي في اللغة المرشد وما به الارشاد وفي الاصطلاح كون الشيء بجاية
 يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والشئ الاول هو الدلالة الشئ الثاني
 هو المدلول والدلالة اربعة اقسام الاول لزوم العلم من العلم كلزوم
 العلم بوجود الصانع من العلم بوجود المصنوع والثاني لزوم الظن من العلم
 كلزوم الظن بوجود المطر من العلم بوجود السحاب والثالث لزوم
 الظن من الظن كلزوم الظن بوجود المطر من الظن بوجود السحاب عند
 رواية الدخان في جو السماء والرابع لزوم العلم من الظن فهو تامل
 لانه لو كان صحيحا لزم من الضعيف العنوي والملازم باطل والملازم
 كذلك عمت الرسالة بعون الله الملك الوهاب
 على يد الفقير الحقير عبد الله بن محمد بن حسن الزور

قوله العلم بوضع إشارة الى ان فهم المعنى موقوف بالعلم بوضع اللفظ
 ولا شك ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين
 اللفظ والمعنى وتحقيق المستبين واجب عند تحقق النسبة فيلزم الدور
 على ما لا يخفى ووجب باز فهم المعنى من اللفظ موقوف بالعلم بالوضع
 والعلم بالوضع ليس موقوف على فهم المعنى من اللفظ بل موقوف على فهم
 المعنى من طريق اخر فلا يلزم الدور شك



هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني في هذا الباب

28

محمود ما به فارتفع عن مرتبة الكون ولم يبلغ المرتبة الاسم وبذلك فارتفع
 لما كان موضوعا لمعان نسبة مخصوصة هي الآت للملاحظة معان اخرى لا سيما
 وتعرف هذه الاشياء وضعها على ما لم يكن الالاف محكوم عليه ولا محكوم عليه في الحروف
 لابد لكل واحد منهما ان يكون بالذات لكي يمكن اعتبار النسبة بينه وبين كل واحد
 وبين غيره واحتاج الى ذكر المعلق في عبارة هذه الآت الالاف مع صور ومما يحكم عليه
 الذي يسمونه والاسم لما كان موضوعا لمعان ملحوظة بالذات مستقلة بمضمونها
 ولم يعبر عنها نسبة تامة لا على التام نسبة الى غيرا ولا على التام نسبة الى
 اليها اسكن الحكم عليه واما الفعل فلما اعتبر في الحديث وهو من مستقل
 بالمضمومية وقسم اليه نسبة بغيره ونسبة تامة هي التي كلفنا فيها
 وجب ان يكون مستندا باعتبار الحديث او قد اعتبر ذلك في مضمومية وضعها ولا يمكن جعلها
 وان يذكر فاعلم ان يحصل تلك النسبة واما مجموع معناه فلا يصح الحكم عليه فيكون مستندا
 الحكم به وهو ظاهر بالتأمل فان قلت لماذا جعل النسبة التامة مضمومية الى
 المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ وهو الفعل ولم تقم المنسوب اليه في الفعل الحديث
 كذا لك مع اننا جارية بينهما ولا اخفاص لهما باحداهما فان فعل السبب لمضمومية
 في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالبوة التامة
 ثم في خبر النسبة اشارة الى المنسوب وهو المنسوب اليه وهو المضاف اليه
 بالاب المتعلق بالابن الا انك تقول انتب القيام الى زيد ولا تقول انتب القيام
 انتب زيد الى القيام وتقول القيام منتب وزيد منتب اليه واذا
 انبت الصف من المستعدي في القيام منتب ومنسوب اليه كل
 يرشدك الى ما ذكرنا فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل هو قيام زيد
 يستفاد من نسبة غير مستعمل في بيان صارت النسبة الى كقولك انتب القيام
 حالها كذا في الصفه مخوف في استفاد من ذات والقيام ونسبة بينهما
 ١٥٦

الم نسب الحديث النسبة المضمومية فتعني
 مستعمل بالمضمومية فلا يصح ان يقع عليه
 ففلا عن ان يقع عليه كذا في خبره التام
 الصادق المستر ١٠٦
 وانما في هذا قوله عليه السلام
 استفاد من الصفه مخوف في استفاد من ذات والقيام ونسبة بينهما

المقام الثاني في هذا الباب
 المقام الثالث في هذا الباب

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني في هذا الباب

هي التي لها حظها فلم يزل كون الصفه محكوم عليه ولا محكوم عليه بالاولى الفعل اجيب بان
 النسبة في الفعل نسبة تامة متفرقة بنفسها لا ترتبط بغيرها اصلها والحق الاصل من
 العبارة اشارة الى تلك النسبة ولا يمكن ان يؤول الى احد طرفيها قطعاً واما الصفه التي ذكرها في
 فالنسبة المعبرة فيها نسبة تامة لا تفتقر الى ايراد المضمومية في خبره وعدم
 ارتباطا نسبة وايضا البت النسبة مضمومية اصلها من العبارة فلذلك
 جاز ان يلاحظ فيها تامة جانب الذات فتجعل محكوم عليه بآونة تامة جانب
 الوصف فتجعل محكوم عليه بآونة النسبة المعبرة فلا يصح الحكم ولا الحكم بها وحدها ولا
 مع غيرها اعدم استقبالا فان قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل
 لا يصح ان يكون محكوم عليه بآونة في خبره فيكون من ان السند في قولك زيد قام ابوه
 هو الجملة الفعلية اجيب بان الحق بينهما كيان احدهما الحكم بان زيد قائم والآخر
 ان زيد قائم الاب ولا شك ان مذهب الحكمين لب بمضمومية صريحاً من
 بهذا الكلام بل الحق الاصل اقدمهما والآخر يقيد التزاما فان كان الحق هو الاول
 فزيد في هذا الكلام باعتبار مضمومية الصريح ليس محكوم عليه ولا محكوم به حقيقة
 بل هو قيد بغيره محكوم عليه وان الحق هو الثاني كما هو الظاهر فلا حكم له في بيان
 الاب والقيام بل الاب بنبه السند الذي هو القيام اذ به يتم الكلام
 مستندا الى زيد الا انك لو قلت قام ابوه وادعينا نسبة بينهما لم يرتبط
 ولم يقع خبرا من زيد ثم تتبع النجاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام تجريده
 في ابتاع بين طرفيها بغير نسبة ذكر زيد وايراد الدال على ارادة ارتباط الذي
 يستحيل وجوده مع الابتاع مم مم مم مم

اعلم ان الحق لا يشك في افعال العباد سنة لانها تاتى بقدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد اصلا كما
 ذهب اليه الجبرية او بلا تأثير لقدرته كما ذهب اليه الاشعري او بتأثير قدرة العبد فقط بايجاب واصرار
 اوله لا وان لم يزل الاجاب عند تحقق جميع مبادى الفعل وارتفاع الموانع وانه لا اختيار في العباد كما
 ذهب اليه اكثر المعتزلة او بالاجاب وانشاع الخلق كما ذهب اليه الفلاسفة ونسب الى امام الحرمين او بتأثير
 مجموع القدرتين على ان يكون التأثير تاتيا في اصل الفعل كما ذهب اليه الاستواء او على ان يكون تأثير قدرة
 الله تعالى في اصل الفعل وقدرة العبد في وصفه بان يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة او معصية كما ذهب
 اليه القاضى بهذا هو المقرر فيما بينهم لكن يبقى اثره في ان الطائفة الخفئية متفقة مع الاشعري في هذه
 المسئلة ام مع الاستواء والمفهوم من كلام الجاني في الشئ الثاني حيث قال بعد تقريره للذهب المذكورة
 في بيان تقريره صدق ذلك الذي هو الف حقيقى للذهب والمقصد به هنا ان للعبد فعل ينسب لقدرته
 سواء كان جزئيا او كليا كما هو مذهب الاستواء او مدارا محضا كما هو مذهب الاشعري وقال بعبد
 ذلك وان ذلك الاختيار ليس من العبد لانه لا يوجد شيئا يكون من الله تعالى فيلزم الجبر فذلك
 مذهب الاشعري وهو جبر متوسط واما الذين يذهبون الى الاستواء فلهذا ان يقولوا الاختيار بمعنى الارادة
 صفة من شأنها ان لا يخفى على المتفطن الانتقال المذكور يدل على ما قلنا ظاهره ان معنى قوله واما
 الذين يذهبون الى الاستواء الذين يذهبون الى الاستواء في حصول فعل العبد مجموع القدرتين على ما
 يقتضيهما مع كلامه ليس نسخ في ذاته القاتر غير هذا هو ان الطائفة الخفئية متفقة مع الاشعري في
 ان قدرة العبد غير مؤثرة في فعل العبد بل مؤثرة في قدرة الله تعالى فقط واما الفرق بين الطائفتين في معنى الكسب
 والاختيار لان معنى الكسب عند الاشعري مقارنة فعل العبد لقدرته وارادة من غير ان يكون هناك
 تأثير ومدخل في وجوده سوى كونه محلا كما هو المصريح في الوقوف ومعنى الكسب عند الخفئية صرف القدرة
 بمعنى جعلها متعلقة بالفعل وهو يتعلق الارادة بمعنى انه يجرى سببا لان تخلق الله تعالى صفة متعلقة بالفعل
 وصرف الارادة بمعنى جعلها متعلقة بالفعل واما ذلك الحرف فيجوز ان يكون لذا تاثير ما عرف في
 ارادة الله تعالى كما هو المفهوم من كلام الجاني في بحث تحقيق الكسب ومعنى الاختيار عند الاشعري
 الارادة المتعلقة باحد الطرفين او الارادة التامة للذات من الله تعالى كما هو المفهوم من كلام السكوتية
 على الجاني وعند الخفئية الارادة المطلقة واما صفة من شأنها ان يتعلق بكل من الطرفين بلا داع ومنزج

طريق ان القدرة العبدية مستقلة
 بالقائمية فانها افقت الله فقدرته
 لا تاتى من الله فقدرته مستقلة
 بالذات والاعانة وان الشئ لا يسطر
 كما لا يجوز جعل كل الشئ مستقلا
 على الله وانه لا يخلو من شئ
 من شئ واحد فانه باطل اتفاقا

على العمل مراده بغير مدخلية
 قدرة في جعله كونه طاعة او
 معصية بالانتماء اليه ولا طاعة
 في ذلك المكون مستقلة في نفسه
 على ما يرد على المعتزلة في تقرير
 العقل ان شئ لا يقدرة مما لا يقدرة
 العبد استقلالا فلهذا نقول

✓

ومتفق مع الاستواء في معنى الكسب والاختيار والفرق بينهما في ان قدرة العبد غير مؤثرة في وجود الفعل
 عند الخفئية ومؤثرة عند الاستواء فلهذا يكون معنى قول الجاني واما الذين يذهبون الى الاستواء
 واما الاستواء الذين يذهبون الى الاستواء في معنى الكسب والاختيار ويكون حمل الجاني على ما حملناه بالعناية وبما
 ظهر سريانا يلزم على الطائفة الماتريدية من القول بان اختيار العبد مخلوق الله تعالى ما يلزم منه على الاشعري
 من الجبر المتوسط وظهر ايضا ما في قول الخليلي الفاضل محمد البركوي في الطريقة المحمدية في بحث دفع وسوسة
 الشيطان لكن للعباد اختيارات جزئية وارادة فائقة قابلية للتعلق بكل من الضدين الطاعة والمعصية وليس
 وجوده في الخارج حتى يحتاج الى التعلق اه من المناقشة الطامرة واما ان الاختيار است الجزئية الغالبة للتعلق
 بكل من الضدين اختيارات مطلقة واما موجوده في الخارج بلا خلاف وماله وجوده في الخارج هو الاختيار است
 المطلقة باحد الضدين واما غير قابلية للتعلق بكل من الضدين ويمكن دفعها بالناسل الصادق فليتنازل في هذا المقام
 فانه من مزالق الاقدام محرم

بسم الله الرحمن الرحيم

قول ان الحق لا يشك في افعال العباد سنة لانها تاتى بقدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد اصلا كما
 ذهب اليه الجبرية او بلا تأثير لقدرته كما ذهب اليه الاشعري او بتأثير قدرة العبد فقط بايجاب واصرار
 التعلق واما بتأثير قدرة العبد او بتأثير مجموع القدرتين في اصل الفعل وبتأثير قدرة الله تعالى في اصل الفعل وقدرة
 العبد في وصفه او بالعكس او بتأثير العقل العاشر او غير ذلك والوصدرة من العبد
 قاله بقدرة من العبد اصلا يعني لا مؤثرة ولا كسبية بل مؤثرة بالكمالات فيما يوجد منها كما ذهب
 اليه الجبرية استواء فعل العبد الى الله تعالى والجبرية انما متوسط اي غير خالصة في القول الجبري المحض بل هو
 متوسط بين الجبر والتقوى فيثبت للعبد كسبا في الفعل كما لا يشعر به وخالصة لا يثبت كذلك كما يجزمه
 واما اصحاب جهم بن صفوان قالوا لا قدرة للعبد اصلا والجبرية من كون اصل الشهوة كما لا يزل اصل الشهوة
 لهم الذين لا يكون معتقدا بمعتقد اصل السنة والجماعة واما الجبرية والقدرة والارادة والاختيار والمعطلة و
 والمنسوبة وكل منهم في عشرة فرق فصاروا اثنين وسبعين فرقة واصل السنة خارجة منهم
 اما الجبرية فينسبون كل افعال العباد الى الله تعالى واما القدرة واما المعصية فينسبون كل افعال العباد الى
 العباد واما الروافض فينسبون الى الخلق والناسنة واما الجبرية وعثمان رضي الله عنهم واما الخوارج

قوله بلا قدرة ان الحاجة الى هذا القول لا معلوم
 من سبب لا قوله اما في قوله لا قدرة الله تعالى
 فقط كما ان ارادة الله في نفسه لا قدرة الله تعالى
 العبد كاستيلاء افعاله وان قوله لا قدرة الله تعالى
 كذا يذهب الى استيلاء قابلية بديهة

فينقضون الله لا يقدرون حتى كونه واهم انهم عشر الف رجل كانوا امن اهل صلوة وصيام والعطلة فيقولون
 حسنا مقبول وسبينا غافقورة ويقولون لا يفر مع الايمان معصية كالايتضاح الكف طاعة واما المشبهة
 فيقولون ان الله تعالى في الوش وصورته كصورة المخلوقين والكل باطل واما الحق فهو القوة الناجية وهي
 مذهب اهل السنة والجماعة فيكون الحق ثلثا وسبعين فقرة يكون كلامه في النار الا واحدة واما الفقرة
 ان جنة لقول النبي عليه السلام ستفرق بين ثلثنا وسبعين فقرة يكون كلامه في النار الا واحدة فان قلت هذا مخالف
 لقول بعض الافاضل اعلم ان كبار الفوق الاسلام ثمانية المعترزة والشبهة وانما ارجح والرجية والجماعة فيكون
 والمشبهة وان جنة قلنا انهم المخالفين بل الثمانية راجعة الى السبعة بالتأثيل الصاوي وانما عدل من ذلك الى ذلك
 لرجوعها الى اولنا عسيرة الضبط فليتنا حل **او** بلنا في القدرة كاذب الى الاشعري وهو
 ابو الحسن بن علي بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن بابر بن موسى الاشعري صاحب رسول الله والاشعري قبيحة
 في الدين هو اول من خالف في طاعة الجبار ورجع الى مذهب اهل السنة والجماعة والاشعري قال الفاعل
 العباد الاختيارية بقدرة الله تعالى وحده وليس في قدرته تأثير فينا بل السجادة ونحوها اجري عادة بانه يوجد
 في العبد قدرة واختيارا فاذ لم يكن هناك مانع او وجد فيه فقد مقارنا لما فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى ابدعا
 واحدا ومكسوبا للعبد **او** وان لم يزل الايجاب او جواب سوال قدر تقديره فعل هذا الايجاب والاضطرار لازم
 ولا تقدير يتحقق جميع مبادي الفعل واجاب وان لم يزل الايجاب عند تحقق جميع مبادي الفعل فيكون افعال العباد
 بقدرة العبد فقط بل ايجاب عند القائلين بهذا **او** كاذب الى اكثر المعترزة وان قيل بالانزاع لان بعض المعترزة
 قال افعال العباد واقعة على سبيل الوجوب واشتتاع **او** بالاجاب لا اشتتاع فتختلف كاذب الى الفلاسفة
 المشتمل ابو الحسن بن علي بن بلال بن بابر بن موسى الاشعري صاحب رسول الله والاشعري قبيحة
 المذهب من ظاهر عبارته ان افعال العباد عند الفلاسفة بتأثير قدرة العبد فقط بايجاب واشتتاع فتختلف
 بلا مدخل من الله تعالى بل المذهب عند الفلاسفة على واقعة على سبيل الوجوب واشتتاع فتختلف بقدرة مخلوقا
 الله تعالى العبد اذ اقررت حصول شرائطه وارتفاع الموانع والاحسن في العبارة ان يقال او بالاجاب واشتتاع
 فتختلف بقدرة مخلوقا الله تعالى العبد فليتنا حل **او** كاذب الى الاستناء والمراد من الاستناء هنا اسحق الاشعري
 قال ان فعل العبد بمجموع قدرتيه قدرة الحق وقدرة العبد وهذا لا ينافي ان تكون قدرة الحق كاملة مستغنية
 في نفسها **او** الطائفة الكيفية متفردة مع الاشعري لا نسب ان يقال الطائفة الماتريدية لان الكيفية مقابلة
 على ان في الماتريدية مقابلة مع الاشعري والذكر من الاشعري **او** والمقصود من كلام الخيال الشئ الثاني او في الفيا

المراد من بعض الافاضل
 السيد الشافعي في هذا القول

وجه اننا تركنا لوضوحها
 المقصود من سياق الكلام

المقدم

المقصود من كلام البعض في عقيدة على الدور الثاني حيث قال مذهب الاشعري ان المؤثر قدرة الله الحق وقدرة
 العبد مقارنتا لا مذهب المعتزلة هو ان المؤثر قدرة العبد فقط ومذهب الجبرية هو ان المؤثر قدرة الله وقدرة
 مجتمعة اجمالا لكن في نظرنا ان المؤثر عند الماتريدية هو الله تعالى فلا يكون مؤثرا في فعله كقول الاستناء ابو اسحاق
 الاشعري فاعلم من هذا الفرق بين الاستناء الى الاشعري والماتريدية وهو العنصر الذي استندنا لتفريق
 وشكر الله سبحانه لا يتم له الله ان يراهم من هذا المؤثرين الايجاب كما في الخيال ومن الاخر المكسب كما في
 العبد فليتنا حل **او** كاذب الى اكثر المعترزة وان قيل بالانزاع لان بعض المعترزة
 سريلا يلزم على الطائفة الماتريدية وهو ارادة الجبرية غير مخلوقة ما يلزم على الاشعري وهو ارادة الجبرية
 مخلوقة فليتنا حل **او** كاذب الى اكثر المعترزة وان قيل بالانزاع لان بعض المعترزة
 والاختيارية عند الله فليتنا حل **او** كاذب الى اكثر المعترزة وان قيل بالانزاع لان بعض المعترزة
 بقدرة الله تعالى وحده وان الاختيارية بقدرة الله تعالى وحده وليس في قدرته تأثير فينا بل السجادة ونحوها اجري عادة بانه يوجد
 في العبد قدرة واختيارا فاذ لم يكن هناك مانع او وجد فيه فقد مقارنا لما فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى ابدعا
 واحدا ومكسوبا للعبد **او** وان لم يزل الايجاب او جواب سوال قدر تقديره فعل هذا الايجاب والاضطرار لازم
 ولا تقدير يتحقق جميع مبادي الفعل واجاب وان لم يزل الايجاب عند تحقق جميع مبادي الفعل فيكون افعال العباد
 بقدرة العبد فقط بل ايجاب عند القائلين بهذا **او** كاذب الى اكثر المعترزة وان قيل بالانزاع لان بعض المعترزة
 قال افعال العباد واقعة على سبيل الوجوب واشتتاع **او** بالاجاب لا اشتتاع فتختلف كاذب الى الفلاسفة
 المشتمل ابو الحسن بن علي بن بلال بن بابر بن موسى الاشعري صاحب رسول الله والاشعري قبيحة
 المذهب من ظاهر عبارته ان افعال العباد عند الفلاسفة بتأثير قدرة العبد فقط بايجاب واشتتاع فتختلف
 بلا مدخل من الله تعالى بل المذهب عند الفلاسفة على واقعة على سبيل الوجوب واشتتاع فتختلف بقدرة مخلوقا
 الله تعالى العبد اذ اقررت حصول شرائطه وارتفاع الموانع والاحسن في العبارة ان يقال او بالاجاب واشتتاع
 فتختلف بقدرة مخلوقا الله تعالى العبد فليتنا حل **او** كاذب الى الاستناء والمراد من الاستناء هنا اسحق الاشعري
 قال ان فعل العبد بمجموع قدرتيه قدرة الحق وقدرة العبد وهذا لا ينافي ان تكون قدرة الحق كاملة مستغنية
 في نفسها **او** الطائفة الكيفية متفردة مع الاشعري لا نسب ان يقال الطائفة الماتريدية لان الكيفية مقابلة
 على ان في الماتريدية مقابلة مع الاشعري والذكر من الاشعري **او** والمقصود من كلام الخيال الشئ الثاني او في الفيا

منه فيكون من هذا في العمل والاعتقاد مذهب ابراهيم بن محمد بن اسحق ولا شبهة وكذلك الكلام في مذهب الشافعي
وعقائدوه انما نسبت العقائد اليه لاظهاره واجراء مذهب الشافعي في الاعتقادات فيكون مذهب الشافعيين
في العمل والاعتقاد مذهب الشافعي والالزام البطون بلا حفا فاعلم ان الكنفين في باب الايمان والاعتقاد
في باب الاعتقاد كما ان الشافعيين لا يشعرون في باب الاعتقاد فذلك ان الما تريد في باب
الاعتقاد ما من حنفية في باب الاعمال كما ان الاشعرية في باب الاعتقاد في باب الاعمال
يمكن دفعات من الصادق اقوال يمكن بان يقال مراد الفاضل الاختيار المعتبرة لا المطلقة
ليست موجودة في الخارج لكن يا ابا قول الفاضل واردة فليست قابلة للتعلق بالكل من الضمين
الطاعة والمعاينة فذلك قال استنادا بعد قول ويمكن دفعه فليست بل في هذا المقام فانه من
مزالق الاقدام تامل وتدبر ولا تغفل عما يجانها من المهمات الله اكبر من هذا الاتمام وعلى
رسوله افضل الصلوة والسلام وعلى اوصيائه الكرام قد استراح العلم من توبيد
هذه الاوراق بعون الله الملك الخلاق في نصف شوال من سنة السبع والاربعين
بعد مائة والف من الهجرة النبوية عليه الصلوة والسلام محمد

وكتبه لانه لا يصدر من هذا الكلام من العلم
من الشافعيين او الفاضل الفاضل
الذين فقهوا الفاضل في اليوم
مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين
 القصة علينا لواء العقل بهذه رسالة في اداب البحث
 يحتاج اليها كل متعلم ليكون حافظا في البحث من الضلالة تسهل
 على طريق الفهم والتفهيم وهي وان كانت متداولة بين المحققين
 لكنها ما كانت منظومة في سلك ولا مجموعة في عقد اردت نظم
 منشورا وجمع طغورا تخففه للراغب العربي ملك الصدور والاعيان
 شرف الاماني والاقران نجم المدة والدين عبد الرحمن ادم
 الله نفع به كانه فالتست الهام الصواب من الحكيم الوهاب وهي
 مرتبة على ثلثة فصول **الفصل الاول** في التعريفات **والثاني** في
 ترتيب البحث **والثالث** في ما يتعلق اخر عنها **الفصل الاول** في
 التعريفات المناظرة هي النظرة بصر من الجانبين في النسبة
 بين الشئين اظهار المصواب والدليل هو الذي يلزم من العلم
 به العلم بشئ اخر وهو المدلول والامارة هي التي يلزم من العلم بها
 الفطن بوجود المدلول وما يتوقف عليه وجود الشئ ان كان اخلا
 فيه يسمى كنه وان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده يسمى
 علة والافترقاء والعدة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشئ
 والتعليل هو تبين علة الشئ والملازمة هي كون الحكم مقتضيا

للمصدر والاول هو المدلول والثاني هو الملازمة والدور هو ترتيب الشئ
 على الشئ الذي له صلاح العلية اما وجوده او عدمه او معا والاول هو المدلول
 والثاني المدار والمنافضة هي منع مقدمة الدليل ومعارضة هي اقامة
 الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم والنقض هو تخالف الحكم من الدليل
 والمستند هو ما يكون المنع مبنيا عليه **الفصل الثاني** في ترتيب
 البحث اذا شرع العمل في تقرير الاقوال والذهاب فلابد ان يتوجه على
 المنع لان ذلك يظهر في الحكاية الا ان النقص في اقامة الدليل على ما افاد
 فاسئل انما ان يمنع في شئ او لا يمنع اصالا فان لم يمنع فظاهر
 وان منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله وهو انما يكون على مقدمة معينة
 من مقدمات دليله او بعد تمام دليله فان منع مقدمة من مقدمات
 دليله فاما ان يقتصر بمجرده المنع او لم يقتصر فان لم يقتصر فاما ان يقول
 او يذكر مستندا او لم يقل مستندا كما نقول لانه لم لا يجوز ان يكون
 كذا او نقول لانه لزوم ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان كذا وذلك
 هو المناقضة وان لم يقل مستندا بان استدلال بدليل على انتفاء تلك
 المقدمة فذلك يسمى عقبا غير سموي عند المحققين كما استدرك
 الخط في البحث نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المعلن الدليل على
 تلك المقدمة كما سبقي ذكره فان منع بعد تمام الدليل فذلك

على قسمين فاما ان لا يستلزم الدليل بعد التمام بناء على مختلف الحكم
 في شيء من الصور او لا يستلزم الدليل في جميع الدلائل يستدل بما ينافي
 ثبوت الدليل الاول هو النقص الاجمالي والثاني هو المعارض
 فعلى ان النقص اما تفصيلي وهو هنا فقط المذكورة ولها اجمال
 وتوجيه ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لمختلف الحكم في
 تلك الصورة اما المعارض فطريقها ان يقال ما ذكرتم وان دل
 على ثبوت المدلول لكن عندنا ما ينفي اذا شاع في دليل بصير
 المعلن منها كما ان لم يثبت وبالعكس والمعارض والنقص الاجمالي
 اما باثبات في مقدمات الدليل ايضا وذلك بالنسبة الى تلك
 المقدمة يكون معارضة ونقص اجمالي وبالعكس لا مجموع الدليل
 مناقضة على سبيل المعارض وتفصيل على سبيل الاجمالي هذا
 من طرق السائل اما من طرف المعلن فاذا منع مقدمة من مقدمات
 الدليل فيلزم علب دفعه اما بدليل او بتبني كما يقول العالم متغير لانا
 نشاهد التغيرات في من الحركات والافار المختلفة فان ان
 بدليان فانما ان يمتنع السائل ايضا او سلم فان منعه فاقسام
 المذكورة ياتي في من المناقضة والمعارض والنقص وكذلك
 ان ان بدليان ثالث ورابع فصاعدا في ينتهي اما الزام السائل

المانع او ان في المعلن لان المعلن ان القطع بالمنع والمعارض
 فحصل في تمام والمانع من ان ينتهي اولته لانه ضروري القول
 او لا ينتهي فان كان الاول يلزم الزام وان كان الثاني يلزم الثاني
 لانه اما ان يلزم التس من طرف المبدأ او غير المعلن من الدليل
 الثاني وذلك ظاهر الاول محال وتقدر بتسيم يلزم ان في المعلن
 ايضا لانه لا يمكن اثبات امور لانا بالبيان **تنبيه** منع المقدمة قد لا
 يضر المعلن ان يكون انتفاء تلك المقدمة مستلزما لمطلوبه وجوابه
 ان يرد المعلن بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة يتم ما كنا
 وان لم يكن يلزم المدعي والنقل بعض ما ذكرنا في مسئلة التوضيح
 ان ومسللة العالم مفتقرة الى المؤثر لان العالم حادث وكما حادث
 محدث فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر فان قيل لا يتم ان العالم
 محدث يقول لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا ليس
 فان واما بيان الكسري فلان كل متغير فهو محل الكوادر
 كما هو محل الكوادر لانج ع الكوادر فهو حادث ينتج ان كل
 متغير حادث واما بيان ان كل متغير محل الكوادر فهو ان
 المتغير يكون من حالة الى حالة وتلك الحالة حادثه وهي قائمه بذلك
 المتغير فذلك المتغير محقق محل لها فان قيل لا يتم لما يجوز

ان يكون التغير في ذلك المتغير بزمان ما كان متبعا لا محذور
 امر ما كان فنقول التغير لا يخرج من ان يكون محذورا ما كان
 او بزمان ما كان وفي كلا التقديرين يكون محذورا ما كان
 الاول فظا واما الثاني فلما بناه كونه عدميا حادثا متبعا والاصح
 في ذات ان كل متغير فهو محل للمحو او فنقول كل ما هو
 محل للمحو او فنحن نخرج عن الحوادث لانه لا يخرج من قابلية
 ذلك الحوادث وقابلية حادثه لانه مشروط بان كان
 وجود الحوادث حادث وقابلية ايضا حادثا وانما قلنا ان المكان
 وجود الحوادث حادث لان الحوادث لا يمكن ان يكون ازلها
 لان الحوادث ما يكون عدمه سابقا عليه والشيء مع كونه
 العدم سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازلها واذ لم يمكن في
 الازل يكون مكانه حادثا ولما لم يكن يقول هذا انما يلزم من
 اخذ الحوادث مع شرط كونه حادثا اما بالنظر الى ذاته فلما وكيف
 هذا لانه يلزم ان يتقلب الشيء من الامتناع الذاتي الى
 الامكان الذاتي وهذه منافضة بطريق المعارضة لان وجهها
 ان يقال ما ذكرتم وان ذلك على حدود المكان الحوادث ولكن
 عندنا ما ينفي ذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقضاء

وهو محال فان خلع المعلق من هذا الموضع يقول اذا كان
 امكانه حادثا واما تلك القابلية مشروطة بهذا الامكان فتكون
 حادثه لا يخرج من ان يكون تلك القابلية من لوازم وجوده ذلك
 المستبعد او لم يكن فان كانت ثابتة لا يخرج عن الحوادث فان
 لم يكن من لوازمه يكون عضا مضافا له قابلية القابلية
 ايضا امر حادث لما هو امان ان يكون من لوازمه او لا يكون
 فان كانت ثابتة المطلوب وان لم يكن فكذلك يقول في
 القابلية الثالثة فيلزم اما التسلسل والانتفاء الى قابلية
 لازمة والاولى بل مطلقتين الثاني وكل ما لا يخرج عن الحوادث
 فهو حادث لانه لو كان ازلها لكان الحوادث ازلية وهو
 محال لقائل ان يقول لا يتم ان كل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث
 لم لا يجوز ان يكون الشيء ازلها وهو لا يخرج عن الحوادث
 بان يكون كل حادث سابقا على الاخر لانه الاول والآخر سلسلا
 ذلك ولكن عندنا ما ينفي ذلك لان كل ما لا بد في متوالية
 الله تعالى في ايجاد العالم امان ان يكون متبعا في الازل او لم يكن
 والثاني مستلزم للمحال فتعني الاول لان كل ما لا بد
 لو لم يكن حاصلا في الازل يكون بعضه حادثا في يلزم انما ان

يكون ثابت في الازل اوله يمكن فان كان الاول يلزم قدم ذلك
 الحادث لا متناه في مختلف المعلول من العلة المتناهية كما سبق
 وان لم تكن فبعث حادث والكلام فيه كما في الاول فيلزم
 ان العدم او التساوي ثابت ان كل ما لا بد له في الموثرة حاصل
 في الازل يلزم ان لا يتغير العالم لانه ان كان حادثا فاختصاص حدوثه
 بوقت معين لا يلزم من ان يكون لازم زائد في الازل اوله يمكن فان
 كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد له في الازل حاصل او غير
 حاصل نصف وان كان الثاني يلزم رجحان احدهما على الممكن
 بلا مرجح وهو محال فان قال المعلن لاسم ان الترجيح بلا مرجح فذلك
 المنع مما لا يضر السائل لان السائل يقول لا يلزم من ان يكون ذلك
 محالا اوله يمكن فان كان يتم ما ذكرنا وان لم يكن فياز وجود العالم
 بدون الموثرة بطل الحكم ان كل محدث فله موثر وجوابه بالنقض
 الاجمالي كما يقول المعلن ما ذكرتم غير صحيح بدليل التخلف في كل
 الحدود المقترية واذا ثبت ان العالم محدث فنقول
 كل محدث ممكن وكل ممكن فله موثر لا متناه في ترجيح احد طرفي
 الممكن السوي لطرف الاخر بلا مرجح فيصدق ان العالم له
 موثر وهو المطلوب **الفصل الثالث** في المسائل التي ابدعنا

ونذكرها هنا فلما منها المسئلة الاولى من علم الكلام والمسئلة
 الثانية من الحكمة والمسئلة الثالثة من الفلاسفة **المسئلة**
الاولى من الكلام يقول واجب الوجود واحد لانه لو كان اثنين
 فلما يخرج من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون ولا سبيل الى تنقيح
 فيلزم ان لا يكون اثنين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة
 لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب وغيره علاقة
 وذلك يوجب الاحتياج وعدم الملازمة ايضا لانه لو كان
 كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يجز يلزم ثبوت الملازمة
 بينهما التقدير بخلافه والانفكاك محفك ذلك جوازه لان جواز الجمع
 مع **دفع** لطيف وهو ان يقال ان عيب جواز الانفكاك
 جواز الاختراق فلا يتم ان اللازم من عدم الملازمة هو هذا الجواز
 ان لا يكون بين الشئيين ملازمة ومع ثبوتها بالضرورة كقولنا
 كل ما كان الاثنان حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عيب
 به جواز ثبوت احدهما بدون الاخر محفك مع انه يجوز ثبوت
 احدهما من غير احتياج الى الاخر سواء كان الاخر ثابتا او لم يكن
 فذلك لازم ولكن لم قلتم بل **المسئلة الثانية** من الحكمة
 واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان فاعلا

بالاختيار فلا يخرج من ان يكون فعلة في الازل جائزا او لم يكن وكل
واحدة منهما باطل فالقول بكونه فاعلا بالاختيار باطلا وانما قلنا ان
كل واحد من القسامين باطل لانه لو كان فعلة اذ لم يلزم احد
الامر من المتعين وهو ان يكون الازل حادثا او كون الفاعل
بالاختيار موجبا لانه لا يخرج من ان يكون له قصد واردة في ذلك
الفعل او لم يكن فان كان يلزم حدوث فعلة وان لم يكن يلزم
كونه موجبا لانه فاعلا بالاختيار ههنا وانما لم يكن فعلة جائزا في
الازل فيكون متمتعاً بغيره فصار ممكناً فيلزم انقلاب الشئ من الاشياء
الذاتية الى الامكان الذاتي ههنا وجوابه ان يقال ما ذكرتم وان دل
على ذلك وكس عندنا ما يفي به وذلك لانه لو كان موجبا بالذات
يلزم اما كون الواجب معلوما لغيره او جائزا لعدم وكل واحد
منهما باطل وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد ان يكون معلوما
الاول موجودا مع فلا يخرج من ان يكون معلوما للاول جائزا
العدم او لم يكن فان لم يكن يلزم ان يكون واجبا فيلزم ان يكون
الواجب معلوما لغيره وان كان جائزا لعدم وكلما كان المعلول
جائزا لعدم كانت العلة الموجبة كذلك لان المعلول لا يلزم
الا وجوا لعدم اللازم بوجوب عدم جواز الملزوم فيكون الواجب

جائز لعدم ههنا شبهة ان يكون المعارضة في المفعول
كالنقض للدليل **مسألة الثالثة** من علم الخلف قال الشافعي
رحمه الله بملك اجبار البكر الباغية على النكاح خلاف الجائز
ح انما شبه ان احدي الولادتين ثابتة وهي اما قبل الاجبار
او عند الاجبار واما ما كان يلزم المطلوب وانما قلنا
ان احدي الولادتين ثابتة لانه لا يخرج من ان يكون شمول
الولاية للوقتين علة لاحد شمولين مطلقا اي شمول وجود الولاية
وشمول عدمها او لم يكن واما ما كان يلزم احدي الولادتين انما اذا
كان علة فقلنا ان شمول الولاية سواء كان محققا او لم يكن يلزم
احدي الولادتين وان لم يكن علة فكذلك لان علة لسبب
مدار النقيض شمول الولاية وجودا وعدمه في نفس الامر
لانه لو ثبت شمول الولاية او الافتراخ بين الولادتين
ثبت نقيض شمول عدمه سواء كانت العلية محققة
او لم يكن واما لم يكن مدار النقيض شمول عدمه يلزم نقيض
شمول عدمه لان العلية اذا كانت ثابتة كانت نقيض شمول
العدم ثابتا فعند عدمها يجب ان يكون ثابتا كجدة والآ
لكانت العلية مدارا وجودا وعدمه ههنا وانما ثبت نقيض

شمول لعدم فائز ان يصدر في شمول الولاية او الامة

الافتراف واما ما كان يلزم احد الولايتين وهو المظ

المطلوب سئل ان العلية ليست مدارا في نفس

الامر لكن لم قلتم انها كذلك على تقدير عدم شمول

الولاية يجوز ان يكون ذلك التقدير محالاً والمحال

جاز ان يستلزم المحم نقول هذا المنع لا يضر لانه لو

كان ذلك التقدير فائزاً في نفس الامر يتم ما ذكرنا

وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل الموع

كأمر والله اعلم بالصواب واليه

المرجع والكتاب تم الكتاب بعون

الله وحسن توفيقه على يد الفقير

العباد علي بن محمد الرزوي في

شهر ربيع الثاني في مدرست

سلطان محمد خان علي

الرجوة والافغان سنة

في شهر شوال سنة

مائة والف واحد

وستين

م

بسم الله وحجده وصلوة على رسوله يقول النبي الفقيه
محمد بن عبد الوهاب فيجلى زاده الكرمه انتبه بالفلاح والسعادة
قلت ما تقول في مسلم يقول التجديد ايمان يارب ان صدر مني
اقرار فانا ثبت منه وامننت بجميع ما جاء به محمد رسولك الرب سنا
شكك في ذلك المسلم في ايمانه والشك في الايمان كفر صريح به في الفتاوى
قلت وبالله التوفيق معنى الشك في الايمان فما صرح به في الفتاوى
الشك في التصديق الذير هو العلم اليقيني بجميع ما جاء به الرسول
مع الايمان والقبول في الواقع من علم بشئ علمه بالضرورة اذا
ان الشك في العلم به اقول فالعلم بشئ مستلزم العلم بذلك العلم
عند الانتفاء اليقين شك في علمه بشئ فهو غير عالم بذلك الشئ لان
انتفاء الايمان يدل على انتفاء اللزوم فمن شك في تصديقه فهو غير
مصدق هذا ومن صدر منه شئ من امارات التكذيب قولاً او
كفراً وان كان قبله مطمئناً بتصديق فيؤثر تجديد الايمان في الاشياء
عبادة الصلوة ولا اعتبار بها في قلبه وذلك لما قاله الحجة في ذكر
في شرح المقاصد ان التصديق الممارك لامارات التكذيب غير
معتد به والايمان هو التصديق الذي لا يقارن شيئاً من الامارات
انتهى اقول وانما قيل لا شك في التصديق هو الكرم الاعظم ثم **علم**

قوله في الفتاوى قال في رد المحتار في شرح المنهاج في الامارات
في ايمان او اقرار لا ينافي ان الشك في الدين كونه في الايمان
بما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الايمان
الذي لا يقارن به شيئاً من الامارات التكذيب فيكون الشك في
الدين هو الشك في الايمان فيكون الشك في الايمان هو الشك في الدين
فانما هو الشك في الايمان فيكون الشك في الايمان هو الشك في الدين
فانما هو الشك في الايمان فيكون الشك في الايمان هو الشك في الدين

قوله وانما قيل لا شك في التصديق هو الكرم الاعظم ثم علم

قوله في المشهور قال في المحقق في الامارات انما هو العلم
بالاشياء التي لا يقارن بها شيئاً من الامارات التكذيب فيكون
التصديق هو العلم بالاشياء التي لا يقارن بها شيئاً من الامارات
التكذيب فيكون الشك في الايمان هو الشك في الدين فيكون الشك في
الدين هو الشك في الايمان فيكون الشك في الايمان هو الشك في الدين

ان الشك

ان الشك في احوال التصديق كونه غير مقارن لشئ من ايمانه
فيكون الشك لا يدل على انتفاء التصديق لان العلم بشئ لا يستلزم العلم
بعدم مقارنته ذلك العلم شيئاً من ايمانه في اعتداده فيكون ذلك ظاهر
فالشك في كونه التصديق غير مقارن لامارة التكذيب لا يدل على انتفاء
التصديق كما لا يدل على تلك الامارة لان الشك في عدم شئ لا يدل على وجود
ذلك الشئ وذلك ظاهر ايضا فان الشك في عدم صدور امارات التكذيب
عنه مع عدم صدور ما عنه في الواقع مؤمن عند الكمال الشك في عدم صدور
العصيان فيه مع عدم صدور ما عنه في الواقع مطيع عند الله اذا علمت بهذا
ان من قال ان صدر مني اقرار ان ارد من الكفر انتفاء التصديق فحق هذا
القول في شك في وجود التصديق والشك في عدم انتفاء كما عرفت
وانتفاء الكفر لكن لا اظن ان احد اراد به ذلك وان ارد من الكفر شيئاً
من امارات التكذيب وهذا الشك لا يدل على عدم التصديق كما
لا يدل على وجود شئ من الامارات كما عرفت ثم ان المؤمن الغافل عن
احوال الغير المراقب على نفسه لا يامن من صدور شئ من الامارات من سيما
مع الجهل بان امارات التكذيب فينبغي له ان يجرد ايمانه في كل يوم بمثل
سبع النافق الكافر اذا قال انت يا ابن الرسول عير مسلماً كما في الحقايق
فلما شئ من مسلم في تجديد الايمان عن خوف صدور شئ من الامارات عنه
لا اقول ان صدر مني اقرار فانا ثبت منه ولما لا يكفي له عند ذلك ان يقول

قوله بسبب ايمانه متعلق باعتداده

قوله كما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الايمان

قوله امارات التكذيب في حال كفره في المعاصد

قوله بعدم التصديق ظرف لقوله لا يثبت

ان يقول استجب جميع ما جاء به الرسول قلت قد علمت مما نقله ان الكافر مستجاب
 جاهد بشئ ما جاء به الرسول مصدق بجميع ذلك لكنه متحفظ بشئ من امارات
 الكذب لا اوله فيرسل ما يثبت استجب جميع ما جاء به الرسول لا يحتاج الى التوبة مما
 عنه في حال كونه من امارات الكذب كما لا يحتاج الى التوبة من سائر المعاصي اذا ايمان
 الكافر به لم يمتد في حال كونه من المعاصي وبالكلمة ان امارات الكذب لا تافى اعتداده
 بتقديده الكافر بها حذافه ليس بتقديده من تصديقه تشهد الامارة كما يثبت سائر
 المعاصي فلا يثبت حكم الامارة السابقة في حال التجدد بعد التقديده حتى تنافي اعتداده
 ويحتاج الى التوبة عنها واما الكافر الشك في تصديقه لكن الامارة اعلمت
 فلا ينفع تجديده تصديقه عالم بيب من الامارة لان الامارة ما اومت بانه
 حكما شافي اعتداده تصديقه كجديده ايضا والهادم حكم الامارة هو التصديقه بعد التحديد
 لا تجديده التصديقه كما ان الهادم للمعاصي هو التصديقه بعد التحديد لا تجديده التصديقه
 فانك في ذلك نعم لو اردت المسلك بجديده من ضروري ما جاء به الرسول العيني
 بالبدعي منه ومصدره في تلك الحالة شئ من امارات الكذب يكفي في اسلامه
 ان يقول استجب جميع ما جاء به الرسول ولا يحتاج الى التوبة من تلك الامارة كما
 لا يحتاج الى التوبة من المعاصي الصادرة عنه في تلك الحالة ان قلت اليس يكفي
 التصديق صدر منه شئ من الامارة التوبة من تلك الامارة وهل يحتاج الى تجديده
 التصديق قلت نعم والاعلم لان تصديقه قد سقط اعتداده بغيره بعد الامارة
 وبانتفاء الامارة بالتوبة لا يعود ما سقط من اعتداده بتقديده كما لا يعود ما سقط من
 اعماله فانما يحتاج الى التصديق الجديد ولذا تصور محمد البركوي تجديده الاجام

عند نزل

عند خوف صدور الامارة في رسالة التركية بمجموع الامر من التوبة
 من الامارة والتقديده الجديد بعد شكر الله سبحانه وحجراه من المسلمين
 حيز التناول لعل هذا على اصل الحقيقة من عدم عود الساقط بالكلية بعد التوبة
 خلاف لما في نية هذا وانما قلت في صدر الرسالة فيما صرح به في الفتاوى
 لانه الشك في الاجابة يجوز ان يطلق على الشك في عدم
 صدور شئ من الامارات من المصدق لكن الشك
 في الايمان بهذا المعنى ليس كغيره كما عرفت والله الا وحي
 فله الحمد تمت الرسالة النافعة ان شاء الله تعالى
 بعونه وحسن توفيقه على يد عبد الضعيف
 علي بن محمد بن الحسن الرزوي

و هو سليل من ذنب لا يغفر ذنب لا يترك ذنب عسى الله ان يغفره اما الذنب لا يترك قطا لم يغفر
 بينهم واما الذنب لا يغفر فالشك بالله عز وجل واما الذنب الذي عسى ان يغفره الله فذنب العباد فيما بينهم
 وبين الله قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه عليكم بآية الله والاستغفار فان ابليس امكنت
 الناس الذنوب واهلكهم بآية الله والاستغفار فلما رأت ذلك امكنتهم بالاسوء
 ولهم بحسبوا انهم مستعدون فلما استغفروا

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, spanning the right page. The text is faint and appears to be a continuation from the previous page. It includes several lines of text, some of which are partially obscured by the binding of the book.

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر رب ثم باجبر
 يا من تحير في سبيل عظمته ارا الفحول تنزه كنهه ان يكون حول حقائق العقول صل في الصلوات
 المنهاوم الخبيث ان كنهها على قطب البرار وسيد الاجبار في المصطفى المعنى المختار و على الـ
 واصح به من الالهة و نجوم الاستدلال **بعد** فانه قد شاع فيما بين المصلين ان السعديين المحققين
 التفازاني والمحقق الجرجاني قد اختلفا في مسائل جملة من علوم شتى وقد كنت منذ عرفت الغث
 والسمين شغفت بالاطلاع على مواضع اختلافهما في العلوم العربية لكن لما كانت متفرقات في مواضع
 مختلفة لم اظفر عليها الا في ازمة متطاولة لم اذكر اولها مع ان الفذر المسمى طلعت عليه لاداعي انه
 هو المجموع بحيث لا يشذ منها شئ فاردت ان اجمع رساله تستمل تلك الاستنات وتحتوي
 تلك المتفرقات لتكملة عنواني في الم بالاطلاع على مواقع اختلاف ذينك البحرين وتنازع هذين
 البحرين كما سما الله تعالى جلاليب عنوانه فظننتها وربتها بحيث استقر كل شئ في موضوع واحد في
 بجملة تستلزم السائل العربية والقواعد العجيبة المستعملة في الكتب القوم بكونه معناه فهذه
 الجريدة وان كانت اكثر من مقولات واعلمها مروتيا اثبتت كما وردت في قائلها ووضعته على ما صدرت
 في مصدرها الا انها طريقة عزاء لم يسلك مثلال هذا الامد ورسالة عزراء لم يسبق على منوالها احد فها هي على
 مناجيد وطرز سديد وجعلتها عرضة بل بضاعة من جادة الى حضرت من خلد الله تعالى بالرياسة الانسية
 والنفي القدسية ذاة العيف فيض الله المستفيض طاعة الشريعة بهبط باب المعرفة
 لعداودع فيلب الالباب وكلها تنوي في اللبيب عن الاسباب بغيرها افادهم الاستيفاء رضى بنيد مصباح
 الجدل بل اثاره شفا العالين وتوحيه حكمة التوفيق على المؤمنين فلا تستم من خلق الانسنة

عنه اليه انه سيد المحققين وسند الفقهاء وعينه العبد مفتاح لا تقال الشكليات وسنة السنية
 منجاء من غيوب الثقلات فان وقع في حيز القبول فهو غايه الاموال نهاية السؤل الله به الموقوف
 للصواب والبدل المرجع والمآب **اختلاف** في جواز الزيادة لفظا بالنسبة الى معنى واحد حقيقة بالادوات الاربع
 اعني الوضع المعنوي والعرف والاصطلاح والشرع في ذهاب الجواز للمحقق التفازاني والرافعي للمحقق
 الجرجاني قال المحقق التفازاني في التلويح فان اتفقوا في الحقيقة اتفقوا في موضوعها للمعنى بجميع الادوات الاربع فها هي الحقيقة
 على الاطلاق والماضي حقيقة بالجملة التي باكان الوضع فقال المحقق الجرجاني اجماع الادوات منتف على الاطلاق
 بل ما يستعمل في كتابة الادوات المتأخرة عن الفائدة القول بانه كلام الغريب في قولنا في الاصطلاح انه اتفاق
 قوم على معنى لا يكون في اصل الموضوع لذلك وان اللغة اصل النقل طار عليه **اختلاف** في ان اسم الجنس كرجل
 واسم هو موضوع للقول المنتشر والمماثلة في حيث هي في ذهاب الاول للمحقق التفازاني والرافعي في الثاني
 المحقق الجرجاني قال في شرح النجاشي فان موضوع لواحده احاد جنس فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصله
 واسم موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فاما ردت الحقيقة ولزم من اطلاق
 على الحقيقة باعتبار وجود التعدد قال المحقق الشريف في حاشية شرح التخصيص و عليه ان اسم الجنس عند
 لما كان موضوعا لواحده احاد جنس فاذا عرف بلام حقيقة واراد به مفهوم السمي من غير اعتبار لما
 صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزاء معناه فيكون مجازا قطعيا سواء فهم هناك بعدة
 باعتبار الوجود والنفاهم العربية كما في ادخل السوق اولم يفهم كما في مقام التعريف الا ان يدعى ان
 المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بآراء الحقيقة وضعا اخر مغاير للوضع معز به وفي تقدير
 ووقف بعض الفضلاء بالبعد في ان موضوع مجموع الاسم وحرف التعريف او الاسم بشرط التعريف
 بآراء الحقيقة بوضع اخر نوعي كالوجه اليه الشارح في التلويح والعجب ان سيعترف في الدرس
 الا ان احد تسمي المعرف وهو الاسم في المعهود والخارج موضوع بوضع اخر بآراء كل حضوة

قال في شرحه في حاشية شرح التلويح ان العلم ان افعال جيل
 كالمزور من افعال الدجال يجب ان يكون في موضع
 ان يجب وضعه في اطلاق على خصوصية افعالهم كان بل معناه
 ان يجب وضعه في اطلاق على كل شئ هو المماثلة في حيث هي اذ لا ينفك
 المنتشر على اختلاف الاربعة انتهى

فالماتع في القسم الاخر ان يكون كذلك على ان عبارة عن تدل على ان الوضع العام معبر عن التعريف
 اذا جعل اسم الاجناس موضوعا للامارة المنتشرة في قول فرق بين ما عرفت به قدس سره وبين ما
 استبعد اذ لو قلنا ان لفظ اسيد مجرد عن اللام موضوع للفرع المنتشر في قولنا ان موضوعه مجموع
 اللام بين افعي المفهوم والعارض المتحقق في القول فاذا قلنا بعد دخول اللام في موضوع نفس المفهوم لم يمتنا
 القول بان اللفظ حال ساطة او بشرط مجرد موضوع للمعنى المركب من المسمى والعارض وحال تركبه
 او بقيد اللام موضوع كبر او احد من المعنى المركب من المسمى والعارض وهذا خلاصة استبعاد
 قدس سره وهو كذلك في الواقع كما لا يخفى على من له ذوق سليم والذي اعترف انه قبل اللام كانه
 موضوعا للمفهوم وبعد دخوله كان موضوعا للفرع المعين فخلاصة ان اللفظ حال ساطة موضوع
 للمعنى البسيط وحال تركبه للمعنى المركب ولا استبعاد فيه والمولى الدافع يوافقهم ان استبعاد قدس
 سره في تحقق وضع في العرف باللام مغاير للوضع المتحقق في الجرد عن اللام فاورد عليه قدس سره
 ما اورد وليس كذلك بل الاستبعاد انما هو في تحقق وضع اخر فيه يكف به هذه الكيفية التي ذكرناها
اختلاف في الاعلام اجنبية بان عليه ما على لفظية تقديرية او هي من الاعلام الحقيقية مثل الاعلام
 الشخصية فذهب الى الاول المحقق التفاز وهو ان تحت رتبة الفاضل المستر ابا دى والاشارة
 المحقق الشريف الجرجاني هو ان تحت رتبة المولى المحقق قاضي عضد الدين قال في المطول عند قول المص
 وقد بانى لواحد باعتبار عهديه في الذهن كقولك او خال السون حيث لا عهد وهذا المعنى كالنكرة
 يعني باعتبار القرينة وان كان في اللفظ مجرد على احكام المعارف من توعية مبتداه واداء ووصفا
 للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس بهذه الاحكام اللفظية كما في اللفظية التي اضطررت اليها الحكماء
 معرفة كونها سامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا قال المحقق الشريف قدس سره في خواصه شرح فيض
 في بحث لام التعريف فظاهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعله انما ماحية

طبيب

حجب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام اجنبية وان كانت قديمة في
 اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال
 سبويه اذ قلت اسامة فكذلك قلت القرب الذي من شأنه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة و
 اسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو يجب الاشارة وعدمها كما سبق واما كما سلكه فالاشارة فيه
 بالالة وبجواهر اللفظ **اختلاف في** ان الواجب في المجاز يجب الصيرورة والمشاركة فهو عدم كونه المعنى المراد
 في افراد الموضوع حاله اعتبار الحكم بالنبوت والانتفاء او الواجب في ذلك ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته
 فذهب الى الاول المحقق التفاز والاشارة المحقق الجرجاني قال في المطول المعبر في الحقيقة والمجاز كونه المعنى
 المراد في افراد الموضوع له وعدم ذلك حاله اعتبار الحكم بالنبوت والانتفاء للاحالة الحكم والكلمة للقطع بان
 يكون قتل زيد في السنة الماضية قتيلا مجازا باعتبار ما يؤول وتوالت خلف هذا الرجل ابوه طفلا يتما
 حقيقة مع ان القتل حال الحكم بهذا الكلام قتل حقيقة والرجل ليس بطفل ثم المعبر هو الحكم الذي جعل في ذلك
 اللفظ متعلقا للقطع بان توالت اكرم الرجل الذي خلفه ابوه طفلا حقيقة وقوله عليه السلام من قتل
 قتيلا فله سب مجاز مع انه الرجل حال اكرامه ليس بطفل والقتل حال استحقاق قاتله سب مقول
 وقال المحقق الجرجاني في خواصه الكشوف فقولك عمرت هذا الخن مشير الى الخن بين يديك ليس مجاز
 مع انه لم يكن خنا زمانا العمر فقولك سا شرب هذا الخن مشير الى عصير عندك مجازا باعتبار المائل
 وان كان خلافا لاشرب فليس قال المعبر في المجاز يجب الصيرورة والمشاركة فهو حال النسبة
 لاحال الحكم بافتدائه الى الواجب في ذلك الحكم ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته فتارة يعبر زمان النسبة
 كما في الامثلة المتقدمة وتارة يعبر زمانا اثنائا كما في هذين المثالين واجب بانه اذا كان في الكلام
 حكما فالمعبر هو الحكم الذي جعل في اللفظ من متعلقاته كما صرح به في التلويح في لا بعد ان يراوان
 لفظه هذا باعتبار رتبة في الاشارة والتبني والحق حكم اخر ضمنا ولذا يجوز كونه عاملا في الحال مع

تفسير بما بين يمينه الفاعل والمفعول ولفظ الخالئ المثالين وان كان صفة لهذا معمولاً للفعل المذكور متعاً
الا انه بحسب المعنى يتعلق بما يدل عليه ضمنا اي الشير اليه ولا شك ان في المثال الاول المعنى الحقيقي حاصل
للمعنى المستعمل في زمان الاشارة فيكون حقيقة وفي المثال الثاني غير حاصل في ذلك الزمان فيكون مجازاً
اختلف في تحقق الوضع النوعي في المجاز بعد الاتفاق على عدم تحقق الوضع الشخصي في ذلك المذهب في تحقق
التفكير في الحقيقة المحقق الجرجاني قال في التلويح قد يلزم الوضع النوعي بثبوت قاعدة وآلة على ان كل لفظ
معين للدلالة على معنى بنف فهو عند العربينة المألوفة في ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق في ذلك
المعنى متعلقاً بمفهومه والى عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة العربينة لا بواسطة اسرار التعيين حتى لو لم يثبت
من الواضح جواز استعمال اللفظة في المعنى المجازي لكانت دلالة علي ونحوه من عند قيام العربينة بها
ومثله مجاز التجا وفي المعنى الاصلي وقال المحقق الجرجاني في حاشيته شرح التلخيص المعبر به عن تعيين اللفظ بنف بآراء
المعنى لا يتعين بآراءه مطلقاً كما مر في الفتح ولا شك ان تعيين اللفظ بآراءه معناه المجازي ليس
بل بعربينة شخصية او نوعية فلا يلزم المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا لوضعاً شخصياً ولا لوضعاً نوعياً اقل
وتحقيق مراد التفاتنا على ما يقتضيه كلامنا في التلويح هو ان الوضع النوعي على ضربين احدهما ما يتحقق
في عامة المشتقات والمركبات وغيرها مما يكون دلالة على المعنى بآراءه والصفة والضرب الثاني
منه ما يتحقق في المجاز وان الضرب الاول من مجزاة الموضوعات الشخصية باعتبار ادائه من باب
الحقيقة وان المراد بالوضع تعريف حقيقة والمجاز اما اثباتاً ونفياً فهو الوضع الشخصي والضرب الاول
من الوضع النوعي وكذا المراد بالوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنف فتشعر ان قول المحقق الجرجاني
فلا يلزم المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا لوضعاً شخصياً ولا لوضعاً نوعياً ان المراد بالوضع النوعي في الضرب
الاول من النوعي فيكون الكلامان متوافقين غير متخالفين وان اراد به مطلق الوضع النوعي بقسميه فكلامه
الذي ذكره في اثباته لا يدل عليه بوجه اذا انقسم ايضا معترف بان الدلالة على المعنى في عامة المعاني

الحقيقه

المحققية بنفس الدال سواء كان الدال هو اللفظ او الراجحة او الصيغة وان الدال على المعنى المجازي في عامة
 المعاني المجازية ليست بنفس اللفظ المجازي بل بواسطة امر خارج عنه فمع ذلك يقول بتحقيق العلم
 من قسمي الوضع النوعي المجازي وظاهره من مثله لا يقال بالراجحة والقياس ما لم يظفر على ما يدان في كلام
 التمهيد والوضع واللفظ وان مثل المحقق التفصيلي "موقوف في النقل منهم خصوصاً فيما يتعلق بالوضع واللفظ"
 فخره كلامه ح ان الخرب الاول من الوضع النوعي يتحقق عند القوم في عامة ما يدان بالصيغة والخرب
 الثاني يتحقق منه في المجازي وان عامة الافعال النوعية بالاول فضايع الشك فيه وعامة الصيغ و
 الراجحة الموضوعية بالخرب الاول من فرب الوضع النوعي فيهم العلم الحقيقية منها ان كانت
 بثبوت الوضع والتعيين واما محظوظة عند الاطلاق حتى لو لم يتحقق الوضع او لم يعرف السامع
 لم يتحقق الفهم وان عامة المعاني المجازية فيهم ما عدا اثبات قيام القرينة عند الاطلاق لاسيما
 في الوضع ومعرفة السامع اياه حتى ان لو لم يعرف تعيين الوضع وجواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي
 لكان الفهم والدلالة على حاله فالمراد من قول المحقق الثاني ان حتى لو لم يثبت في الوضع انه لو لم يثبت ذلك
 عند السامع ولم يعرفه عند الاطلاق والاستماع لانه لو لم يثبت راسداً عند السامع ولانه نفس الامر
 بكون الموضوع بالوضع الشخصي والموضوع بالوضع النوعي الاول فانه لا بد فيهما من ثبوت التعيين في الوضع
 وكما في ذلك التعيين ما هو في السامع والمعرفة في العلم الثاني من الوضع النوعي فانه يكفي في ثبوت التعيين من
 الوضع ولا يلزم ان يكون ملحوظاً عند الاطلاق وهذا ما يتبين من بين مصاحبة الشيء وملاحظته في الاول
 لا بد من المصاحبة والملاحظة في الثاني كمتن في المصاحبة ولا يلزم الملاحظة وهذا ما قالوا ان اسماً لا يجرى
 مثل رجل وفرس تدعى موهوماً متعينة في النفس متميزة بعضها عن بعض مع ان ذلك التعيين لا يلزم
 ان يكون ملحوظاً حين الفهم والدلالة بل يكفي ثبوت التعيين في نفسه وهذا المقام لصعوبة قد غفلت عن كثير
 فلهذا في المحقق التفصيلي اما في نظره واما من **اختلاف** فكره لو بعد اتفاقهما بانما يجزى لامتاع الثاني

بلغ

54

لا شاع الاوان تجري للدلالة على لزوم الجواب بشرط من غير قصد لا القطع بانتقالها بان عجزها لهذا المعنى بل هو
 في العرف كالحاصل في العرف العام فذهب الى الاول المحقق التفتازاني ولا الشارح المحقق الجرجاني قال المحقق
 التفتازاني في شرح التلخيص بعد بيان معنى كلمة لوعده اصل اللغز وبعد ذلك كلام ابن الحاجب في السبب في
 واما رتبة العقول فقد جعلوا اولها ونحوها اداة للتكازم والدلالة على لزوم الجواب بشرط من غير قصد لا القطع
 ولذا صح عندهم استثناء عيسى المقدم نحو لو كانت الشمس طالوت فالتأخر موجود لكن الشك
 طالوت فلهما يستعملها للدلالة على ان العلم بانتقال الشيء على العلم بانتقال الاول ضرورة انتقال المزموم
 بانتقال الارزاق من غير التفات لان انتقال الجواب في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياس
 لاكتساب العلوم والقدريات ولا شك ان العلم بانتقال المزموم لا يوجب العلم بانتقال الارزاق بل الامر
 بالعكس اذا قلنا وجدنا استعمالها في قاعدة اللغز اكثر من استعمالها في قاعدة كماله فلو كان استعمالها
 لو كان فيها الهبة الا انه لفسد الظهور ان العرض من المصديق بانتقاله بقدر الاله لا بسبب انتقال
 الف قال قد سره في حاشية شرح التلخيص فيهم من ظاهر كلامه ان المعنى الثاني انما هو موجب الاوضاع اصطلاحية
 لارباب العقول وان الاله الكريمه وارادة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا ونحن انما انما من المعاني المعبرة
 عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العربية كما يقال لك
 هل يد في البلد فتقول لا او لو كان فيه حفرة جلت فستدل بعدم الظهور على عدم كونه في البلد ويسمى على البيان
 مشددا بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول المعنى الثالث الذي سيذكره في نوع العبد صديقه
 لولم يحف ادم بعصه قال مولانا كنفيد قد حل شعره في قوله تعالى وما علمناه الشعر على القياس الشعري
 في حاشية المطالع على ما يتبادر من قوله قد سبق من تجويز ان يقع غير العرب في القرآن فلم لا يجوز
 ان يقع ما كان على القواعد المزمنة في القرآن النادر بعد تقرير القواعد المزمنة في القول حاجته الى
 هذا الجواب لاننا نقول معنى قول المحقق التفتازاني واذا قلنا معنى وجدنا استعمالها في قاعدة اللغز

اكثر وجدنا استعمال كلمة لوعده كلام العرب على قاعدة اصل اللغز اكثر من استعمالها في قاعدة اللغز
 على قاعدة اللغز قد استعمل في كلام العرب ايضا على قاعدة العرف العام مطلقا ارباب العقول فيهم
 كلاما مع الغوايا من العرب عنده غايته ان الاول اصل اللغز والثاني عرف اللغز وان المعنى الثاني
 هو فاعلا صليح ارباب العقول في توافق الاصلين من معنى يجوز عند المحقق التفتازاني بل توافق الاصطلاحات
 الاربع كما في التلخيص وقد اشار المحقق الجرجاني في ان يكون هذا المعنى الذي ذكرنا مراد للمحقق التفتازاني
 حيث قال فيهم من ظاهر كلامه ان المعنى الثاني بل هو انه كونه قال ونحن انما انما من المعاني المعبرة عند
 اهل اللغة في شعرات كلام المحقق التفتازاني غير صحيح الا ان يقال مراد للمحقق الجرجاني من هذا الكلام
 انه يفهم من كلام التفتازاني معنى واحد هما هو الظاهر وانما بينهما خلاف الظاهر فيجوز مراده على المعنى الذي
 هو خلاف الظاهر هو الحق لا على المعنى الذي هو الظاهر غير صحيح **اختلاف** ان الاصل والاستعمال
 بل هو دخول الباطن في المقصور او دخوله في المقصور عليه فذهب الى الاول المحقق التفتازاني ولا الشارح المحقق
 الجرجاني قال المحقق التفتازاني في حاشية شرح الكشاف قد يدخل الباطن في المقصور عليه كما قال في الجهد
 لله والدلالة على اختصاص الجهد بتلخيص العرب هو الاول اعني دخوله في المقصور وقال في مواضع
 اخر من تفسير قوله تعالى اياك نعبد والمعنى يخصك بالعبادة اى يجعلك منفردا بها لا نعبد غيرك
 وهو الاستعمال العربى ولو ثبت لخص العبادة بكن كان استعمالا عرفيا في التلخيص استعمال الباطن
 في المقصور عليه قليل الا انه يتبادر الى الوجود انما كان استعمالا في التلخيص استعمال الباطن في المقصور
 الجرجاني في حاشية الكشاف ان الاختصاص وكذا التخصيص والمقصود يقتضيه بحسب مفهومه الاصل
 ان يدخل الباطن في المقصور عليه فيقال حق الجهد بزيدي اى صار مقصورا على زيد لا يتجاوز له غيره
 ومن قوله والله كجذب الهمة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره وهذا غير كثير الا ان
 الاكثر في الاستعمال دخول الباطن في المقصور وذلك لان تخصيصه باخر في قوة تميز الاخر

فاستعمل فيه مجاز مشهورا **اختلاف** في الشرطية بان اعتبار اهل العربية واعتبار المتكلمين فيها
هل ما يختلفان اوان الاعتبار واحد لا يختلفان فذهب الى الاول المحقق التفنان ولا الشا المحقق
اخره قال في شرح النخبة انا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونفس اهل العربية النهار
موجود عليه وموجود محكوم به الشرطية فيه ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء بان على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقه باعتبار مطابقة الحكم
بشئ الوجود للنهار وكذبا بعدمها وانما عند المتكلمين فالمحكوم عليه هو الشرط والحكم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء الشرط وصدقه باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبا بعدمها فكل من الطرفين
قد اخلع الجزاءية واحتمال الصدق والكذب وقالوا اننا نثبت كرك الحكمية في اننا قد جازم موضوع
للتقدير والكذب وتخالفا في ان طرفيهما مؤلفان، بل فاجزى بان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها
ليس ان احد طرفيهما هو الخبر كخبر الحكمية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهوم عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس عند الحاجة ان تقديره النهار موجود في وقت طلوع
الشمس فظاهرة جملة خبرية فيتمسده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وقال المحقق اخرجنا اذا قلت
ان ضربني زيد فترى فلو كان معناه اضربه في وقت ضربته اياي لم تكن صادقا الا اذا تحقق الضرب
منك مع ذلك القيد فاذا فرض النفا القيد اخرج وقت ضربته اياك لم يكن الضرب المقيد به
واقعا فيكون الجزاء الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد
ذلك بقطع الالة اذ لم يضر بك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضرباك ضربت عند كلامك
بهذا صادقا واما لفظ فظهر ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة
بين الجزاء والجزاء وان ما ذهب اليه الميزانيون لا يخالف كلام اهل العربية كيف وهم يصدرون بيان
مفهوم الحقيقة المستعملة في العلوم والعرف وقد صرح النخبة بان كل المجازات تدل على

سببية

على سببية الاول وسببية الثاني وفيه اشارة الى ان الحكم هو الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام
السكاكي موافق لما افاده الشارح وبذلك اعترف نفسه لاهل العربية باسمهم لكنه كلام ظاهري
ربما دعه اليه ما رآه من جعل الشرط وقبول المسند صفة الكلام وتقليد الانشا راو ربما واهمه
صحة ذلك ما قد يقال ان قولك ان جيتي اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك او
وقت مجيئك ولذلك عرفت الحكم الخبري في صدر كتابه بما يخص حكمية ويرد عليه ان الحق من تزييد
بتلك المنزلة التي على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى ان الغرض الاصل معرفة كونه الجزاء معقلا
لا معرفة كونه معقلا وما هو فاسد لان معنى التعليل والشرطية مراد من قولك على تقدير مجيئك
او وقت مجيئك والالم ليس صحيحا لما قررناه او رد عليه بان توهم اتحاد الكلامين اخرج كلام اهل العربية
والميزانيين غير صحيح فان المحققين من اهل العربية صرحوا جوازه بمذهبهم قال السبكي في جواب المجازة
هو اخباري وعنده يرفع التقدير والكذب والوفاء والاختلاف لا يرى انك اذا قلت ان ج
زيد اعطاه عمرو دينار لم يقع لك محي زيدا لا بتأخير تقديره ولا تكذيب وانما يقع لك تقديره و
التكذيب باعطاء عمرو اياه الدينار او بمنع اياه بعد مجيئه هذا كلامه وهو صريح في ان التقدير والتكذيب
لا يرتبطان بالربط بين جزئي الشرطية بل بالتحقق الجزاء بعد تحقق الشرط وهذا هو الفصل
المرتبط جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف جملة الشرطية والتسمية وهذا كما ترى اشعار
من الفاضل المرتضى ايضا بما قلنا وقد اتفق علماء هذا الفن كصاحب المفتاح والتهان والنخبة
وغيرهم على جعل الشرطية قيد للجزاء كسائر القيود وكفى بهم قدوة **اختلاف** في ان ذكر طرفي التشبيه
هل هو لا ينافي الاستعارة او هو مناف لها فذهب الى الاول المحقق التفنان والاشا الى الثاني
المحقق اخرجني قال في شرح النخبة قال المصنف الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بما وضع له ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فنعى هذا لا ينافي ان يكون ما تضمن تشبيه معناه

بما وضع اللفظ المستعمل فيها وضعه وان لم يكن تشبيهاً شئ به نحو زيد اسد و زبت زيدا اسد او زبت
اسد لانه اذا كان معناه عين الموضوع لم يرجح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه
على ان عاين قولنا ما نقصن عبارة به المجازى مجازاً فنحن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها
فان شئنا الامثلة المذكورة ليس بجواز لكونه مستعملاً فيها وضعه وفيه نظر لاننا لم ننس ان اسد لانه زيد
اسد مستعمل فيها وضعه بل هو مستعمل في معنى الشئ جاء فيكون مجازاً والاستعارة كما في زبت اسد
يرمى بقرينة محمد بن زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوف وان التقدير زيد كاسد
وقال في التلويح هو الاستعارة بتفسير الجواهر ايضا لكونه مستعملاً في المشبه المترك وهو الرجل شجاع
لان معناه الحقيقي لا يقتضي التقدير اداة التشبيه بدليل قوله لم زيد اسد على اى محترى صانع العظم
اعزى عليه اى بانه وقال للمحقق الجرجاني في شرح المفاتيح اذا عرفت ان وجود طرف التشبيه يمنع
من حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لما عرفت المشبه عالم كين متر وكما بالكلية مفرد وباعند مصطلح الجرجاني
الكلام في التشبيه في الاستعارة لان الكلام لا يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف
للبالغة المطلوبة في الاستعارة فجعل المشبه عين المشبه به عرفت بان وجود طرف التشبيه
سواء كان وجود المشبه هناك لفظياً او تقديره او معناه يمنع من حمل الكلام على غير التشبيه اى
الاستعارة واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كارة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج
الكلام عن التشبيه الا يجب الظاهر بطلان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة كزوجه
عن البرهانية الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان هذه الامثلة المشتبهة على وجود الطرفين صريحة
باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا **حذفاً** في ان الالتفات
الموضوعية بآراء معينة بل على موضوعية ايضا لانها بوضع غير قصدى واعلام الا ليس شئ منها اعلمها
لانها والامثلة موضوعية لها شئ من الموضوع لا قصد او لا ضمناً فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والشيخ

المحقق

المحقق الجرجاني قال المحقق التفارقي في حاشية الكشاف ان كل لفظ وضع باراء مع اسماء كان او فعلاً او حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم او الفعل او الحرف فمضى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماضٍ وزيد اسم ومن حرف جر ثم ان كلامنا في الثلاثة محكوم عليه بالفعل الاسم والحرف حيث يقال خرج فعل ماضٍ وزيد اسم علم ومن حرف جر فتجعل كل من الثلاثة محكوماً عليه لكن بوضع غير تقديري لا يجبر به اللفظ مشتركاً ولا يفهم من معناه وقال المحقق الجرجاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان دلالة الالفاظ على النفس باليت مستندة الى وضع اصلاً لوجودها في الامكان بل تفاوت وجعلها محكوماً عليه لا يقتضي كونها اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاجراء في الالفاظ بل هو جار في الالفاظ الهاء لقولنا جسي مركب من ثلثة احرف ودعوى ان الواضع وضع الكلمات باراء النفس باوضاعاً تقديرياً او غير تقديري وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات وضع غير تقديري امر لا يبعد نقل ولا عقل وانما اتركبه تقصيصاً عما انزاع المشترك في جميع الكلم وتحقيقه انه اذا اريد الحكم على لفظ بلفظ لم يحتج هناك بالوضع ولا الى الدال على المحكوم عليه للاستغناء، بانه لا يدل عليه فيشارك الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلفظ بالنفس وانما يحتج اذا لم يكن المحكوم عليه لفظاً او كان ولم يتلقط به فينسب هناك ما يدل عليه ليتوجه الحكم اليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن واخواتها اسماء الالفاظ الدالة على معانيها واعلامها بالحكم تقريبي قالوا ذلك لقيامها مقام اسماء الاعلام في تحصيل المراد والاجواب اننا نقول من طرف الخصم انهم قطعوا قولنا جسي مهيئ لغيره انما طلب فائدة تامة وما هو كذلك فهو كلام لكن الجوز الاول منه لم يوضع باراء، بمعنى فهو ليس بكلمة من هذه الجينية لكننا نفهم من نفسه حين الاطلاق فهو كلمة بهذا الاعتبار يصح جعله جزءاً من الكلام وايضا اننا نعلم قطعاً ان في الجوز الاول من هذا التركيب دلالة على شئ غير الدلالة العقلية وليس هذا الشئ غير نفس والالزام

[illegible]

خلاف الفرض لفرضاة ممل في هذه الدلالة الثابتة اما نشأت من تعيين احد غير طبيعة اللفظ او ثبت
 من طبيعة اللفظ والشيء الذي ثبت مروي وادعى عنه حقيقة جاز القائل ثبت الاول ايضا فان علم قطعا ان
 الجزء الاول في هذا التركيب محكوم عليه بتوافق من المعترض ايضا والاشياء من المحكوم عليه من ان كان
 فانهم حكموا على الاشياء المستمرة في الافعال بالسمية مع انها ليست من تيسر لفظ ولا حرف ولا صوت فلو
 حكموا عليها بالوضع والتعيين مع كونها معدومة في النفس فانهم باجرائي ان يحكموا بالسمية الممثلة من
 حيثية ولا تتابع النفس ايضا فانهم يجمعون بوضع اللفظ في اللفظ بالاعراض من غير ان يكون لها معنى
 كثير من الادعاء اللغوية ولم يميز المعاني الحقيقية المجازية الابطالون وتبينت نشأت من استعمال
 اهل الكلام ومي وارتد خطا بانهم فاذا راى تركيب مفيدة فائدة تامة وقد كانت العدة في جزئها
 ممل احسن على ذلك الممل فلما تخيل بالوضع والتعيين في الجملة فالقول بان دعوى ان الواضع وضع
 الممثلة بآراء النفس او ضعفا فسد او غير مقصدي وانما اسما بهذا الاعتبار خرج من اللفظ في كسيرة
 في قوة عدم اللغوية مجر واستبعاد او لخصم ان يقول ان المكسرة واخرج ان الاول من ممل او عا وضعا
 بآراء معان غير النفس لم يرد ولا يجرى وان الاول من ممل او عا وضعا بآراء النفس فهو اول المسئلة
 وعين النزاع ودعوى البداهة في محل النزاع غير مسبوقة فقول على ان اثبات وضع غير مقصدي امر لا
 عقل ولا نقل ان اراد ان ذلك الاثبات يصادق البداهة ويخالف بقرينة اللفظ فالاول غير واقع
 كما سمعت والاشياء تحتاج الى البيان وان اراد ان يخالف معقولان من برهان عقلي فعليه البيان
 والاشياء على حال ثم قوله وتحقيق القول عند التلفظ بها النفس بالمشكل جدا في العلم قطعا ان اذا قلنا خرج
 فعل من حرف مثا ثبت كون لفظ من وخرج في هذين التركيبين محكوم عليهما كما اعترف به القائل
 ايضا فقامتا نفس اللفظ من ممل امانات من ذات اللفظ وطبيعة او من تعيين احد غير ذات اللفظ
 فالاول لم يرض به القائل ايضا ثبت الشار بالضرورة لا يقال ان عدم رضا القائل انما هو معدوم في اللفظ

على معانيها

على معانيها الموضوعية بآراءها من انفسها لا دلالتها على نفسها بنفسها لاننا نقول لا قائل الفصل فقول
 لم يخرج هناك الى وضع ولا الى الدلالة ان اراد ان لم يخرج الى تعيين احد غير ذات اللفظ كما هو الظاهر كلامه في
 رجوع الى المذهب المروي ومن حيث لا يشعرون ان اراد ان لا يقبل هناك اصلا لان نفس اللفظ ولا غيره
 فهو قول ثبت الاثر ولا يؤثر هناك ولم يقل احد من الحكماء المنكسر وان اراد ان لا يحتاج فيه الى الدلالة مطلقا
 وهو قول ثبت النسبة لا تحقق طرفها ولم يقل احد من الحكماء المنكسر لان الحاجة الى الدلالة غير نفس اللفظ
 فهو كذلك لكن الكلام في التعيين تحقيق اختلاف في مقدمة الكتاب بعد اتفاقنا في ثبوت مقدمة العلم بالتحقق الثبات
 ذهب ثبوتها عندهم ايضا والمحقق الجرجاني عدم ثبوتها عندهم قال في شرح التكميل يقال مقدمة العلم لا يتوقف على سائر
 معرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمته الكتاب لانه من كلامه قدمت عام للمقارن لاطباط له وانقاعها في قوله
 توقف عليها ام لا وقول المحقق الجرجاني في حواشي شرح التكميل ثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو
 في الكتب مقدمة الكتاب في اصطلاح جديد لان نقل على كلامهم ولا هو مفهوم من الكلام فانهم قد اختلف القائل
 ولما اختلفوا بعد هذين الجرجاني في ان الحق في طرف من فن مقتوب راي المحقق الجرجاني وهم يرون من مقتوب راي المحقق
 انقاع رايه والطاكر في الفريدين في ترجيح سكت نسبة الفقرة المصنوعة راي الجرجاني والكل من الفريدين باقية نقا
 لعيل او رد تعبير فعند ذلك نقول بان التوفيق انه قد ورد في كتب العربية مثل الفائق والمغرب مقدمة
 يعني الاول الكتاب وقد ذكر الفصل في هذا الكتاب اعني كتاب التكميل امور بعضها مذكورة في كتاب المفاتيح في آخر
 والباقي وبعضها غير مذكورة في كتاب من كتب المعاني والبيان وانما استنبطها من مجموعة فرجة كما صرح به في الالف
 التبرؤ من كذا شرح التكميل لا ادران المذكور ان لا يتبين ان يجزئ شيئا ما يتوقف على شروع في العلمين اما ما ذكر
 صاحب المفاتيح فظا واما استنبط المصنوعة فرجة فلا يصح ايضا توقف شروع في العلمين على اذ لو توقف
 الشروع على التزام اللفظ في اول نصا بفهم ذكره لعدم صحة شروع في العلمين المذكورين
 بدون وقد صرح في الفريدين في كاسمعت انه ما ذكره احد من ائمة الفرض في كتبهم لانه لا يوافقها ولا يوافقها

ما

ما في سائر

من ذلك قطعا اذ ليس المقصد في هذا الكتاب ما لا يمكن شروع خارج في فن المعاني والبيان بها بل ينصح
 الشروع في العلمين المذكورين بدون معرفة ما فيها فثبت بذلك قطعا ان ليس المقصد في المقدمة
 هنا هو المشهور على ما يتوقف عليه الشروع في العلم وقد ذكر خارج امام النبوة الثبوت وقبل شروعها
 فيها فعلمنا انها ليست من الفنون الثابتة وقد نظرنا في المذكورات فيها فوجدنا اجمع شيق بها في الفنون فحصل لنا
 من ذلك ان مقصد كتاب التلخيص شئ قد تم اما الحق في الفنون الثابتة لا ربطا بالفنون الثابتة هذا الشئ
 المقدم وثبوت الانتفاع في الفنون الثابتة به فعلمنا من ذلك قطعا ان الخطيب استعمل لفظ المقصد في هذا
 في معنى ما قدمت امام الحق لا ارتباطا بهما وانتفاع بهما في قول المحقق الجرجاني ثبت في هذا الكتاب مقصد
 الكتاب وهو اصطلاح جديد لا يقع عليه كلامهم والامام مفهوم من اطلاقه ان اراد بلفظ مقصد الكتاب
 بمعنى انه لم يرد في كلامهم هذه الكلمة فقد سمعت وروى عن ما تقدم الفائق والمغرب وان اراد
 استعمال هذه الكلمة في معنى ما قدمت امام الحق المحقق وتعيينه في مقول ج ان اراد ان لم يثبت من وضع
 اصل اللغة والاسم اهل العرف العام والاسم اطلاق الشرع بتعيين هذه الكلمة لهذا المعنى فلم
 ولا يضر ذلك المحقق التفاتنا وان اراد ان لم يثبت من اهل العرف انما هو من المعاني والبيان
 استعمال في هذا المعنى وتعيينه بالغير مسلم او قد سمعت انه يفهم من كلام الخطيب فيما محققا لا ريب فيه
 انه استعمل هذه الكلمة في هذا المعنى وان من الامة الفصح وانما لا يعلم اوضاع الالفاظ وتعيينها بالمعاني
 الاسما استعمال ارباب الاوضاع في تلك المعاني او لا يرى ان الاستعارة الكنية عند السكاكي
 هو الشبه المراد بالشبه به وعند الخطيب هو التشبيه المضمر في النفس على ما زعموا واشتهر
 عندهم وعند صاحب الكشاف هو التشبيه الرموز اليه ولا معنى له في الاستعارة عند كل من
 هذه الامة الثابتة لمعنى الالفاظ استعمال الاستعارة في ذلك المعنى ولا معنى لاستعمالها في ذلك
 المعنى الالفاظ وضع هذه اللفظة وعينها في العرف الخاص لذلك المعنى او لا يرى ايضا ان

سيدنا على كرم الله وجهه علم الابواب النجوية للابن الاسود الدلي وامره بوضعها في الكتاب والتقيد بقوم
 على ان يوضع ابو الاسود ابواب قليلة وامر سير في الغاية بالنسبة الى ابواب المكتوبة اليوم في الكتب
 النجوية فالمستبانت النجوية والالفاظ الموضوعات بازائها كانت في عهد ابى الاسود الدلي قليلا جدا بالنسبة الى
 المسبانت والاولى موضوعات بازائها في عهدنا هذا وما كانت هذه المسبانت والاولى موضوعات التاكثير الاستبانة
 النجوية من مستبانت العرب في ا تحليل مثل البعد فاستبانت اشياء كثيرة فكثير المسبانت فوضع
 لها الفاظ ثم بعده سبورة واستبانت اشياء كثيرة باجتهاده زائدة على استبانت ا تحليل فزاد المسبانت
 ايضا فوضع لها ايضا الفاظ حتى ان ابن مالك والرحمان استبانت اجتهادها اشياء كثيرة لم توجد
 في تاليف القدماء فزاد المسبانت النجوية فلذلك لا بد من اسامي تدل عليها فاذا كان المسبانت الضاعية
 الاسماء ووضعها ارباب الفصح في عهدهم واولئهم ما وضع لهم من جابجهم في الاطلاق فلصاحب
 التلخيص ان يستعمل لفظا من كتابه مثل المقدمة فيما اراد من المعنى مع انه ليس في المسبانت الضاعية وقد
 وقع الاستعمال والوضع الضاعية من ومن امثال مثل المقدمة في الجواز والوقوع والعجب انهم اثبتوا
 استعمال مقدمة الكتاب في هذا المعنى اعني ما قدمت امام الحق بكلام الحق في النوى وكلام شمس الدين
 الصفار ونحو الاشكال المحقق الجرجاني والخطيب ليس بدين كعبا منها مسبانت المعاني والبيان احد
اختلاف التعريف اللفظية بانما راجعة الى الصدقات او انها غير راجعة اليها بل في بناء على حالها كما في التعريفات
 التي هي من قبيل التهورا فذهب الى التلخيص المحقق التفاتنا وان اراد الاول المحقق الجرجاني قال قدس سره في
 حاشيته شرح المختصر وما وضعه من ان الحد لا يمنع انما هو في الحد الحقيقي والرسى ايضا لا منع الحكم
 فيها وما انما التعريف اللفظي سواء كان بالمفردات او في حكمها قال القصد بوج بان هذا مفهومه لغوه ونشر ما
 يتقبل المنع وطلب البرهان الذي هو النقل **اختلاف الاستعارة** بالكناية بان فيها اقوالا ثلثه
 قول القدماء وقول صاحب المفتاح وقول صاحب الايضاح او قول الاربعة رابعها قول صاحب الكشف فذهب الى

الاول المحقق الجرجاني في الثاني المحقق الجرجاني في الثاني المحقق الجرجاني في الثاني المحقق الجرجاني في الثاني
 اختلاف القول في العدم في ثلثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم التشبيه المذكور
 كناية كالسبع مثلاً وصرح صاحب الفتح انه اسم التشبيه المستعمل في التشبيه كالميتة المراء منها السبع
 وصاحب الايضاح انه التشبيه المظهر في النفس حيث ظن بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية
 هي الاطلاق من حيث كونها كناية في الاستعارة السبع الميتة ويزعمون ان شيئا يغفر من قولنا الماتر اس
 مع انه استعارة بغير كناية لانها كناية في الاستعارة الاسد للشجاع اذ الكناية
 لا تاف في ارادة الحقيقة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في نسبة افعى الثبات الاسد للشجاع والحيولة
 للمعد للقطع بان كناية من المكوت نفس بل والى مكانه وقال قدس سره الا وذاك اننا لم نر صاحب
 الكشف يعارضه فقامم بعبارة الكشف مع اخر غير انك في احدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً
 فتراد في ظنهم العويل في اخرى وعمرى ان نسبة هذا الفهم اليه هو عظيم لم ينشأ الا في شرط عقول
 وكيف يقصور فهم هذا المعنى من الكشف مع عبارة هركية في خلافه بحيث لا يشبه على ما له احوال
 مسكنة وان ثبت حقيقة الحال فاستمع لهذا القول فاطال في ذلك تركنا نقدر حذراً في الاطالة **اختلاف**
 التشبيه التمثيلي في الشرطية في تركيب الطرفين اولم يشترط فيه ذلك فذهب الى الاول المحقق التفتازاني
 في الثاني المحقق الجرجاني قال صاحب التلخيص في تعريف التشبيه التمثيلي وهو ما وجهه من متعده كما مر
 فنقل المحقق التفتازاني لما مر تشبيه الزباد بالعفوة وتشبيه الشمس بالمرأة في كنف الاشكال قد صرح اولاً
 بانها من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد وان كان وجه التشبيه فيها مركباً في المحقق الجرجاني ان البناء ومن
 المتزاع وجه التشبيه من متعده المتزاع من متعده في طرف التشبيه لا كونه مركباً من متعده هو اجزأوه
 كما فهم الشيخ فاور في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد لا يرى ان المصروف على السكاكي في عده التمثيل على
 سبيل الاستعارة في الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت

الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه من متعده
 واحترز هذا القيد عن الاستعارة في المفرد فانظر كيف اعترف بان التمثيل يستند على التركيب حيث
 جعله احترازاً عن الاستعارة في المفرد حيث قال وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المستعملتين
 متعدد بالآخر في حقيقة الالتماس فقال المحقق الشريف في تعريف الالتماس هو الطلب
 مع التوى بين الامر والمأمور في الرتبة وقال المحقق التفتازاني في شرح النخبة الالتماس انما يقال في
 العرف للطلب على سبيل النوع من المقترع الى قد الدعاء **اختلاف** في ان البعضية التي تدل عليها من
 من البعضية هل هي البعضية النافية للكليات او هي البعضية الغير النافية لها فذهب الى الاول
 المحقق التفتازاني وفي الثاني المحقق الجرجاني قال في التلخيص البعضية التي تدل عليها من البعضية
 المجردة النافية للكليات لا البعضية الشاملة لما في ضمن الكل لانها في النفاة على ذلك حيث احتجوا
 في التوفيق بين قولنا تعالى ان الله يحب المتقربين جميعاً وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ان قالوا
 لا يبعد ان يغفر جميع الذنوب لغوم وبعضها لغوم اذ خطاب البعض لغوم نوع وخطاب الجميع والامة
 ولم يذهب احد الى ان البعض لا ينافي الكليات وقال الجرجاني قدس سره في حواشي التلخيص الفاضل رحمه
 صرح بعدم النفاة حيث قال لو كان خطاب خطاباً الى الامة واحدة البيا لغفران بعض الذنوب
 لا ينافي غفران كلاً بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلاً وحقيق كلام المحقق التفتازاني في البعضية
 على تسعين البعضية شاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء وهي التي لا تنافي الكليات وبعضية مجردة بمعنى
 بعض فقط وهو الذي ينافي الكليات فانسب الى القسم الاول من البعضين نسب الى الكل ايضا واما نسب
 القسم الثاني لا يصح نسبة الى الكل احتجاً لارادة البعض فقط بمعنى ان المنسوب انما نسب الى البعض
 او الكل وليس البعض الاخر منه غير منسوب ومدلول كلمة من البعضية عند القوم انما هو القسم
 الثاني لا الاخر من القسمين ولا القسم الاول فيقول تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اذا حمل كلمة من

على التعيين يكون المعنى على ما قالوا يغفر الله سبحانه ونحوه بعض الآخر بمعنى غير مغفورة لكم
 ففي الاشكال يقولون ان الله يغفر الذنوب جميعا ويدفع بان مغفرة الذنوب جميعا بحيث لم يبق من
 ذنب غير مغفورة بالنسبة الى قوم ومغفرة بعض الذنوب فقط بحيث يبقى البعض غير مغفورة على
 ما هو مدلول كلمة من ان ثبت من الواضع بالنسبة الى قوم اخر فلا اشكال فلو كان معنى من التعيينية
 البعض الغير المفيد بالتجريد واكثر على البعض فقط بل البعض الثاني لما في ضمن الكل من الاجزاء لم يكن
 مغفورة البعض هذا المعنى منافيا لمغفرة الكل فما احتاجوا الى التوفيق بين الاليتين الكريهيتين
 الى ما قالوا لا يبعد ان يغفر الله هذا الصنيع من النجاة بدل والالة قطعية على ان جميع التعيينية^{الثاني}
 في الواضع التعيينية المجردة السانفة للكلية لا التعيينية الشاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء فاقالوا المحققون
 ان جوابا بان الفاضل المراد في صرح بعدم المنافاة حيث قال لو كان الخطاب خطابا لامة واحدة ايضا
 فغفران بعض الذنوب لا ينافي في غفران كلها ان اراد من البعض القسم الاول من القسمين
 الذين ذكرناهما فسلم ان غفران بعض الذنوب في نفسها لا ينافي غفران كلها لكن القوم لم يجعلوا
 ذلك القسم مدلول كلمة من التعيينية كما حقت فاهم التفاوت في النقل في الواضع والواضع الوضع
 والتعيين كيف شاءوا ثبت في الواضع بالتفاوت في غير جميع كثير من النجاة هو القسم الثاني
 وان اراد القسم الثاني منها فنقول فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها فاسد لما حقت
 وتبين لا يقال ان الفاضل الرضى من جهة النجاة ومن جهة ان قلين في الواضع فاقول ان يكون
 مدلول كلمة من عند الواضع هو القسم الاول بناء على ما قلناه لاننا نقول انهم التقوا في النقل عن
 الواضع على كونه مدلول عند الواضع هو القسم الثاني فقط فلا يسمع من شخص واحد نقل
 ورواية من وادع بخالف ذلك النقل لنقل جم غفيرة وجميع كثير في ذلك الواضع في الاضافة
 لادنى ملازمة مثل كوكب اخرقا بعد اتفاقهما على ان هذه ليست بحقيقة بل مجاز بان مجازها

من قبيل

من قبيل المجاز العقلي او من قبيل المجاز اللغوي فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والاشكال المحقق الجرجاني
 قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح فلاضافة لادنى ملازمة تكون مجازا حكما مشعرا يجعل تلك
 الملازمة بمنزلة الملازمة الكامنة الاضافة وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح الهامة التركيبية
 في الاضافة اللامية موضوعا للاختصاص الكامل الصحيح لان يجبر على المضاف بانه للمضاف اليه
 فاذا استعملت في ادنى ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون به صرف
 النسبة في محله الاصل الى محل اخر لا اجل ملازمة بين الحكمتين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة
 الكوكب الى اخرقا بواسطة مناسبة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهية ملازمة^{الاشكال}
 فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قال بعض الفضلاء ورواه مره واما
 اول اطلاق مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان لزوم
 صرف النسبة في محله الاصل الى محل اخر انما هو مذهب غير الشيخ واكثر مذهب الشيخ كما اعترف
 به المعترض ايضا في تحقيق قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظهر ان هذا التكلف
 واكثر ما ذكره الشيخ واجاب عن بعض الفاضل آتاه الاواني الشيخ ذكر في الشفا كون
 الهيئة جزء من اللفظ وروى بان المحقق الجرجاني نقل في حاشية المصنف عن الشيخ ان الهيئة التركيبية
 ليست لفظا فلا يكون جزء من اللفظ واجيب عن الرد بوجهين احدهما يجوز ان يكون هذا نقل عن
 الشيخ ولم يكن ارتضاه والثاني لو سلم ارتضاه فانه لا يستلزم لزوم كون المجاز اللغوي لفظا واخذه
 في تعريفه بناء على الاعم الاغلب واما عن الثاني فقلت المحقق الجرجاني ملتزم ان يكون المجاز الحكمي
 مصروفا عن محله الاصل غايته ان لا يلتزم ان يكون هذا اللفظ مراد محققا بل يكفي كونه امرا هو ما
 ثم قال السيد باجته استعمال المركب الاضافة لادنى ملازمة كما استعمال الماضي فيما يستعمل
 لتحقيق وقوعه وقد جعل القوم الثاني من قبيل المجاز اللغوي فكذلك الاول وفيه ان الثاني لا يدل على النسبة بخلاف

للمطالع سائر

الاول فان الربية في ذلك على نسبة شئ الى شئ وعادة القوم في منزه اذا صرف تلك النسبة
على هو له محقق او مقدر ان يسموا تلك النسبة مجازا حكمت ومجازا عقبت لا مجازا لغويا فيخصر
كلام المحقق التفات زاني ان هذا التركيب اعني كوكب احرفا ومثل تركيب انت الربيع
البقل فلي ان الطرفين في هذا التركيب على حقيقة كذلك الطرفان في ذلك التركيب
على حقيقة فلي ان ليس الذي حكمت عليه بالمجازية في هذا التركيب لفظا مثل الطرفين بل هو
ارتب ط احد الطرفين الى الآخر ويدل على هذا الارتب ط الهيئة التركيبية في تركيب انت
الربيع البقل فلي ان ليس الذي حكمت عليه بالمجازية في ذلك التركيب اعني كوكب احرفا لفظا
مثل طرفين بل هو ارتب ط احد الطرفين بالآخر ويدل على هذا الارتب ط الهيئة التركيبية في تركيب
كوكب احرفا فلي ان حقيقة المحققة في الارتب ط المحقق في تركيب انت البقل حقيقة عقبت
لا حقيقة لغوية فلي ان حقيقة المحققة في الارتب ط المحقق في اصل هذا التركيب اعني كوكب
بل كوكب السماء ايضا حقيقة عقبت لا لغوية لا يقال الاختصاص مستفاد من التثنية في الذي
ذكرته اعني كوكب السماء ليس الاختصاص حاصل اعني نسبة الممكوك الى ذلك كذا في الاول
اعني كوكب السماء فلي ان لا اصل هذا التركيب لانا نقول لا يجب الحكم الحقيقي في الاختصاص
الحقيقي بل يكفي في تحقق الاختصاص الحقيقي الحكم الظاهري الصالح لانه بعيدة الوفاء اختصاصا
حقيقيا بليس انهم قالوا يتحقق الاختصاص الحقيقي في غلام زيد مع انه لم يتحقق نسبة
الملكية الحقيقية بينهما بل الحكم الحقيقي هو انه مع نسبة الكوكب الى السماء فليس اختصاصا
اجزا بالكل فاذ كان الغلام مع كونه خارجا عن زيد مختصا بزيد اختصاصا حقيقيا فلكوكب
مع عدم كونه خارجا عن السماء اولى بكونه مختصا بالسماء اختصاصا بعيدة الوفاء حقيقيا لا يخفى
اختصاصا في التثنية بل يقع خبرا بلا تاويل ام لا يقع ذلك المستحيل الا بالثاويل فلي ان

الى الاول المحقق التفات زاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفات زاني في شرح المفتاح
وقوع الالف في الطلب وغيره خبرا كثيرا في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره المصنف وغيره
فما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فلي ان جعل المحقق
مبتدأ وفي الدعاء كقوله نعم بل انتم لامر حب بلهم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف
الحال وما الشبه ذلك وقل المحقق الجرجاني في شرح المفتاح زعم بعضهم انه يجوز وقوع
الالف في المبتدأ او بين تاويل المشهور هو التأويل في ذلك لان خبر المبتدأ لا يجب ان يليه خبر
من حيث انه حال من احوال المبتدأ ونسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا يشك
ان نحو اضرب في قولك زيد اضرب ليس من احوال زيد او اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيد او اما
اذا اقول يقول اضرب في معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه
مبالغة فلا عار في قولك اضرب زيد الان هناك امرت بضربه وانتم انما استحق لذكرك
وتس عليه قوله تعالى بل انتم لامر حبكم واما مثل من زيد ومعنى القتال فليس مما نحن عليه بعدده
لان الاستفهام هو هنا واذا في الحقيقة على نسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المعذر لا على خبر
وحده في ان علم الاستفهام حاصل هو خبر من علم التعريف او هو علم على حدة فذاب
الى الاول المحقق التفات زاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفات زاني في شرح المفتاح قد ذكر
المصنف في صدر الكتاب ان تمام علم الحروف بعلم الاستفهام ومجملها في قسم واحد فلي ان
ان تمام علم النحو بعلم المعاني البيان ثم افرد لها قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك
لان علم الاستفهام جزء من الحروف بلا شبهة ولا كذلك المعاني بل من النحو لظهور
التمييز بالاسم والحد والغرض والموضوع والمائل والتاويل وقل المحقق الجرجاني في هامش شرح
المفتاح الاستفهام علم على حدة كما يدعي عليه قول صاحب المفتاح في خاتمة الكتاب اين مامع

علم الاشتقاق اين نام علم الحرف وقوله في اوانل كذا وكذا تبيين على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والحرف ولا يخفى ان موضوعه متميز عن موضوع علم الحرف بايجابية المعبرة في موضوعات العلوم وانه
لا اعتبار في تمايز العلوم للافراد بالتدوين فمن قال الاشتقاق جزء من الحرف بلا شبهة فربما
قال بعض الما فاضل ان الاشتقاق جزء من الحرف او علم براسه فغنيه كلام فاجمهور على انه جزء
من الحرف حتى قال اعظمهم الاشتقاق جزء من الحرف بلا شبهة الا ان الشارح المحقق خالفهم في
ذلك وجعله علما براسه وسنده في ذلك امور الاول كلام الزمخشري في مقاصد العروض وهو
هذا القسم الذي نعت به هنا عن فانه جزء من علم الادب وجعل الحرف جزءا على حدة وجعل
كل منهما شيئا واحدا واعتبر التمايز بايجابية ولا يخفى ان يجوز ان يكون امر موضوع العلوم متقدما ويكون
التمايز والاختلاف باختلاف ايجابية على ما تقر في مباحث الموضوع الثاني عبارة المصنف في اوانل
بكت المجاز حيث هي وكان تبيين على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والحرف والثالث عبارة المصنف في
الخاصة حيث اين نام هو تصحيح نقل اللغة اين نام هو علم الاشتقاق اين نام هو علم الحرف فهاتان
تدلان على ان الاشتقاق علم براسه والافلاحة لذكره على حدة كونه مندرجا في الحرف واما
مقال اجمهور فظاهر ان القوم قد عرفوا الحرف بانه علم يعرف به احوال بنيت الكلام التي ايت باعاب
والبناء ومقتضى هذا التعريف ان كل حال غير الاعراب والبناء مندرج فيه وكائن من الحرف والاشتقاق
كذلك فهو جزء من مباحث الادغام والاعلا والالتقاء والكنائس والوقف ونحو ذلك والافلا
يكون التعريف مانعا والقوم مع مناقشتهم على هذا التعريف من جهات كثيرة لم يقرضوا لذلك
ولم يزدوه بعدم المنع بدخول الاشتقاق في القول بانه علم حدة جزم بان القوم كلام مخطئون في تعريفه وعدم
الافراد بالتدوين وان لم يصحح وليا براسه على التجربة الا انه امر يعين ويؤيده كانه قيل لما كان التعريف
ش ملوا والتدوين معينا والاندراج مشعرا فكيف في كونه جزءا ولهذا قال من جعله جزءا هو جزءا

المعروف من مصنفات
على المصنفات

وليس مقصودهم من حديث التدوين انه دليل مستقل بل كناية منه اشارة الى التحقيق بل المراد ما ذكرنا
فلاضافت تعريفا ان يقال ان هذا امر راجع الى الاصطلاح او الامتياز في الاصطلاح فمن الاصطلاح على
جعله من مباحث الحرف وعده جزءا من مباحث الحرف كذا ذهب اليه القوم واختاره اجمهور
جاء في ذلك ومن اصطلاح وعرف الحرف بنوع يتمايز عن وجعل الموضوع متميزا بايجابية المعبرة
في موضوعات العلوم فلما كلام عليه فان لكل احد ان يصطلح على ما شاء واما التقسيم الذي ذكره جار
الله فبعد سلم كونه مضاهيا لكونه علما براسه مندرج في الحرف ينبغي ان يحيل على ان الامر كذا كلف غنمه
لا تفت في اللغة في اللغة والعربية وهو صاحب مذهب في هذا الباب فدان يصطلح على ما يريد للملاح
له من دليل فغاية الامر ان يكون علم الاشتقاق امرا خلافا لباك لئلا يمسائل اختلافه فلا معنى لمختلفة
اجمهور بكلام صدر عنه فان كونه علما براسه عنده لا يوجب فساده قول اجمهور وهذا ظاهر واما
المصنف فاحتمل ان الاشتقاق عنده جزء البتة لان تعريفه للحرف شامل وتوحيده للحرف جامع
واما العبارتان المستلزمان على ذكره مع ذكر الحرف على حدة فيجمل كل منهما ان يكون نكتة
له في ذلك كما انه بعد البيان تارة من المعاني ويجعل شعبة وتارة بعده علما على حدة وذكر لكل
منهما تعريفا مانعا والاندراج الآخر كونه تحت كل لفظ مرزعة وفي ضمن كل كلمة نكتة وحكمة وبهذا
الاعتبار يجوز ان يكون كلام الزمخشري في قوله لا يدرى عند اشتقاق الذي هو شعبة من الحرف علما
على حدة وجوز من علم الادب لقوة امره وكثرة مباحثه وابتداء الامر على الاشتقاق بانواعه
الثالثة واما القول بان الاشتقاق متميز بنوع خصوصية فليس شئ لان كلاما من اجزاء الحرف
كمباحث الاعلا والابدال ونحو ذلك متميز بنوع خصوصية وكيف لا يكون كذلك وانه جزء من
واخص عنه على انه قد ذكرنا ان فيه خلافا لما على ان هذا التقسيم ليس مذكورا في مقاصد العروض
فقد رآنا مكتوبا على حاشيته في بعض النسخ وما وجدنا مسطورا في متن فليتأمل في هذا المقام

فانه مراد الاقدام فان مثل الضائر واسماء الكسائر هل هو موضوع بالوضع العام لموضوع العام
او هو موضوع بالوضع العام لموضوع خاص فذهب النشائي الى ان الموضوع الاول المحقق التفاضل فان كان
التلخيص تعريف المعرفة وهو ما وضع ليعمل في معنى قال قدس سره في بيان ذلك الكلام اي المعترف
المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليدرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من الصفات والمهمات
وسائر المعارف فان لفظه انما هو الاستعمال لا استعمال الشخص معية او لا يصح ان يقال انما هو موضوع
لابعية وليست موضوعا لواحد منها والاكالات في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والاكالات مشتركة
بعدد افرادها فوجب ان تكون موضوعا لمفهوم كل شامل لتلك الافراد ويكفي الغرض من وضعها استعمالها
في افرادها المعينة ووجه هذا ما تواتر به جماعه واكفى ما افاده بعض الفضلاء من انما موضوع لكل معين منها
وضعا واحدا عاما فلما يلزم كونها مجازا في معنى منها ولا الاستدراك وبعدها لا وضاع ولو صح ما توهموه
لكانت اناوات وهذا مجازات لاحقا في الالفاظ استعمالها وضعت اي لاهل المفاهيم الكلية
بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد او كيف لا لو كانت كذلك لما اختلفت الالفاظ في
عدم استلزام المجاز الحقيقية ولما احتاج في معنى الاستلزام الى ان يتمكن في ذلك بامثلية نادرة
في ان كل واحد من المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان لم يكن كذلك ونحوه واسئل القرية هل هو
عن الاصوليين مجازا بالمعنى المتعارف وان اطلاق لفظ المجاز عليه بمعنى اخر فذهب الى الاول المحقق
البحراني والاشاعرة المحقق التفاضل قال المحقق البحراني في جوابه في شرح التلخيص في احكام الاستعارة
في الحاشية المتعلقة على قول الشارح فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير الحكم لا عراب كمانه
فوله تعالى او كيف من السماء اي كشاف في سبب وقوله تعالى فجارحه من الله اي فجارحه من الله فكلمة
لا توصف بالمجاز الاخر ما قال يعني ان المجاز ههنا بمعنى اخر سواء اريد به الكلمة التي تغير حكمها اربابا
بحذف او زيادة كما ذكره المصنف اريد به العراب الذي تغير الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل

ظاهر المفتح وفيه نظرات الاصوليين بعد ما عرفت المجاز بالمعنى المشهور او رادوا في معنى المجاز
بالزيادة والمجاز بالنقصان ولم يذكره وان المجاز عندهم بمعنى اخر كما ذكره صاحب المفتح ونسب السلف
وزعم الاول ان بعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم من كلامهم ان القرية مستعملة في اصلها مجازا ولم يردوا
بقولهم انها مجاز بالنقصان ان الالفاظ مضمرة هناك مقدر في نظم الكلام فان الاضمار مقابل المجاز عندهم
بل رادوا ان اصل الكلام ان يقال ان القرية فلما حذف الالفاظ استعمال القرية مجازا فهي مجاز بالمعنى
بالمعنى المتعارف سببه النقضان وكذلك قوله تعالى ليس كذلك في معنى المشا مجازا وسبب هذا
المجاز هو الزيادة او لو قيل ليس كذلك في معنى المشا مجازا فيمنع ان يكون مجازا في معنى المشا
بانه هل يحتاج الى تأويله بالجبري او لا احتياج الى ذلك فذهب الى الاول المحقق البحراني والاشاعرة
المحقق التفاضل قال في شرح التلخيص يجب ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون طلبا نحو ان جاك زيد
فاكره لانه يقع استقبالي لدلالة على حدوثه في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف
الشرط فانه معروض الصدق في الاستقبال فلهذا طلبه وقال ايضا تأويل الجزاء الطلب بالجبري وهو لانه
ليس بمفروض الصدق كشرط بل هو مترتب عليه قال المحقق البحراني ان قوله كرم زيد ايد ان يظهر
على طلب في الحال كرامه في المستقبل فيمنع تعيين الطلب في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل
الا اذا قلنا ان يحيل اللفظ بواسطة القرية على الطلب في المستقبل كما هو في الجملة الاسمية الدالة
بظاهر ما على ثبوت مدلولها ولما لا كرام فاما ان يتعلق على شرط من حيث مطلوب كما اذا قيل ان جاك
زيد فاكره مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطلب بالجبري ولما ان يعلم
عليه من حيث وجوده فكان الطلب حاصل في الحال كانه قبل ان جاك زيد يوجد كرامه اياه مطلوب
منك في الحال فيلزم تأويل الطلب بالجبري وان لا يكون للطلب معنى بالشرط اصلا وبالحكمة لا يمكن
جعل الطلب جزاء بلا تأويل لاختلاف ظاهره كما يوافقه قوله لانه فعل استقبالي لدلالة على حدوث

في المستقبل على ان دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالطلب بل بالمط على النوع
 ان يدعى طلب حدوثه في المستقبل فان تأويل الجواب بالطلب يخرج انما انكره لانه ملاحظ كونه
 مستبدا للشرط على ما يقتضيه كالمجازات فان الطلب المستفاد من الكرم وان صح ان يكون مسببا
 على شيء باعثة للطلب عليه لكونه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن كونه مسببا على شيء بل لا بد في ذلك
 من اعتبار حصوله ووجوده في نفسه والطلب او اعتبار غلظة المطا او استحقاقه مما يقتضيه ما يذكر في
 كل في ذلك مما يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجعت اليه فقلت فظهر من سؤالي كلام ان هذا الاحتمال يشاهد
 من اختلافها في الجملة الشرطية حيث ان المحقق الجواب يقول ان الحكم في الشرطية انما هو بسببية الاول
 ومسيبية الثاني وان مناط الفائدة انما هو في مجموع لانه اجزاء فلو لم يرد من حصول امر يرتب على الشرط
 ويتبب عنه فلا جرم مستحاجة لانه لا بد من خبري حتى يتحقق ذلك وحيث ان التفاتنا يقول ان الحكم
 في الشرطية ليس في مجموع بل مناط الحكم فيها انما هو اجزاء والشرط وقع فيه لانه وان الحكم بسببية ومسيبية و
 التزام بينهما انما هو اعتبار المنطقتين لا اعتبار اهل العربية فكما لا جرم في قولنا الكرم زيد احسن جاك
 فكذا في قولنا ان جاك زيد فاكرم لان معناه الكرم زيد ان جاك فالتاويل على لا حاجة اليه بوجه فان
 قلت اني القولين هو الراجح عندك قلت الراجح بل الحق عندي هو قول التفاتنا لما سمعت من مضمون
 القولين مثل السير في المحقق الرضي وصاحب المفتاح والبيان وصاحب التلخيص على ذلك نعم قد يجيء
 الشرطية في كلامهم موافقا لاعتبار المنطقتين لاقتضا بعض المقام ذلك لانه نادر جدا انما المدعى كثره الوقوع
 وغلبة الاستعمال في محاوراتهم ومخاطباتهم فاذا كان كثره الاستعمال غلبت موافقة لما قاله المحقق
 التفاتنا كما يشهد به مضمون الاشارة اليه في نوافذ الاصطلاحين اعني اهل العربية واهل الميزان
 بوجوه قد تقرر ان القاعدة تثبت عند اهل العربية بكثرة الوقوع وغلبة وان وقع التخالف في بعض
 المواضع بخلاف القاعدة عند اهل المعقول فانها لا تثبت بالتخالف ولو في مادة واحدة في تحقيق

الاحتمال للصدق والكذب في مواضع الشرطية فالمحقق التفاتنا في ان ذلك الاحتمال لا يجب في الجميع بل
 في الاكثر والمحقق الجواب في ان ذلك يجب في الجميع والمحقق التفاتنا في ان لم يقع عنه بعض ذلك فإريت
 من كنه العربية الا انه يلزم من كلامه لزوم ما يتجلى لا يشك فيه من له اذني مسك حيث انه يقول في قولنا
 اذا جاك زيد فاكرم انما الحاجة فيه الى تأويل الجواب بالطلب بالخبري كما تحققت وان الشرطية لا يرد الخبر
 فيقول المحقق في الكرم زيد احسن جاك كما تقول فزب زيد يوم كجوه فهل يقول احد بان الضرب زيد
 يوم كجوه مما يحتمل الصدق والكذب فكذا هذا وقال المحقق الجواب في تنقيح على التأويل في عدمه احتمال
 الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جاز بالطلب وان كان الطلب في نفسه لا يجتمعا انتهى فاذا كان
 المحقق الجواب في انما بوجوب التأويل بالخبري في الجواب بالطلب يلزمه ضرورة القول بوجوب تحقق الاحتمال للصدق
 والكذب في جميع مواضع الشرطية في توجيه التركيب المشهور وهو قولنا الكرم زيد ان كجوه بان معناه متساوية
 في الكثرة من الاحصاء او اكثر مما يمكن ان كجوه فذهب الى الاول المحقق التفاتنا في ان الثاني المحقق الجواب في
 قال المحقق التفاتنا في شرح المفتاح ورد على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفعولا عليه
 وليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل عن الكثرة والجواب ان كلمة من متعلقة بفعل تضمنت اسم التفضيل
 اي متعلقة في الكثرة من الاحصاء وقال المحقق الجواب في ان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل الفعل التفضيل
 بدو في الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل وادخل الجواب ان معناه الكثر مما يمكن ان كجوه الا انه سمي في العمارة
 اعتمادا على ظهور المراد قال بعض الفضلاء في المدعي المحقق التفاتنا في ان يجوز ان يكون محذورا لقوله تعالى والله
 يعلم السر واخفى اي اخفى من السر والعربية ههنا واضحة اذ المعنى ان المذكور له مقابل وهو امثاله والمذكور امثاله
 كلاهما يشتركان في الكثرة الا ان الامثال لا تدخل تحت الضبط والمذكور يدخل تحت فاما المذكور اكثر من المذكور
 وهذا مع لطيف ومسلما ووضح **خاتمة** في القوائد المستغربة والمسائل المستعجبة منها ان الشكر الاستدلال
 بقوله تعالى ما يطلع على الهوى ان هو الا وحي بوجه على ان كل ما يطلع به النبي عليه السلام وهي كس المحققين من

الاصوليين ذكروا ان معناه لا يصدر نطقه بالقرآن عرواه ورأيه لان كلامه ينطق به عليه السلام وحكي كيف
 المتخيل عند العلماء جواز الاجتهاد له عليه السلام والمكان ان يقع خلاف **منها** انه الشهرة المعدومة ليس
 بشي عند الاشاعرة خلاف المعترضة فيظن انهم لا يطلقونها لفظ الشيء على المعدوم بخلاف المعترضة فانهم يطلقونها
 عليه ليس الامر كذلك اذ الخلاف بيننا وبين المعترضة انما هو في الشبهة بمعنى التقدير والنبوت في الخارج لا
 في اطلاق لفظ الشيء فانما ثبت لغوي لا يصح محال باختلاف العقلاء بل عليه بعض المحققين **منها** انه الشهرة
 الاعمال معتبرة في الايمان عند الشافعية وكذا عند المعترضة فيظن ان الطائفتين من واد واحد وليس كذلك
 اذ ان فقيه انما تجزى الاعمال في الايمان على وجه الكمال لا في حقيقة الايمان واما عند المعترضة فتأخذ في
 حقيقة وجه ان الفاسق لا يجهز مؤمنا عندهم **منها** انه الشهرة العام الذي حصل من البعض بقي ظننا وليس
 اطلاق او تخصيص العام بالعقل لا يقدح في كونه قطعيا عند من علم ما نفقوا عليه **منها** انه الشهرة الاستدلال
 بالاطلاق على الكمال لكن الاصوليين يقولون ان لا يعتد به في مسائل الاصول **منها** الشهرة القياس مظهر
 لاثبت والمحققون على ان الاول الاربعة كلها مظهرة لاثبت والمثبت هو الذي يقال **منها** الشهرة ان
 الاستصحاب ليس بحجة عند الحنفية وذهب ابو منصور وجاءه من مشايخ سمرقند انه يجب العمل به
 اذ لم يوجد دليل قوي من الكتاب والسنة واختاره صاحب الميزان **منها** انه الشهرة مفهوم
 المعنى الفقه غير معتبر عند الحنفية وليس على اطلاقه اذ هو معتبر في الروايات المتعلقة باحكام شرعية عملية
 المنقولة **منها** الشهرة العرف بين جمع القلة وجمع الكثرة وهو اعتبار اهل العربية بكلمات
 الاصوليين فانهم لا يعرفون بينها **منها** انه الشهرة الجمعية بتناول قول السلام وليس على اطلاقه لانها انما
 بتناول بعض الاستقراء **منها** الشهرة المناظرات الاستدلال بعدم القول بالفصل لكنه ليس ما وقع
 الاتفاق على قبوله **منها** ان الشايح في كلمة لا باس هو الاستعمال فاما تركه او في العناية قوله لا باس بان
 يتنقل الامام يدل على ان قول من قال كلمة لا باس يستعمل في تركه او في السير جري على عمومهم فان التنقل قبل احوال

الغنية مستحب **منها** انه الشهرة ان الشكوة اذا اعتبرت كشكوة تكون الثانية عين الاولى وليس الامر على طلاقه
 اذ الشكوة قد تعاد كشكوة مع العينة نحو قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض له والمعرفة قد تعاد معرفة
 مع الغيبة كقوله تعالى انزلنا اليك الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد الشكوة معرفة مع
 المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك مبارك في قوله ان نقول انما انزل الكتاب على طائفتين
منها انه الشهرة ان يجب صحت قيام البدل مقام المبدل من وليس الامر كذلك لانه ذكر صاحب الكتاب
 في قوله تعالى وجعلوا الله شركا كما يجب ان لا يشركوا به شيئا وجعلوا لا جعلوا واوجب بدل من الشركاء ومعلوم انه
 لا محالة لقولنا وجعلوا الله شركا **منها** انه الشهرة ان مقابلة الجمع بالجمع يعقبة النقام الاحاد فيظن
 ان يوزع كل واحد لكل واحد وليس الامر على اطلاقه اذ كما يجوز ان يكون ذلك الانقسام على السواء يجوز
 ان يكون على التفاوت **منها** انه شاع استعمال كلمة كل في تعريفات الادباء فيورث عليهم بان كلمة كل
 لاحاطة الاقارب والتعريف للحقيقة فلا يلحق ايراد ما في المحدثين وليس كما ظن لان ما هذا تحقيق منطقي و
 مشايخ العرب قلما يتفقون في افعاله مع منهم لم يريدوا التعريف بل بيان التسمية على وجه لو اخذ
 من التعريف **منها** انه الشهرة ايراد لفظ الجمع في الواحد من المصطلح والحق في الغائب وليس عبرتي
 في على اطلاقه اذ لم يجز ذلك للمعنى طب والغائب وانما هو استعمال المولدين **منها** انه الشهرة
 ان ان نقل المصطلح لا يستعمل وليس على اطلاقه اذ قد يجزى لمحو التعليق من غير نقل المصطلح الى
 المستقبل ان اسم الاشارة للكثرة لا الحسوس وليس على اطلاقه اذ لم يأت في المصطلح اذ
 لم يكن المشار اليه مذكورا **منها** انه ثبت في معنى ان اللفظ السموه جري في حقيقة محل ارتداد الخيال
 ويجب ان يعلم ان اللفظ الذي يدل عليه نفس الكتاب على عدم اختصاصه بشخص مخصوص **منها** انه الشهرة
 ان تكرار الاوسط شرط للمحتاج وليس كذلك وقال في الحاشيات ما ادعوا ان الانماج لا يحصل بدون تكرار
 الاوسط والابرار انهم قد على ذلك بل المراد انهم انما صنفوا القياس واشتوا احكامه حيث تكرر الاوسط



يلتفتون



واما اوله فذكر فلم يدخل تحت القبط واما الثاني لانه في الاشياء في بعض الصور
 محال وليس على اطلاقه لانه اذا كان منحصر النوع في شخصه جاز انتقاله عن محله انه اشتد ان الترجيح
 في غير مرجع بطاعة الحكماء وليس كذلك او ما نقوه على بطلان انما هو من احد اقسامه وبيان من غير مرجع لا
 ترجيح المختار احد اقسامه وبيان فانه جائز عندهم انه اشتد ان المحال جاز ان يستلزم المحال
 وليس على اطلاقه جواز ان يكون احد المحالين منافيا للاخر انه قال الامام في الخلف اجماعا لا اعظم من
 الحكماء على ان الانسان هو النفس والبدن اكله ولكن على هذا التقدير يطل ما قالوا في هذا الانسان
 الحيوان الناطق لان الحيوان هو البدن والناطق هو النفس اقول ان ما قاله الامام انما يريد ان يكون
 الناطق حدا تاما له في نفس الامر وهم ما دعوا ذلك بل هو تمثيل مجرد لتفهم المبتدئين على ما مضى عليه
 بعض المحققين انه قال الامام في نهاية العقول القول بان حقيقة تعال غير معلومة للبشر لا يتبين
 على مذاهب الفلاسفة لان عندنا حقيقة الباري تعال هو الوجود المجرد عن جميع القيود والوجود اولى
 النقص والتجرد عن القيود معلوم وليس له الوجود المجرد امر اخر حتى يقال ان ذلك الامر غير معلوم للبشر
 وانه كان كذلك كان القول بان حقيقته تعال غير معلومة للبشر منافيا لهذا الذاهب اقول اذا كان العينية
 بمعنى ان موجوديته بذاته لا بامر زائد عليه فانه كما مضى عليه بعض المحققين لم يرد هذا الايراد انه قال
 الامام في الخلف النافون للنفس الناطقة في الحيوانات ما وجدت لهم كلاما سوى الاستبعاد انه
 اشتد ان الجملة الاسمية مقيدة للوجود وليس على اطلاقه فان توكلت زيد قام بغير تجرد القيام
 انه اشتد الايراد في مثل علم الله ويعلم الله بان الفعل للتجرد والتجرد هو حدوث بعد ما
 لم يكن فيلزم حدوثه وبجواب بان التجرد انما هو باعتبار حدوثه المتعلق فلا يلزم تغير العلم القديم
 من الكتاب بعونه الله الملك الوهاب على يد العبد الضعيف الخائف المحتاج الى الرحمة
 رب العرش العظيم علي بن محمد بن حسن بن محمد الزعفراني رحمه الله عليه وسلم
 عيونه وغيوبه وجعل اجته مشاوه ومشاوله واحسانه
 والحمد لله رب العالمين

